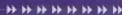


سلطة وإرهاب وإسلام في الشرق الأوسط . أميركا تُسوّق أميركا للعرب . منظمة التجارة العالمية وانحدار الديمقراطية

لبنان... بعيون سورية

في مواجهة
الحرب على
العراق



د. عفيف فراج

رؤية أينشتاين لليهودية ودولة اليهود

دار الآداب

إيروتيكاً

— لا شيء بين فخذي يُخيف أحداً !

— نشوف .

كنتُ في طريق عودتي من أحد المؤتمرات العربية . في المطار ، عند نقطة التفتيش ، قبل الوصول إلى قاعة الانتظار ، سألتني أحدُ رجال الأمن ماذا أشتغل .

أكتب ، أحاول أن أكتب ، قلت .

أحالي على رجل أمن آخر . يبدو أن الآلة المخصصة للكشف عن الأسلحة والمتفجرات كانت خربة في ذلك اليوم (أتذكرونها؟ هي أشبه بالهراوة ، سوداء ، مطاطية ، محزوزة في الوسط ، وتُطلق زَمْوراً إذا اكتشفتُ ... مفتاحاً أو نحوه) . أو أن رجال الأمن لم يعودوا يُلقون بالتكنولوجيا . لا أعرف . المهم أن الرجل فتشني يديه :

بدأ بصدري ، أقصد ثديي ، ثم نزل إلى بطني وخاصرتي .

لف مؤخرتي يديه وضغط على إيني بشدة .

انحدرتُ إلى فخذي من الخلف ، ومنهما إلى البطنين .

برم يديه على البطنين وصعد .

(صدقوني : لستُ في وارد كتابة قصة إيروتيكية الآن) .

زحف يديه طلوعاً إلى حيث أخشي ، فتحسنتضاريسهما بدقة متناهية ، كأنه يفتحصهما .

ثم شد هناك ، ولهمكنم كفاية ، حتى كادت روحي تطلع .

عن يساري مر سباح أجانب . لا تفتيش . لا ففصصة : « Please come back » .

...

العرب هم الخطر ، قلتُ في نفسي . صديقي سجن منذ أيام لأنه كتب عن سجنه ، ولم يخرج إلا بكفالة قيمتها ٢٥ ألف دولار . وأما المئة ألف جندني أميركي في الأرض العربية ، وكلهم ينتظرون الأمر ليدكروا بغداد دكاً ، فلا خوف منهم ولا خطر : إنهم حمايتنا .

ومع ذلك ، قلتُ في نفسي ، لعمري مخيف فعلاً . ربما ، في تلك اللحظة ، وأمام رجل الأمن المكلف بحمايتي ، صار كلُّ عضوٍ في بزعم من بوق واحد : « يا حمايتنا ، حلوا عنا ! »

...

— طمئني ؟ سألتُ رجل الأمن .

ابتسم ، وقال : « Please come back » .

ليته صفعني .

الأداب

مجلة ثقافية عربية

AL ADAB 2003

صاحبها: سهيل إدريس وسماح إدريس
العدد ٢/١ كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) ٢٠٠٣ - السنة ٥١
Al - Adab vol. 51 # 1-2/2003

Editor: Samah Idriss
Subscription Manager: Kirsten Scheid Idriss
Owners: Souheil Idriss & Samah Idriss

لا تنشر المجلة أي مادة سبق نشرها، ولا تكافئ مالياً إلا من كلف بإعداد مادة ما. الأراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير. لا تعاد المواد إلى أصحابها. تحتفظ المجلة بحق حذف كل قدر شخصي أو إضافة. تكتب المواد بخط واضح، أو تطبع. التوثيق (بذكر اسم المؤلف وكتابه وتاريخ النشر ومكانه) ضروري. يرجى إرسال خلاف الكتاب النقود أو صورة شخصية عن الكاتب موضوع البحث أو عن الباحث نفسه.

الاشتراك السنوي لعام ٢٠٠٣

لبنان: ٣٠ دولاراً أمريكياً (للفرد) و ٦٠ دولاراً (للمؤسسات). البلدان العربية (باستثناء دول المغرب العربي): ١٥ دولاراً (للفرد) و ٨٠ دولاراً (للمؤسسات). أوروبا وأفريقيا وبلدان المغرب العربي: ٥٠ دولاراً (للفرد) و ٨٥ دولاراً (للمؤسسات). بقية الدول: ٦٠ دولاراً (للفرد) و ٩٥ دولاراً (للمؤسسات).

ترسل الاشتراكات المؤسسات بالبريد المضمون لا هيب، وأما اشتراكات الأفراد فبالبريد العادي (وتضاف عليها ١٥ دولاراً عند الرغبة في البريد المضمون). تُدفع الاشتراكات مقدماً: (أ) إما بشك الأمر مجلة الأداب مسحوب على أحد المصارف العربية، وأما (ب) بتحويل مالي لحساب دار الآداب رقم ٨١٠٠٣ - ٧٦٣٧٠٦ - ١٣٣٨، باليدولان، البنك العربي.

ملاحظة: هذه النسخة صالحة للبيع للأفراد فقط، وعلى المؤسسات العلمية اللبنانية والعربية الراغبة في اقتنائها الاشتراك السنوي المباشر من دار الآداب. الأسعار أدناه مخصصة للأفراد، وفي البلدان العربية وحدها، وعند زمن عرضها في الأكشاك. ولا يحق إلا لدار الآداب بيع هذا العدد بعد سحبه من الأسواق العربية، وبالسعر الذي تراتبه.

Subscription rates 2003

Lebanon: 30 USD (ind.), 60 USD (inst.). Arab Countries (except Morocco, Libya, Algeria & Tunis): 45 USD (ind.) & 80 USD (inst.). Europe & Africa (including Morocco, Libya...): 50 USD (ind.) & 85 USD (inst.). All Other Countries: 60 USD (ind.) & 95 USD (inst.).

Note: All institutional subscriptions include registered air mail fees. All individual ones include regular mail fees; please add 15 USD to get your individual subscription through registered mail.

Payment can be made by money order or check made out to Dar al-Adab, credit card, or bank transfer (Arab Bank, Verdun Branch, Beirut, Lebanon, #338 - 763706 - 810 - 3).

Note: Institutions may subscribe to al-Adab only through Dar al-Adab or an authorized dealer (Otto Harrassowitz, Swets, Blackwell's, Faxon, or Ebsco). The prices listed below are discounted prices valid only for individuals in listed Arab countries, and at the time of stand display. This copy may not be sold as a back issue by any seller but Dar al-Adab. After display time expires, price is subject to change without notice.

ثمن النسخة من هذا العدد (الأسعار صالحة لسنة ٢٠٠٣ فقط)
لبنان ٣٠٠٠ ل.س. - سوريا ١٥٠٠ ل.س. - مصر ٧ جنيهات - المغرب ٣٠ درهماً - تونس ٣٠٠٠ مليم - الأردن ٢٥٠٠ فلس - البحرين ٢٠٠٠ فلس - السعودية ٢٠ ريالاً - الكويت ١٥٠٠ فلس.

رئيس التحرير

سماح إدريس

المراسلون

محمد جمال ياروت (سوريا)

عبد الحق لبيض (المغرب)

ماجد السامرائي (العراق)

أحمد الخميسي (مصر)

مديرة الاشتراكات والأرشيف

كيرستن شايد

المدير المسؤول

عايدة مطرجي إدريس

مصمم الغلاف الرئيسي

حاتم الإمام

مصممة الغلاف الأخير والغلاف الداخلي الأول

ريم الجندي

مصممة الغلاف الداخلي الأخير

نينار إمبر

تنضيد

ميشلين خوري

إخراج

حاتم الإمام

ميشلين خوري

ملاحظة: عدد من الصور مأخوذة من كتاب لبنان، القرن في صور (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)

الطباعة

Professional Printing Production

العنوان: ص ب ٤١٣٣، بيروت، لبنان.

تلفون/فاكس: ٨١١٦٣٣ (١) (٠٠٩٦١)

٧٩٥١٣٥ (١)

Address: P.O.Box: 11-4123, 1107 2150, Beirut, Lebanon.

Tel: 00961 - 1 - 795 135

Fax: 00961 - 1 - 861 633

e-mail: kidiriss@cyberia.net.lb, or d.aladab@cyberia.net.lb



١	الإفتتاحية أيونيكا..... سماح إدريس
٤	الأبحاث أميركا تسوق أميركا للعرب..... أسعد أبو خليل
١٥	سلطة وإرهاب وإسلام في الشرق الأوسط..... ياسين الحاج صالح
٢٦	منظمة التجارة العالمية والحداد الديمقراطية..... رايول مارك جندار
٣٦	الحرب الوطنية الأميركية..... ترجمة: رنا نوفل كمال مساعد
١١	القصائد يده تقاعد زير نساء صجوز..... عماد فؤاد
٣٤	أجمع ظلمة... هيتشار عشيق..... مجيد الموسوي
٤١	اشتقاقات الليل..... أحمد حافظ
٤٤	عنية كتيبة من الدم..... عيسى دغ
١١١	الاستشهادي..... صتار عبد الله
٢٢	قصتان رقصة ليلة النواصير..... رشاد أبو شاور
٦٠	قبر بلا تفاصيل..... إرادة الجبوري
١١٢	قرأت الملف الماضي من الآداب قراء في ملف الرقابة في مصر..... سبب الجبرائي
١١٥	ملاحظات على ملف الرقابة في مصر..... خليل كلفت
٤٦	ملف ١ في مواجهة الحرب على العراق..... إعداد وتقديم: سماح إدريس
٤٧	المدون على العراق والوعود الأميركية المتجددة..... علاء اللامي
٥١	التيار الوطني المعارض ومتغيرات اللحظة الراهنة..... عبد الأمير الركابي
٥٣	رهاب العرب والحرب على العراق..... فائدة الكرسي
٥٦	المتشوقون خذوا الشعب العراقي..... زومي مهاجاج
٥٨	الولا، التركية الصعبة للحرب..... موجي غوروسي سوكمان
٦٤	ملف ٢ لبنان... يعيون سورية..... ملف من إعداد: ياسين الحاج صالح، ومحمد جمال بارتوت
٦٦	تقديم: سماح إدريس وي.ح.ص. ندوة: مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)..... ندوة من إعداد: ياسين الحاج صالح المشاركون: أحمد فايز القوزان وميشيل كيلاو، وعلي العبد الله
٧٧	حوار مع برهان غليون: مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)..... اجراء: ياسين الحاج صالح
٨٧	مواقف الشعب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية..... شمس الدين الكيلاني
٩٥	إشكاليات العلاقات الاقتصادية السورية - اللبنانية..... منير الحمش
١٠١	لبنان وسورية: بين هاجس الأمن وهاجس السيادة..... جاد الكريم الجباعي
١٠٦	العلاقات اللبنانية - السورية: هل همز المتشوقون السوريون واللبنانيون؟ وكيف؟..... موهي خيريه

أميركا تسوق أميركا للعرب

الدعاية السياسية المحمومة

أسعد أبو خليل *

إن تصنيغ الفكر، بصراحة،
مفيد لأفضل ما يصنعه الحائك
غوته

واقامت الحكومة الأميركية مراكز اعتقال (أي تعذيب بالبطح) في ثلاثة بلدان عربية صديقة (وُسمِّع الصديق وقت الضيق) - وفي هذا فخر للعرب والمسلمين الذين يؤمنون بالوفاء.

والحال أن الحملة الأميركية الدعائية مبنية على فرضية بسيطة، وهي أن العرب والمسلمين أغبياء، وأن بإمكان الإدارة الأميركية أن تسترضيهم في الوقت الذي تتساقط فيه القنابل الأميركية والإسرائيلية على رؤوسهم. والعناءة من الصهاينة، وهم موجودون بوفرة في هذه الإدارة، يهودا ومسيحيين، يحولونها على تجاهل ما يسمَّى احتقاراً بـ «الشارع العربي»^(١) - وهو مصطلح مهين حين تستخدمه وسائل الإعلام الاستعمارية لأنه يختصر الرأي العام العربي إلى تعبير يراود به التشديد على «مروغانية العقل العربي» بجنونه، ويؤكد غلاة المتطرفين والمطوّقات من أعداء العرب أننا لا نخدم إلا القوة المفرطة، مع أن

عملها الإعلاني ولاسيما عندما صنّعت الإعلانات التلفزيونية لأرَّأ أكل بنز لكن يبدو أن تسويق الأكل سام أصعب بكثير من تسويق أكل بنز (الشهي) خلافاً للسلع السياسية الأميركية).

استعرضت السيدة بيرز (وقد كنّا نقول السيدة بنز) إنجازاتها بعد عام من تعيينها، وذلك في مؤتمر صحفي تحكّنت فيه عنّا صمّمتُه من إعلانات دعائية رُوِّجت فيها الفكرة الأميركية الساحرة. وقد اختارت الحكومة الأميركية نحو خمسة أميركيين وأميركيّات مطواعين ومطواعات للهُج بالحديث عن عظمة هذه الدولة. غير أن أحداً من الصحفيين الموجودين (بمن فيهم الصحفيون العرب) لم يُسأل السيدة بيرز عن سبب غياب المعتقلين الأميركيين العرب والمسلمين القابعين في السجون الأميركية من الأقلام الدعائية الأميركية^(٢) وكانت الصحافة الأميركية قد بدأت، وبشكل شديد، نشر مقالات عن تعذيب المعتقلين،

الفرضية الأميركية: نحن أغبياء؛
لم يُسوّق في العالمين العربي والإسلامي أن رأينا حملة أميركية مثل تلك التي تلت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر). خالوالات المتحدة، التي تتعامل مع منطقتنا بثقة مفرطة بالنفس، صمّمت على أن تغلب ودّ العرب والمسلمين^(٣) ولكنّها صمّمت أيضاً - وبدلاً - «نصيحة» بعض الأميركيين ذوي الأصول العربية الذين أرادوا هم أيضاً خُلْب ودّ الحكومة الأميركية بعد ١١ أيلول - على أن لا يكون ذلك بتغيير تعاملها معنا بل بتسويق «أفضل» لسياساتها وممارساتها بحق العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهكذا تمّ تعيين السيدة شارلوت بيرز، التي «أُبْعِثت» في

* كاتب من لبنان. بروفيسور العلوم السياسية في جامعة ولاية كاليفورنيا - ستانفورد، ومُؤمِّل أبحاث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. صنّر له حديثاً الحرب الأميركية الجديدة ضدّ «الإرهاب» (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢).

١ - نشك في أن تكون حكومة بوش المؤثرة حريصة على كسب ودّ نساء المنطقة، مع أن وزارة الخارجية دعت نحو خمسين امرأة من العالم العربي إلى زيارة أميركا للافتتان بها.

٢ - طبعا لا يُمكن الحديث عن معتقلي غوانتانامو لأنهم «إرهابيون» حتى العظم، وإن لم يتمّ إدانتهم في أي محكمة أميركية.

٣ - انظر: «The Real Rubin»، and Barry Rubin, 2003; and Foad Ajami, "Iraq and the Arab's Future," *Foreign Affairs*, January/February 2003; and Barry Rubin, "The Real Roots of Arab Anti-Americanism," *Foreign Affairs*, November/December 2002.



RADIO SAWA

الدعاية الأميركية تتواصل من شارلوت بيرز المروجة - المفكرة الأميركية الساحرة - (وكانت من قبل مروجة لآر. أل. نيك بنز) إلى واديو - سواء الموجه إلى الناشئة العرب

في الرأي العام العربي. وهذه المسألة مهمة لأن القوانين الدعائية في الولايات المتحدة لا تسمح للحكومة وأجهزتها بالقيام بحملات دعائية داخل البلاد، أما اليوم فنرى بابه لخالفات من هذا النوع في عصر التلويح الأميركي المستمر بالاعلام الأميركية فقد أصابت حصى الوطنية الأميركية الكثير من أهلها بالهذيان القومي، الذي سرعان ما يتحول - كما أثبتت تجارب الأمم - إلى حماس للحرب واستهجان للسلم. والتأثير في الرأي العام الأميركي مسألة مهمة، ولاسيما بعد تجربة حرب فيتنام، لأن تنامي حدة معارضة الحرب من قبل قطاعات الطلاب والمثقفين أثر في تضعف الموقف السياسي الأميركي آنذاك.

فإنما لم تكن الولايات المتحدة تعتد بوجود رأي عام عربي مستقل، بل كانت تتكفي بالتعامل مع حكومات متهاوية الاستبداد لبناء أسس الوجود الأميركي في المنطقة. ففي مذكرة صادرة عن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية في ١٩٥٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، مثلاً، يتحدث المؤلف المجهول عن ضمانات من رئيس الجمهورية اللبنانية لتقديم لبنان

وهذا ما حدث مع كتاب جورج أروويل **مزرعة الضيوان**، إلا أن الحكومة الأميركية الحثّ آنذاك على تغييرات أساسية (وحصلت عليها) لأن أروويل كان يشخر في كتابه المذكور من الرأسمالية والشيوعية على حد سواء، ومن المعلوم أيضاً أن مجلة **حوار** (رئيس تحريرها توفيق صايغ) لعبت دوراً ريادياً في الدعاية لأفكار «الحرية» قبل أن ينتشر خبر تمويلها من قبل «منظمة حرية الثقافة» المدعومة بدورها من ال CIA، الأمر الذي قضى نهائياً على أي مصداقية لدعاؤها «الليبرالية».

توضح الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية، وفقاً لـ «قانون حرية المعلومات» Freedom of Information Act، التصور الرسمي الأميركي طوال عقود لكيفية السيطرة على العقول والتأثير في أفكار العامة. وعلى الرغم من أن تلك الوثائق خاضعة لمراقبة شديدة، بل ثمة صفحات مليئة بالحبير الأسود، فإنه يمكن استشفاف المناحي والاتجاهات التالية: أولاً: إن الإدارات الأميركية المتعاقبة كانت مشغولة بمسألة التأثير في الرأي العام الأميركي أكثر منها بمسألة التأثير

حتى أرندت (الفيلسوفة الأميركية الشهيرة) كانت قد حذرت الصهاينة قبل أكثر من خمسين سنة من أن علاقة العرب واليهود في فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين أثبتت أن اللغة الوحيدة التي لا يفهمها العرب هي القوة^(١) لكن إسرائيل والولايات المتحدة تصرّان على أن سياسة التخويف والإرهاب والترويع هي السياسة الفضلى في التعامل مع العرب والمسلمين.

تاريخ الحملات الأميركية الدعائية: المناحي والاتجاهات

لعلنا نعلم اليوم الكثير عن تاريخ الحملات الدعائية الأميركية حول العالم بعد اندثار الاتحاد السوفياتي. ويعد نشتر عدد من وثائق الحكومة الأميركية التي تُبرز الدور الكبير الذي لعبته الدعاية الأميركية في مرحلة الحرب الباردة، ويحدث كتاب **الحرب الثقافية الباردة**^(٢) عن أن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع كتب مع شركات صنع الأفلام، بل كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مذخلة رسمياً شراء حقوق بعض الكتب لتصنيعها سينمائيًا.

Hannah Arendt, "Peace or Armistice in the Near East?," *Review of Politics*, January 1950, p. 56. - ١

Frances Stonor Saunders, *The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters* (Washington DC: New Press, 2000). - ٢

«قاعدة للقوات الأميركية في حال الحرب»
وذلك من دون توقيع اتفاقيات!

ثالثاً، لم تكن الولايات المتحدة تُجْهَل
المواقف العربية الشعبية الأساسية فوثيقة
رقم ٤١٠٢-٩٢ الصادرة عن حملة
الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية
تتحدث عن التحمل العربي من الدعم
الاميركي لإسرائيل، وعن عدم وجود وهم
شعبي عربي حول إمكانية فرض ضغط
اميركي على إسرائيل. وصارت سفارات
الولايات المتحدة، بالاشتراك مع الشركات
الاميركية العملاقة، تنسّق مواقفها للحفاظ
على المصالح الاميركية خوفاً من غضب
«الشارع» ولأنهما بعد نجاح عبد الناصر
في شطّر العالم العربي إلى معسكرين:
واحد «تقسي» مناضٍ للمصالح الاميركية،
وأخر «رجعي» متخالف مع ما كان يسعى
آنذاك بـ «حلف بغداد». ولعلّ الولايات
المتحدة عتدت أكثر وعياً بأهمية عامل
«الشارع» العربي بعد أن فاجأها الثورة
الإسلامية في إيران بالإطاحة بالقوى
الانظمة الحليفة لها في الشرق الأوسط

الدعاية السياسية بعد ١١ أيلول

اشتدّت حدة المعاداة لكل ما هو «اميركي»،
من الناحية السياسية بعد ١١ أيلول، وبعد
حروب النار الاميركية التي لم تنتهِ بعد.
وضيقتْ هذا الإطار، وفي أجواء غضبيّة
عربية عارمة من التنبّي الاميركي
لإسرائيل، رفض وزير الإعلام اللبناني بثّ
الدعائيات السياسية الاميركية التلفزيونيّة
التي تُلجج بالثناء على «التمساح»
(الاميركي) نحو المسلمين والمسلمات^(١)
ويخطئ من يُظنّ أنّ الحملة الدعائيّة
الاميركيّة تُهْدَف إلى بناء الصداقة. على
العكس: إنها جزء لا يتجزأ من الحملات
الاميركيّة الحربيّة الواسعة. وخير دليل
على التواهي الاميركيّة الثابتة (حتى قبل
١١ أيلول) وثيقة عسكرية ضخمة (هي
كتاب في الواقع) صدرت في ٩ تشرين
الاول عام ١٩٩٨ بعنوان: **Joint Doc-
trine for Information Operations**
وجاء في ص 3-1 أن يبلغ وقع العمليات
المعلوماتية^(٢) يأتي في المراحل الاولى
للزامة: فالعمليات الاعلامية والدعائية

تأتي تحضيراً لسنوات بل ولعقد من
حروب اميركية وعمليات عسكرية.

هذا وقد أنشأت مستشارة الرئيس
للمشؤون السياسية كارين هوجن قيادةً
دعائيّة مشتركة للتنسيق في نشر الدعاية
السياسية الاميركية، وذلك منذ بدء الحرب
في أفغانستان. وأعلن مسؤولون كبار في
الإدارة أنهم باتوا متوقّفين لقاء مراسلي
قناة الجزيرة من أجل «توضيح» السياسة
الاميركيّة للجمهور العربي، بالرغم من
قصص مكاتب «الجزيرة» في كابول: فقد
وجدت الإدارة الاميركيّة أنّ هناك حاجة
لمخاطبة العرب بلغتهم هم، لكنها فوجئت
بأنّ «خبراء» الشرق الأوسط الذي يُقدّرون
على مخاطبة الشعب العربيّ أو الإيرانيّ
أو الأفغانيّ بلغته يُعدّون على أصابع اليد
الواحدة أو أقلّ!^(٣) عندها اطل علينا
الديبلوماسي كريس توفلر روس (وكان
مقاعدماً) لأنّ الإدارة لم تجد منْ هو أكثرُ
طلاقة (أو أقلّ طلاقة) منه باللغة العربية.

كما أبدى الكونغرس الاميركي حماساً
فورياً لإنشاء محطة سوا، التي أوكلتْ
إدارتها اللبناني مرقّ حرب^(٤)، ولم تبدو

١ - أوقفت الولايات المتحدة حملتها الدعائية هذه فجأةً، ومن دون تقديم أسباب.

٢ - لاحظوا كيف أنّ القيادة العسكرية تستعير من جورج أرويل مصطلحاتٍ للتخفيف من وطأة أعمالها، وهذا شبيه بتسمية الدولة الصهيونيّة للاجتياح
الرجعيّ للبنان عام ١٩٨٢ بعملية «سلامة الجليل».

٣ - وهذا مختلف عن الوضع في الجهاز الديبلوماسي الأوروبي: إذ تُشدّد وزارات الخارجية الأوروبية على ضرورة معرفة ديبلوماسيها بلغات العالميّة.

٤ - كان حرب مديراً سابقاً لتلفزيون NBN التابع لرئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري. ولكنّ متى كان التضارب السياسيّ والتقلّب الإيديولوجي في
بلد مثل لبنان عتبةً أمام الطوح الشخصي؟



قد تدخل مسافة دمج «الحياة» وLBC في إطار الحملة الدعائية الأميركية للحرب ضد العراق

وفتحت الحياة صفحاتها بسخاء للمعارضة العراقية، في اجنتها المرضي عنها اميركيًا طبقًا. وجال مسؤول هذه الجريدة في شمال العراق للحديث عن معاناة الاكراد، وتمت التغطية بمشاركة ال. ال. بي. سي. (٣)

وأما مسافة دمج الحياة ومحطة ال. بي. سي التلفزيونية من أجل إنشاء محطة تلفزيونية إخبارية عربية على مدار الساعة (٤) فقد تدخل هي الأخرى في إطار الحملة الدعائية الأميركية للحرب ضد العراق. فقد تلاقى المصلح الملتزم السعودية (التي ثقلت «الجزيرة» لأسباب باتت معروفة) والمصلحة الأميركية (٥)

ماذا يمكن أن نتوقع من الدعاية السياسية الأميركية؟

بإمكان خبراء علم الرأي العام التخفيف من الحماس الأميركي لإمكانية صنع رأي

من دون شك أن نجاح محطة سوا إنما هو نجاح موسيقي محض (أي أن الفضل هو لعمرو دياب وموسيقى الراب الأميركية) لا نجاح سياسي. كما أظهر استطلاع أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة عمان في الأردن أن قناة الجزيرة مازتال هي القناة الإخبارية المفضلة.

علاوة على ذلك، نلاحظ اليوم أن الإعلام الموالي للعائلة السعودية المالكة (الواقعة في ملزق مع شعبيها ومع راعيها العسكري في واشنطن) يحاول مساعدة الولايات المتحدة في ورتها الإعلامية والسياسية وفي تسويق حربيها على العراق. وأن هارن لجريدي الحياة والشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول يلاحظ ضعف التغطية الصحفية لجرائم الولايات المتحدة ولضربها المتواصل للعراق (وهي تغطية أقل من تلك التي توليها الصحف الأجنبية نفسها).

الإدارة الأميركية سعيدة بهذه المحطة، إذ راحت تستعين ببراسات تجارية لسبر أهواء الناشئة العرب الذين يتوجه هذا المشروع إليهم بصورة خاصة من أجل كسبهم إلى صف الحروب الأميركية الجارية والمستقبلية. ويغادر موقع رسمي على الانترنت (٦) مرتبط بالصفحات الدعائية الوثيقة الصلة براديو سوا، بأن هذا الراديو يحتل المرتبة الأولى بين المستمعين والمستمعات في العاصمة الأردنية. فبين الشباب والشابات بين سن ١٧ و٢٨، هناك ٤١٪ منهم ومنهن يستمعون ويستمعن بصورة أساسية إلى أخبار هذه المحطة. وهن سارتن كريم، المستشرق الفخور باستشارته وصهيونيته، بهذه الأنباء، وذلك على موقعه الشخصي على الانترنت. لأنها تُصنّف من أهمية قناة الجزيرة التي مازتال تُلقى راحة أميركا وإسرائيل على حد سواء (٧). ولكن الإدارة الأميركية تُكم

١ - عنوانه: www.bbg.gov/bbg_news.cfm?articleID=34&mode=general

٢ - وفق جريدة نيويورك تايمز في ١٩/١٢/٢٠٠١، وفي لقاء بين جورج دبليو بوش وقيادات المنظمات اليهودية المنضوية في مجلس خاص بها ينشئ التعاطي مع الدعاية الصهيونية في الولايات المتحدة، حذت هذه القيادات الرئيس الأميركي على التقليل من العداة الإعلامي العربي ضد إسرائيل والولايات المتحدة أو إزالتها بالكامل. فنذكر بوش أن الإدارة الأميركية تعلم ما في وسعها لتخفيف ذلك، وأن قناة الجزيرة هي المشكلة «الكبرى».

٣ - لا ضئيل من الحديث عن معاناة الاكراد، وهي حقيقة لكن استغلالها لأهداف الحرب أمر آخر.

٤ - وذلك بحسب ما جاء في حديث جهاد الخازن، المدير المشرف على جريدة الحياة، في لقائه مع «الجزيرة» في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣.

٥ - في ١٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣، ظهر على ال. بي. سي. في نشرة الأخبار مسؤول «الدعاية» السياسية في وزارة الخارجية الأميركية كريستوفر روس مربي، وفي مقربين مستقلين. وفي اليوم التالي ذكرت الحياة في عرض صفحاتها الأولى رقم غرفة «أبو العباس» في الفندق الذي نزل فيه بالقاهرة. لا تعليق.

عام مغاير عند العرب والمسلمين: فجون زكريا^(١) يوضح أن الإعلام لا يخلق الرأي العام وإنما يكرسه فحسب. لكن أبحاثاً أحدث في دراسات الرأي العام^(٢) تقول إن هناك إمكانية أكبر مما يُظنُّ للتأثير الإعلامي في الرأي العام. فالإعلام يستطيع، عبر ضرب وتر معين، أو عبر «التكرار المتكرر»، ترسيخ بعض القيم وتمزيقها. وكان مفوض الدفاع في الحكم النازي يوسف غوبلز يعرف الدعاية السياسية بأنها «التكرار المتكرر». والحق أننا لا نستطيع منذ الآن الحكم على الحرب الأميركية الدعائية بالفشل الذريع فإذا كانت الدعاية السياسية هي «التكرار المتكرر»، فالولايات المتحدة نجحت - حتى وإن لم تُشن حربها ضد العراق بعد - في وضع مسألة السلاح العراقي على سلم الأولويات العالمية بل والعربية أيضاً. فلم يُشَدَّ هناك في الساحة الرسمية العربية من يُرفض مبدأ استمرار التفتيش والعقوبات ضد العراق. وما هو أهم عام الجامعة العربية يدافع عن موقفه الداعم لعودة المفتشين إلى العراق، مع أن الولايات المتحدة خَرَفَتْ بصورة لا تُقبل الشك مهمة المفتشين عبر استخدامهم (كما

اعترف مفتشون سابقون) لأهداف تجسسية لا تتعلق بالبحث عن الأسلحة. فهل دار في خَلْفِ أمين عام الجامعة العربية الموقر أن القبول بعودة المفتشين هو قبول أكثر من ضمني بالمبدأ الإسرائيلي الزاعم أن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية لا تُضَرُّ السلام العالمي، وأن أسلحة الدمار الشامل في أيدي عربية أو إسلامية أمرٌ غير مقبول على الإطلاق؟ وهل يُقَمُّ أن سابقة عودة المفتشين ستُسمع للولايات المتحدة في المستقبل بالحصول على تنازلات عربية سياسية وعسكرية تحت طائلة التهديد بالحرب الدموية؟

كما أن أجنحة العمل الأميركي في منطقة الشرق الأوسط زُهِفَتْ بتسوية إلى صفحات الجرائد والجلات العربية، وأصبحت المطالبات الأميركية في كثير من الأحيان مطالب ومواضيع نقاش عربية. فحتى مفهوم «الجهاد» والاستشهاد لم يُخضعَا للمناقشة إلا بطلب أميركي رسمي، ووضعت جريدة الحياة المطبوعة لهذا الأمر طبعاً. كما طال التفسير المصطلحات نفسها: ففي قاموس جريدة الحياة، مثلاً، باتت المصطلحات الفلسطينية تعرف بـ «التفجيرية».

لكن الاستطلاعات تبين، بما لا يُقبل الشك، إجماعاً واسعاً على معارضة السياسات الأميركية وانحيازها إلى إسرائيل، على نحو ما يُظهر استطلاع منظمة «غالوب» الشهيرة. هذا على الرغم من أن لدى العرب، كما بينت استطلاعات منظمة شهيرة أخرى هي منظمة جون زغبي، تقديرًا لجوانب أخرى في الولايات المتحدة (مثل التعليم والأفلام والمنتجات والحريات، وإن كانت النظرة نحو هذه الأخيرة قد تعرضت لاهتزاز نتيجة لما حُذِث من ممارسات وإجراءات ضد العرب والمسلمين داخل أميركا).

إن محاولة تسويق «الديموقراطية» وبكلفة تبلغ ٢٩ مليون دولار فقط لا غير (وهي أقل من شن طائرة مقاتلة تُصل عليها إسرائيل في سلاح جوي تعداه بالمئات)، إنما تأتي في محاولة لإرضاء الرأي العام العربي المغناط دوماً من ازبواجية بل وثلاثية المعايير الأميركية، لا في ما يتعلق بدعم الصهيونية وجرائمها فحسب، وإنما أيضاً في ما يتعلق بدعم الاستبداد العربي إذا كان مواليًا للولايات المتحدة أي أن الولايات المتحدة ستُصير على رُفَع الديموقراطية (كشعار فقط) إذا ما بُدِئَ عن أي نظام معارضة حازمة للولايات المتحدة.

١ - John Zaller, *The Nature and Origins of Mass Opinion* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 310.

٢ - انظر مثلاً Benjamin Page & Robert Shapiro, *The Rational Public* (Chicago: University of Chicago, 1994).



أكثر المسلمين اللبنانيين رمصوا دعوات السفير الأميركي إلى الإضرابات، و٧٠٪ من المستفيدين اللبنانيين يعتقدون أنَّ انتشار الأفكار والعادات الأميركية شيء سيئ

القرار الأميركي. وهو لا يفلتُ يفلن، خصوصاً في مقابلاته مع الإعلام الأجنبي، أنه منخرط في الحرب ضدَّ «الإرهاب».

والسفير الأميركي في لبنان غيرُ مصاب بالخل، وهو لم يُجرِّجَ عندما رفضَ أكثرُ المسلمين دعواته إلى الإضرابات الرمضانية، فاكنتي بإضرابات رمضان مع بعض «المسيحيين» في مناطق كانت تسمَّى سابقاً بـ «الشرقية»، وهو اليوم يبشِّر، مثل غيره من سفراء واشنطن، بضرورة «التبادل الثقافي» من دون أن يُقلِّموا جميعهم أنَّ الحصول على تأشيرات دخول للمغرب هو من المستحيلات هذه الأيام حتى إن كان مُقتنّاً بالسعر الأميركي الوهاج.

خلاصة

إنَّ الولايات المتحدة تُعيدُ العدةَ لإعادة الاستعمار المباشر (أو المُقنع بصعوبة) إلى منطقتنا، والأطراف العربية الرسمية تتنافس لتقديم الولاء والطاعة. فوزير الخارجية القطري اعترف بأنَّ المسؤولين العرب تنافسوا بعد ١١ أيلول للظهور بنظرة الخادم الأمين للمصالح الأميركية، حتى على حساب علاقاتهم وتضامنهم^(١) وهناك تطعن بين صفوف الحكومات

Suspicious minds
% of respondents who:*

	Think the spread of American ideas and customs is a bad thing	Dislike American ideas about democracy	Think the world would be more dangerous if another country matched America militarily	Think that when differences occur with America, it is because of (my country's) different values
Britain	39	42	68	41
France	71	53	64	33
Germany	47	46	63	37
Italy	59	37	54	44
Czech Republic	61	39	83	62
Poland	55	39	46	27
Russia	49	46	53	37
Egypt	84	+++	55	38
Jordan	82	69	63	38
Lebanon	67	45	54	35
Pakistan	81	69	51	14
Turkey	78	59	44	35
Uzbekistan	96	22	49	54
Indonesia	73	49	68	66
Japan	28	27	58	61

Source: Pew Research Centre

* Selected countries

+ This question not allowed in Egypt

اللغة الإنكليزية على حساب اللغة العربية وحكومات منطقة الخليج عامة نَزَعَتْ عنها وِثْقَةً للتوت بعد أحداث أيلول وعادت إلى مرحلة الحمىات - وهي تُجَلُّلُ ذلك نتيجة لغياب رادع شعبي أو رسمي عربي - فالكلُّ خائف من الوحش الأميركي.

وإن يكون لبنان بعيداً عن ساحة الحرب الفعلية والإعلامية التي تشنُّها الولايات المتحدة، واستطلاعات الرأي تُظهر أنَّ شعب لبنان يكرِّه العداء السياسي للولايات المتحدة، لكنَّ نسبة أقلَّ من جيرانه وهناك في لبنان من يُناصب العرب العداء في كلِّ قضاياهم، وهذا ما يفسِّر العلاقات اللبنانية السرية عبر العقود مع إسرائيل والولايات المتحدة، وغيرها من الدول، استخدمت ساحة لبنان كمركز تنحُّل شرق أوسطي، صمَّح أنَّ دول الخليج تقدِّم، وفق أصول الضيافة العربية التقليدية، كلَّ التسهيلات أمام الحروب الأميركية الجارية والمستقبلية، لكنَّ لبنان لا يزال يلعب دوراً في إعلام المنطقة. وهناك عدد من ثور النشر اللبنانية يُمكن أن تُنشر الفكر «الديموقراطي» ولجنة الحسن لأميركا.

أمَّا رئيس حكومة لبنان (الصوري) فيستك مصلك المذاكين العرب الآخرين، ويوتوهم أنَّ بمقدوره التنازل عن صنع

والحكومات العربية في حالة ومن غير مسبق: فهي واقعة بين غضبة شعبية عارمة ضدَّها وضدَّ الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي واقعة أيضاً تحت ضغوط أميركية متنامية تطالبها بتقويم مزيج من التنازلات في مجال السيادة الوطنية ترحيباً بالتدخلات الأميركية الوحشية، بالإضافة إلى ضغوط تطالبها بالونائم مع العدو الصهيوني، والحكومات العربية في كلِّ ذلك تخشى على استقرار عروشها إذا ما ذهبت بعيداً في مصاباتها للمصالح الأميركية، كما تخشى من غضب الولايات المتحدة إنَّ هي لم ترضخ لكلِّ ضغوطها.

لكنَّ المحاولات الأميركية بلورة رأي متعاطف مع السياسة الأميركية لا تتوقف عند حدٍّ. والإدارة الأميركية تُجَلُّلُ ذلك بجرارة ورواقحة ذات عن ملهها أيام الحرب الباردة بل إنَّها لا تتورَّع اليوم عن التحدُّل في أسور تدرس الدين الإسلامي، ويعضُّ الحكومات الموالية لها تُسمِّح لها بالتدخل فالسعودية والكويت باشرت تغيير المناهج التعليمية إرضاءً لواشنطن كما أنَّ دولة عربية (لم يُذكر) السفير كريستوفر روس استمهاً دعت الولايات المتحدة إلى الإشراف على مناهجها التعليمية، مطالبة بتكليف تعليم

العربية للتصاق على الانخراط في معركة اميركا ضد ما تسميه هي واسرائيل بـ «الإرهاب» ورئيس اليمن يشتم لوكالة الاستخبارات الاميركية باغتيال مواطنيه من دون تجريم أو محاكمة. وزير التربية والتعليم الكويتي يبشّرنا بأن الحكومات الخليجية ستسوّق فيما بينها لتغيير المواجه التعليمية^(١) لكن من الصعب أن تكفي واشنطن بهذا «الإصلاح»: ذلك أن الطالبان «المسيحية» الاميركية الوثيقة الصلة بالبيت الابيض تركّز على خطر، تزعّم وجوده في الآيات القرآنية نفسها وتحاول الحكومات الصديقة للولايات المتحدة تشويه الامور بإخبار شعوبها أن الحملة ضد الإسلام تُنطلق من جناح متطرّف وهامشي، مع أن أبرز الكارهين للإسلام والمحرّضين ضدّ المسلمين والمسلّحات هو القس فرسكلين غرام - صديق عائلة بوش والواعظ الذي اختاره الرئيس في حفلة قسمّ اليمن الرئاسي في العاصمة

والحرب ضدّ العراق بدأت عام ١٩٩١ وهي لم تنته بعد، وإن كانت حدثها ستمتدع عندما تقرّر الولايات المتحدة استبدال طائفة معارضي بطائفة مؤال. والطغاة العرب الموالون للمصالح الاميركية أكثر من الهم على القلب (كما

تقول في لبنان). وبينهم من يُستخدون لسداجتهم أن بإمكانهم نيل الخطوة التي تتمتّع بها إسرائيل في واشنطن (ومسلّتهم في التطبيع المعجل أبلغ دليل) إن شراسة الحملات الاميركية وما رافقها من إعلان الإمبراطورية المتكبر في شهر ايلول ٢٠٠٢ لم يقابل بالذعر في الوسط الشعبي العربي. لكن يجب الاعتراف بأن حكوماتنا مذعورة، وفرائصها ترتد: والحكومات العربية التي كانت تُقسم أمام شعوبها وإعلامها بأنها لن تشارك في الحملة العسكرية ضدّ العراق عادت والتزمت الصمت المطبق أو صرّحت (بالإنكليزية) لشبكة سي. إن. إن. بأن التحويل الصادر من مجلس الأمن من أجل شنّ حرب اميركية ضدّ العراق سيُقلّي تجاوبا من حلفاء اميركا وإقامة قواعد عسكرية في بلدان الخليج أصبحت أمرا ملازما لبقاء السلاسل الحاكمة. وقد كلّفت قاعدة «العبيد الجوية» نحو ١٠٥ مليار دولار، وكانت قطر باشرت في إنشائها قبل أن يكون للإمارة سلاح جوي خاص به. وسلطنة عُمان أطلقت في أوائل سنة ٢٠٠٢ أنها هي الأخرى ستبدأ بإنشاء قاعدة عسكرية جوية متطورة مع شركة اجنبية مجهولة الهوية والجسيمة (قد تكون الشركة نيبالية، من يدي)

حيال كل ذلك نتساءل: من كان يتوقّع أن تعود الشعوب العربية الفقهري في مسيرة استقلالها، من كان يتوقّع أن تصبح أرض البلدان العربية مباحة لقوات أقل البلدان شعبية في منطقتنا (بُشّر إسرائيل طبعا؟) هل كانت الشموخ العربية التي تحمّلت التضحيات الجسام من أجل قضية فلسطين، وتجرّعت على مضض تأجيل معركة الحريات من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، تُكلم أن مبادرة صحافي اميركي صهيوني معاد للمصالح العربية (توماس فريدمان) ستحوّل على أيدي طغاة العرب إلى مبادرة «سلام» عربية تُنطق باسم كل واحد منا؟

لا شك في أن تاريخنا المعاصر كان مليئا بالخيبيات والتكسبات والهزائم والخدع واللاعيب والمؤامرات والخدلان والذل لكن القول الفصل لم يُقلّ بعد، مادامت إرادة الرفض الفلسطينية والعربية باقية غير أن نعاجز عن هيمد كزاي مستنسخ اميركيّاً تُظهر في آفاق المشرق والمغرب بين الحين والآخر، وفي ذلك خطر داهم، لا على الانظمة، بل على الاستقلال والسيادة الحرية.

كاليغورنيا

تردّد

حين قال جملته الأخيرة .

ندّت عن جبينه العريض

رعدة مفاجئة ،

فيما قبضت أصابعه الصلبة

على حافة من الهواء

واسدلت أعضاؤه

بين أيديهم .

منذ قليل

كان يسير برأس

يتلفت في كل الاتجاهات

ثم يرتدّ من جديد

كبدول ساعة ،

كطائر تسقطه من عل

رصاصة قنّاص ،

فيما ساقاه تاكلان الطريق

نحو فضاء

مفروّد على الجهات كلّها

وعينه

تناصبان كلّ جميلة تمرّ

العداء .

العجوز

الذي شاخ وهزم ،

المعجوز الذي شال في جيبه العلويّ

قائمة بأسماء وهواتف أقرّبه

نفسياً لوت مفاجئ في الطريق ،

العجوز

الذي لم ينجح في تأسيس عائلة صالحة

طوال أربعين سنة ،

سقط مثل مخمور

تشبعت دماؤه بالكحول ،

تهوى طولّه الفارع على الأرض

في ضجة

ورغم نحوله الشديد

ورغم شفّته اللتين كانتا

تحاولان الابتسام بجدّ

حين غاب غاماً

عن الوعي .

♦ ♦

لا مناص

الحقة التي كان يتمتع بها قديماً

فقدت على أعضائه بشكّل بشع .

لم تعد ملامحه تطيع قناع الطبية

بالسرعة الكافية

ولم يعد جرحه عيّن يذوب

حين يرنو للمصايب

والنساء الصغيرات .

حتى شفّته

التي كانتا ترسمان أعذب ابتسامة هبّ

صارتا تنفتحان في بله

كلّما ركّز انتباهه

على فريسة

مقترية .

لم تكن عيناه

تمنّان عن كراهية

بل عن فضول مومج

وهما تمسحان كلّ نهدي يمرّ

بنظرة متأنية وصبور

بدء تقاعد زير

نساء عجوز

. عماد فؤاد .

إلى أرتجاجته .
 سماء أصحابه « يوسف »
 عيناه
 حين اكتشفوا ولعه بتفسير الأحلام .
 اللتان يهبط بهما سريعاً
 وحين لم يجدوا بئراً
 إلى الردفين الملقوفين
 وتوسع لحضوره
 اكتفوا بشكائيه مباشرة
 باحثا يشغف جائع
 عن خيطين رفيعين يحدانهما ،
 للعزيز !
 حيطين
 يوقن كنسي
 عقله ،
 اتهمنا سيظهران في الخطوة القادمة
 حين لفه حجاب الإغماء الأولى ،
 فقط
 كان مثل سارة
 لو ترفع التي تسير
 بغماز من الفلين
 إحدى ساقها
 فوق سطح ذكرياته .
 تنصعد مصطبة الرُصيف .
 في سقطته بين أيديهم
 تشبث ببوصة في يديه ،
 طول عمره
 فأخرج وجه أول امرأة
 وهو يؤمن بفكرة الاستفادة من جسده
 أول امرأة
 لأقصى درجة ممكنة .
 بعد أمه التي ماتت
 لكنه كلما تمرى أمام امرأة
 حين كان يُخرج رأسه الصغير
 منحها الشعور بأن يتمه أيدي
 من بين فخلديها .
 لا يمكن لأحد أخذ منه ،
 ♦ ♦ ♦
 وأنه يعف عن جسدها
 الأرملة الشابة
 المفروود أمامه
 ابنة الخامسة والثلاثين ،
 كقط أليف ،
 الأرملة
 التي لم تعط زوجها الستيني طفلاً
 وأنه غير طامع في شيء .
 طوال سبعة عشر عاماً ،
 أكثر من مسحة يد
 الأرملة
 من كفها الصغيرة
 التي موتت زوجها بعشرين طعنة في الصدر
 على شعر رأسه
 من مطواة وقرن غزال ،
 للعزيز .

كان يحملها بلطحي عاكسها

في الشارع بالمصادفة،

لم تنصّر حتى يبلغ ابن الجيران

ويفرح بلفظه الأول في السر.

لم تنصّر

حتى غرّ سوية زوجها الأولى.

غافلت والديه الطيبين

وحملت في عز مايو

ككلب أجرب

بين وركبها.

كان ابن العاشرة

حين تعلم كيف يحرك لسانه بداخلها

وكيف يقبض بشفتيه الصغيرتين

على لسانها العصي

في قبلتهما الأولى

فيما قصر قامته ونحوته

بحرولان دون تغطية نهديها وعانتها

في الوقت نفسه.

لكنها صبرت على رعوته كأم

وراقبت جسده وهو يحكّر فوقها

كالهبة،

وحين يللمها بمائه البكر

في قذفته الأولى

زغردت كدلاحة.

♦ ♦

التي ترملت وهي صبيّة

تركته وهو في العشرين

بفتقين بارزين في البطن

والخصبة اليمنى.

تزوجت عجوزاً يظّل عليها،

وغادته

تاركة في قلبه نذبة غائرة

يشعر بوغزها مثل مسكين

كلّما اكتشف متعة جديدة

في الفراش.

♦ ♦

قال مرة لأصحابه:

«حين أموت

لا تحزنوا عليّ

لأنني عرفت ما يكفي من الحب

ليؤنس وحدتي.

لا تحزنوا عليّ

لأن العالم مملوء بالجمال

الذي يرجع القلب

كطمنه.»

♦ ♦

سنارته للدلّة

بشماز من الفلين

وبغفالة من حديد

تشدها إلى ماء إغمااته على الطريق،

سنارته هذه

عورته في بطن كفه اليمنى

وهي تحبّط الأرض

فقبضت أصابعه الصلبة

على حفنة من الهواء

وارتسم خيال ألم على شفتيه

ظنه الواقفون

ابتسامه .

♦ ♦

العجوزُ،

زيرُ النساءِ العتيدِ،

كان يعفُ عن كلِ موسى

تَكسبُ عيشها

من فوقِ الرصيفِ .

وكان حبيّاً

يحمُرُ كملفأء

لو سمحَ مجاملةُ

أو عبارةُ مديحِ .

قال مرةً لأصحابه :

« لكي تعرفوا اللهَ أكثرَ

أحبوا النساءَ

كانهنّ أبناؤكمُ،

وفرؤوهنّ

وكونوا رحماً عليهنّ .

فكلُّ امرأةٍ فراشةٌ

ولكلِّ فراشةٍ

نورها الذي يحترق به . »

♦ ♦

لم يتحملَ قلبُه

خيانةَ جسدهِ،

ولم تنسجِ رحمتهُ

لفقرانِ كلِّ هذا الفنجِ المفرطِ

وهو يمزجُ جوارهُ .

كان لا بدَّ من سقوطه هكذا

كي يُشعرَ البنات اللواتي يعبرن بجواره

أنهنّ ظلمنه

حين لم يرهنه بجوارهنّ،

حين لم يلمحن عينيه المكسورتين

وهما تبتلان أعضاءهنّ،

حين لم يُلزكن بفطرتهنّ الأنثويةَ

خيرته الطويلةَ

في الحبِّ

والجنسِ

والملاطفةِ .

كان لا بدَّ من سقوطه هكذا

كي تُصرَّ تحت جبينه العريضِ

كلُّ الرجوه التي مرّت في حياته

كأطيافِ حلمِ،

كي يتذكَّرَ الأملةَ الصغيرةَ

بوختين غائرتين في البطنِ

والخصبةَ اليمنى،

كي يقولَ جملةَ الأخيرةِ بتردّدٍ

كانها لفظةُ ألمِ

كانها « كبرت يا عجوز... »

وكي يتذكَّرَ أمه التي ماتت

وهو في منتصفِ الطريقِ

بين الدحولِ

وبين الخروجِ .

♦ ♦

كان لا بدَّ من سقوطه هكذا

كاغتراضٍ أخيرِ

على بدءِ تقاعدهِ .

القاهرة

سلطة وإرهاب وإسلام في «الشرق الأوسط»

كيف صنع «الإسلام» ؟

• ياسين الحاج صالح •

٢ - المظهر الآخر للانقلاب هو ما ترتب على انهيار قيمة العمل إثر طفرة النفط اللاحقة لصرب تشرين ١٩٧٣، التي أثمرت أيضاً موجة جديدة من دمار الحيز، وانتهاء الأسر الممتدة والدور الاقتصادي للعشائر، ودخول سلع وأنماط استهلاك جديدة، والتوسع الهائل لتفاوت الدخل انهياراً قيمة العمل يعني انهيار قيمة مجتمع العمل، أي الطبقات الوسطى والعاملة، لمصلحة النخب الحاكمة والشرائح الطفيلية السائرة في ركابها التي اكتشفت أكثر من أي وقت مضى قيمة سلطة الدولة كمشرفٍ على قناة الربيع النفطي والسياسي

وبالتبعية تصالّف الوجه السلبى من شروط الرسمة، أي تفكيك الأنطر التضامنية التقليدية وعالم الحرمة والأثرة الكبيرة واقتصادها، مع الدولة - الجهاز، ثم مع الرثع النفطي وشرط انهيار قيمة العمل، لتُثمر معاً حالة من الشفك الاجتماعي وتشوش القيم. وستعبر هذه الحالة عن نفسها بالفساد، والهجرة إلى النفط (كما يقول محمود عبد الفضيل)، وهي هجرة حثّبت هجرة مزمنة لن تظهر آثارها إلا بعد حين. ألا وهي الهجرة إلى الإسلام.

الوطنية، والمشاركة في التقدم العالمي ونعني بالانطراف ضياغ وحدة الوظائف الثلاث لهذا المذهب: الإقطاعية، والتوجيهية العملية، والتفسيرية. فالضريبة المعنوية التي مثلتها هزيمة حزيران المدوية، ثم مجيء أنظمة أقل عفانية لكنها ليست أقل تحكماً بحرية الفكر والراي والإعلام وغير ذلك، أفقدت العقيدة التقسيمية قوتها الإقطاعية وقلّلا فرص تماهي الناس بها ولم يعد يُمكن الحفاظ على الطوعية العملية دون تحول مؤسسي للسلطة كان غائياً عن الأفق الذهني لنخب الحكم التي لا يُمكن أن تُخسّر كل يوم إصلاحاً زراعياً أو تاميناً صناعياً ومصرفياً. وأخيراً تعرّضت الوظيفة التفسيرية للعقيدة التقسيمية إلى أزمة بالتوازي مع أزمة المشروع والفكر الاشتراكي على الصعيد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي.

ومع خسار هذه العقيدة لتمامها وظائفها تدريجياً بعد الهزيمة، فقدت الفئات النشطة من الجمهور المفاهيم التي شكّلها من فهم محيطها والعالم من حولها، والقيم والأهداف الموجهة التي تنظم ممارستها، والرموز والمثّل التي تؤمّن وحدتها

يحاول هذا المقال وضع «الإرهاب الإسلامي» ضمن قرينة أوسع تساعد على فهم خلفياته السياسية والاجتماعية والإقليمية فالفرصة مناسبة الآن لالتقاط الأنفاس وأخذ مسافة من «حلف المشهدة» المقود بين أحداث ١١ أيلول في حد ذاتها وتفضيلات «الميديا»، وهو حلفٌ حاصرَ العيون والحواس طوال أكثر من عام وقد يكون من المناسب أيضاً عرض عناصر تحليلية من أجل رؤية ديمقراطية عربية لقضية الإرهاب

مقدمات عهد الإرهاب

بين هزيمة ١٩٦٧ وأواسط السبعينيات شهدت المجتمعات العربية الأكثر تحدياً انقلاباً كبيراً في أحوالها، تولّد عن تصافر تأثير الهزيمة مع قدوم أنظمة جديدة خرجت من كواليس الحكم السابق ومع تدفق الرثع النفطي التالي لصرب ١٩٧٣

١ - أول مظاهر هذا الانقلاب هو انفرط عقد المذهب التقدمي الذي كان يترجّح بين إيديولوجية القومية العربية (الوحدة العربية وتحريم فلسطين)، والاشتراكية (كتنمية) أسرع وتوزيع عادل للثروة

• كاتب ومترجم سوري

٣ - لكن أهم مظاهر الانقلاب هو انعلاط الدولة، وهي أهم تنظيم في يد المجتمعات الحديثة للتحكم بشروط وجودها، فبانتهاه دور التوسيع الأفقي للدولة، أي بسط سلطتها على كامل المقعة الترابية لبلدها، كان من الضروري التحول نحو طور عمقي، قانوني ومؤسسي، يتيح للسكان استبطان الرسالة التحضيرية للدولة والتحول إلى مواطنين. وإن تعرض الدولة، وقد أصابها الهزيمة في صميم رسالتها وانتهى طورها الأفقي موضوعياً، إلا بتوظيف مبرراتها في وسائل القسر، وبإضافة القداسة على السلطة. وهكذا انفتحت سيورة أثمرت دولة قمعية كبيرة الجسم صغيرة الرأس.

في الجوهر تمثل الانقلاب المذكور في تراجع قدرة أكثرية الناس على التحكم بشروط حياتهم. وما كان لتدهور وظائف العقيدة الوطنية أن يسلب الناس قدرتهم على ذلك التحكم لو اتاحت لهم وسائل للتفكير والتعبير وتأصيل المفاهيم والقيم التي تمكّنهم من تمثيل عالمهم والاشتراك فيه. وما كان لانفلات الدولة أن يسلخ المجتمع إلا لأنها كانت «الحزب» الوطني الوحيد؛ ولا كان لاكتساح الرسملة أن يقيد الناس إلا لأن الدولة هي رب العمل الوحيد. كانت دولة المشروع القومي الأتلة دولة قرار لا دولة مؤسسية. دولة

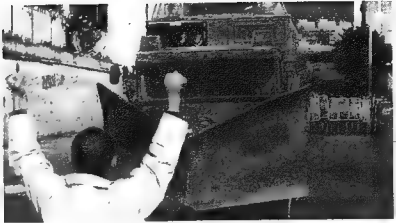
تؤم الصناعة لكنها لا تستطيع إدارة ما أممته، ولا تكوين بنية صناعية محلية قابلة للتطور. كانت دولة تستطيع تحقيق إصلاح زراعي، لكنها عاجزة عن تطوير الزراعة؛ تستطيع بناء مشاريع، لكن من أجل السرعة لا من أجل الاستثمار المنتج وتنمية الثروة الوطنية؛ تستطيع أن تأمر لكنها لا تستطيع أن تبنى. ولعل نزعتها الصورية في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي بالذات تصود اصناماً إلى إيمانها عيذان تحقيق «الإنجازات» وه الانتصارات - وهو إيمانٌ حقيقي أعماها عن وقائع القوة الفعلية وقادها إلى هزيمة حزيران، ثم إلى خطاب «المفجرات» الكاذب الذي قدّم تعويضاً مجانياً عن انتهاء إجراءاتها الثورية (من قوبل تغيير أنظمة الحكم، وتأسيس بعض المشاريع الصناعية، والإصلاح الزراعي)

بعد «انتصارات» جمال عبد الناصر وإنجازاته، لم يعد هناك حاكم عربي يستطيع ألا يكون مناصرياً بطريقته الخاصة. مشكلة هذا النمط اللامؤسسي من الدولة والشرعية أنه ينكسر إذا لم ينحصر فالشرعية المبنية على الانتصارات الدائمة مستهارة وتلاشى عند الهزيمة. وهذا أمرٌ منطقي وعادل معاً

الشرط الإيهامي

وهكذا يمكن أن نتحدث عن تدهور تام في قوة المجتمعات العربية. ستبدو هذه الترجمات مُلقاةً بقشر ارتداد وسيطة تهر هذه المجتمعات الأمم، أي الدولة، إلى قيد يسلخ حركتها ويكبتها. وفي الوقت نفسه فرغ التزايد السكاني، والضغط على الأرض، الإصلاح الزراعي (الذي لم تكن تُفقه الارتجالية أصلاً) من قيمته المساواتية والتنموية وقاد سوء الإدارة إلى حصول القطاع العام الصناعي إلى جسم ثقيل لا يقود التنمية بقدر ما يفتش عليها. وجف معين «الانتصارات القومية»، أي تحدي إسرائيل وتغارب التوحيد العربي.

بيد أن طابع الإطلاق الذي اكتسبه سقوط ما بعد الهزيمة ليس مستمداً من حجم الهزيمة وتغيرات الدولة والشرعية التالية لها فحسب، بل أيضاً من الوعي الاجتماعي العربي الذي يشكل الفتى الإسلامي والعزة الإسلامية قالبيين ذهنيين ثابتين في أعماقه فقد كانت ثورة ما بعد الاستقلال (التي كانت ٢٢ يوليو مثالها ونموذجها) قد حوّضت الوعي والذاكرة الإسلاميين عند العرب، وأخبرت الحنين الطبيعي إلى العصر الذهبي... هذا رغم أن النموذج الثوري برز نفسه



لن تتنازل المزعج بين النموذج الغربي والعزة الإسلامية بعد ثورة يوليو إلا التيارات الإسلامية الجديدة

ينتهي بخير عاف هائل، ولعل المذبحة المقتلة التي تجري كل يوم في فلسطين، وأحداث ١١ أيلول بالذات، نماذج عن علاقة العنف التي تُجمع اضلاع ما يستعنه نصوص تشومسكي «الملتذ» المسيوي، - والمقصود: العرب (في مثل تشومسكي الفلسطينيين) والأمريكيون (بعد الإنكليز والفرنسيين) وإسرائيل وليس بعيداً عن هذا التصور تقرير لوران مورافيك الشهير، الصادر عن مؤسسة راند الأمريكية في تموز (يوليو) الماضي، والذي يقول إن الأزمة العربية التي عُرِفتها متنا عام قد طُفِئت خارج منطقة نشوئها، وإن أحداث ١١ أيلول غُرِض من أراض «مُضَيَّر» الأزمة. الفارق بالطبع أن مورافيك يجرّ كل الكليشيات العنصرية المتداولة في الغرب عن العرب، ويُسبب «الأزمة العربية» المتمثلة في عجز العالم العربي عن حل المشاكل التي صنعها بيديه (ولذلك يُصدِّرها إلى بقية العالم) إلى عجز غير مفسر، لكنه قد يعود إلى أن العرب لم يغيروا القرون الوسطى ثقافياً كما يقول.

الشرق الأوسط، من ناحية أخرى، ثمرّة تراكم ثلاثة مستويات من السلطة المطلقة في المنطقة العربية: السلطة الدولية للقطب العالمي الأوجد الذي يجب ثروات المنطقة كثيراً ويحتقر مجتمعاتها، والسلطة

يشكل ما نسفّه «أنظمة حراسة الفراغ»، التالية لحرب حزيران، عموداً ثابتاً وأساسياً من أعمدة النظام الشرق أوسطي غير أن «الشرق الأوسط ليس مفهوماً جيواستراتيجياً فاصباً، إنه، مع ذلك وقيل، حاملٌ لما قبل تاريخ كونه بعد الحرب العالميّة الأولى، أعني تاريخ «المسألة الشرقية» التي أعطت للشرق الأوسط جوهره الاجتماعي الذي تلخّسه نظرية الفميسفاء الاستشراقية أحسن تلخيص لكن بعيداً عن أن تشكل البنية السياسية جوهراً بشوياً ثابتاً للشرق العربي، فإنها بالاحرى الجوهر البنيوي للشرق الأوسط المُضَرَّع سياسياً وإستراتيجياً من قطب مركزيّ جانبي، ومشكّل بمسيرة أخرى، لا وجود للفميسفاسيانية إلا نتيجة لعقاب القطب المشكّل

باختصار، الشرق الأوسط = تنوّل (ومن ثم تفرّع من تراكم القوة الإنتاجية والعسكورية والاستقرار الحقيقي) + قميصفاء من الأديان والطوائف والأقوام والإثنيات. وقد نشأ هذا النظام في بداية القرن الحالي بالعنف والخذاع، وسُمِّح قواعده بالعنف، وورّد على التحدي الوحيد الذي تعرّض له (التحدّي القومي العربي، والناتصريّ تحديداً) بالعنف، ويستمرّ ويحلّ أزمايته بالعنف، ومن غير المرجّح أن

يمتلق المشاركة في العصر أكثر من ما يمتلق استعادة المجد الضائع ولن تتشكّل المزج بين النموذج الغربي والعزة الإسلامية إلا التيارات الإسلامية الجديدة لكن هذا الاستئناف تمّ في ظلّ موجة جديدة من تدويل منطقة الشرق العربي، تالية لحرب حزيران وتشرين واختلاجات سوق النفط الدولية التالية للحرب الأخيرة. ويتميّز هذا الشرط الدولي (أو الشرط الشرق أوسطي) بأنّ العامل الدولي أضفى حاسباً في السياسات المحلية والإقليمية للعولم العربية، وبالدور المركّب والمُسيّد للبترو دولار، وسيدفع الإسلاميون، بتضافر هذا الشرط الشرق أوسطي مع الفراغ الإستراتيجي والمعنوي الذي خلّفته الهزيمة وأنظمة ما بعدها، نحو مواقف خوارجية متشدّدة أو أكثر تشدداً. إن إسلامية ما بين أواخر السبعينيات حتى نهايات القرن هي ناصريّة ما بعد الهزيمة، أو هي استمرارٌ للناصرية في شروط الشرق أوسطية المتجددة آنذاك.

الشرط الشرق أوسطي

جوهراً الشرق أوسطية هو التنوّل العميق للمنطقة التي تشكّل وعاءاً للنفط والحقن، والتي تشكّل إسرائيل قلبها كما

الإقليميّة للقطب الشرق أوسطيّ الإسرائيليّ، الأرعد الذي يتكفل القطب العالميّ بتفويّحه الكفّيّ والنوعيّ على العرب أجمعين، ثم السلطة المحليّة للقطب الحاكم الأوحّد في الدول العربيّة أحرّباً كان أم أسراً أم عشيّرةً. ومن الآن نقول إنّ التحرُّر من الشرق أوسطيّة هو التحرُّر من هذه السلطات الثلاث لا من الأوليّين فقط، فالنظم التسلطيّة العربيّة الأحاديّة القطب مكوّنٌ جوهريٌّ من مكونات النظام الشرق أوسطيّ.

يضمن التدويل لدول المنطقة درجة عالية من الاستغلال عن مجتمعاتها، وهو استقلال مؤلّة الربيع النفطيّ وثبنته في أيام ما بعد حزيران أوضاع الحرب الساردة، وأسهم فيه كلّ من البنية الفسيفسائيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ. ويضمر هذا الاستقلال كتامة هذه الدول حيال الضغوط الاجتماعيّة الداخليّة، فضلاً عما يسمّى «الاستثناء الشرق أوسطيّ» من موجة التسعيعيّات الديمقراطيّة

نعم، هناك بالفعل جوهراً شرق أوسطيّاً منيعاً على الديمقراطية والإصلاح. لكنّ هذا الجوهريّ ليس الإسلام أو الثقافة العربيّة أو العقليّة الساميّة. إنّهُ بالأحرى التدويل العميق للمنطقة، الذي لا يترك

إبدانها من الداخل الوطنيّ الذاتيّ إلا ما تتركه القوى العالميّة المسيطرة لألقم الحكم المحليّة من لوازم السلطة وشارارت الملك. إنّ جوهريّ الشرق الأوسط بعبارة أخرى، هو أنّ لا جوهراً له فهو علاقة بين مراكز السيطرة العالميّة وموارد المنطقة وموقعها وإسرائيل وترتّب على ذلك أنّ لا تاريخ ذاتيّاً للشرق الأوسط، وهو ما يشهد عليه اسمه بالذات كمنطقة منسوبة لغيرها، لعرب ما، لا لذاتها وباعتباره منطقة مفتوحة أو مكتشفة فإنّه لا تراكم خاصّاً به على المستويات الماديّة والسياسيّة والمعنويّة، ولعلّه ليس شئ منطقة في العالم يصنّع تاريخها رجال المخابرات الأجنبيّ والحليّون، وتجأّر السلاح، والجنرال الأتّ الفاشلون، وتجأّر الجنس، أكثر من إقليم الشرق الأوسط، الذي يقع للشرق العربيّ في قلبه.

يلعب العامل الإسرائيليّ دوراً عظيماً في النظام الشرق أوسطيّ، فإسرائيل دولة مسلّحة حتى الإنسان جائحة في المنطقة، لكنها أيسر منها ولا تريد أن تكون منها وهي، مثل أيّ جسم أجنبيّ في عضويّة حيّة، ما انفتحت تأثير تفاعلها النهائيّ حاداً حولها وفي العضويّة كلّها. لكنّ العامل الإسرائيليّ لا يقتصر على ما تفعله إسرائيل وحلفاؤها، بل تشمل نوعيّة ردّ الفعل العربيّ على هذا الفعل وقد بات

واضحاً أنّ مخوّة ردّ الفعل هذا حول المواجهة العسكريّة وحدها هي بمثابة استجلابٍ للهزيمة في ظلّ التفوّق الإسرائيليّ العسكريّ الساحق على العرب كلّهم - وبكافة أمريكيّة صريحة.

ليس هناك الكثير من الخيارات الأخرى التي يحار بينها صناع القرار العقلانيّون في بلدان متخلفة غير محاولة تحقيق دفاع ناجح وتجنّب المواجهة العسكريّة مع عدوها المتقدم قدر الإمكان. الدفاع الناجح بدوره لا يحتاج إلى استنتاج، بل إنّ نخب الحكم العربيّة تحرفه أكثر من غيرها، ومستعدة أن تكرر على مسامع من يرغب ومن لا يرغب أنّ «الصمود» رهن بتعاسك «الجبهة الداخليّة، وسلامة «الوحدة الوطنيّة»، المرافقة في أنّ هذه النخب نفسها هي التي تتشّرع خطايا حريويّاً ليحصر مواجهة إسرائيل على الوسائل العسكريّة ويظهر تصوراتها للدفاع الناجح أنّها تنظر إلى مجتمعاتها كمجرد «جبهات داخلية» ملقحة بالصيغة الأساسيّة - جبهة الصراع المسلّح المستحيل ضدّ «العدو الصهيونيّ». فلماذا تُصنّف نخب السلطة على تصوّر للمواجهة لا يُمكن أن تُنجح فيه، وهي على أنّ علم بذلك (وإسرائيل على أنّ علم بعلها بذلك)؟ السبب بسيط، وهو أنّ سياسة وخطاب «الاستنفار» والخطر



إن تفاهم الطابع المطلق للسلطة في منطقتنا هو الذي جُمِعَ المطلق الديني على المطالبة لنفسه بالسلطة



والإسلامية موجة أسلمة جديدة واكبَتْ واقع الانسداد المتعدد الأبعاد والأصناف الذي حاولنا رصدَه أعلاه وهناك علاقة لا يُمكن استبعادها بين واقع الانسداد ذاك وبين اكتساب موجة الأسلمة في الربع الأخير من القرن العشرين طابعاً عنيفاً وتعصبياً بارزاً فقد دخل النظام في أزمة مفتوحة لأنه لم يُقدِّمْ سِجِلَ سِكان المنحصرين بأي شيء على المستويات الحضارية والسياسية والمعنوية، بل ولا على المستوى المادي أيضاً الذي انتهت سكرته قبل أواسط الثمانينيات

إننا ننطلق من افتراض معقول يرى أن تفاهم الطابع المطلق للسلطة في منطقتنا هو الذي جُمِعَ المطلق الديني على المطالبة لنفسه بالسلطة بعبارة أخرى، إن سلطة المطلق (الديني) كَوَّنت الأرضية الأصلية لمواجهة السلطة المطلقة بالنسبة إلى مجتمعات مزروعة. فالإسلام وحده هو الذي يعطي لهذا الوضع الاندفاع الذي تساميه الاستشهادي، وليست جانبيّة الجَنّة هي التي تُدفعُ شباباً فلسطينيين إلى تنفيذ العمليات الاستشهادية بقدر ما تجد مقاومتهم جميع الاحتلال تساميتها وإلغائها في الجانبية المذكورة

ومن ناحية ثانية سارت "دول حراسة الفراغ، في اتجاه إعادة الدمج البدائي

الخلاصة أن نُظُم الحكم العربية تكاملت مع البنية الجوهريّة للشرق الأوسط كإقليم لا دخل له. ويشير انخراط هذه النُظُم في الترسيم الشرق أوسطية إلى القوة الاستيعابية الكبيرة لهذا النظام

الرد على الإرهاب

لم يست الإسلاميّة الحديثة نبأ غريباً في العالم العربيّ. فمنذ بدأ هذا العالم يميّز ذاته ولا مركزيةً، برز الإسلام علاجاً للهامشيّة والاعتراّب في وعي الذات الإسلاميّة الحديث لكن لم يُدر أن كان الثمن هامشيّة واعتراّباً للإسلام بالذات ولعل هذا الاعتراّب وتلك الهامشيّة يفسّران الجنوح إلى العنف في ربع القرن الأخير من القرن العشرين، أيّ على التزامن مع موجة التدويل التي ترتبت إثر إخفاق المشروع القوميّ وتدقّق الرُّبع التنظي. فمن محمد عبده إلى رشيد رضا فحسن البنا وسَيِّد قطب وشكري مصطفى وأمين الظواهري سلسلة غير منقطعة (لكنّها غير خطيّة أيضاً) من صدور وعي للذات الإسلاميّة التي ما تني تزداد تشدداً بقدر ما هي وعي بالهامشيّة واللامركزية.

في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين شهدت المجتمعات العربيّة

الداهم والعُدوان الوحشيّ، والمرحلة الحرجة. هـما بمثابة وسيلة مجرّبة للتحمّك بالجمهور، وهما - من ثم - أنشبهت بسير نقل هائل يتيح تراكُم وتركيز القرار والسلطة والجمّة والثروة في أيدي نخب السلطة

لقد أفاك الصراع العربيّ - الإسرائيليّ في تصويف المجتمعات العربيّة. وفي تصحيح الداخل الوطنيّ فيها. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن ضلّالة الداخل الوطنيّ هي التي نفسّر أن نظام علاقات الدول العربيّة بمجتمعاتها يتشكّل نسخة طبق الأصل من نظام السيطرة الأمريكيّة عمليّاً؛ فغياب الداخل يعني ذرّة المجتمعات مستباحة لتأثير الخارج. كما نشير إلى أن أنظمة الحرب الواحد لا تُشمل أي فرق بنيويّ عن نظام القطب العولميّ الواحد؛ ومن المناسب على كل حال أن نسوّي الدول العربيّة "دول القطب الواحد" لا "دول الحرب الواحد" فبعضها فقط دول حربيّ واحد والمعنى الصريح للكلمة، فيما بعض آخر لا يتشعّب بوجود أحزاب، وبعض أخيراً متعدّد الأحزاب لكن دون أن يؤثر هذا التعدّد على طبيعة النظام السياسيّ ودون السماح بتداول السلطة (وبالطبع لا معنى لتعدّد الأحزاب من دون تداول السلطة)

بين السلطة والمقدس، اعني إضفاء القداسة على السلطة ذاتها، أو تدوين السلطة وفي مجتمعات أدمجت المقدس في حياتها اليومية سيستثير هذا الدمج دمجاً معاكساً، أي المطالبة بأن تكون السلطة للمقدس. فخلافاً لأطروحة شائعة، لم تلهض الإسلاميّة الصهاينة المعاصرة في وجه سلطات علمانيّة، ولأنها علمانيّة، بل في وجه سلطات دينيّة من نوع جديد لكنّ المميز حقاً في هذا الشرط إمّا هو مننّ الناس من الكفاح المشروع لتحسين أوضاعهم. فقد تمّ تدمير ما بقي من أحزاب سياسيّة وتنظيمات اجتماعيّة أغفلتها موجة تلميع (= نزاع منفيّة) المجتمع الذوريّة في الستينيّات، وأغلقت منابر التعبير المستقلّ ونصف المستقلّ، وتمّ إضفاء الجاسمات (بل أحتلت عسكريّاً في بعض الحالات)، وألغيت المساجد والمدارس الدينيّة بالسلطة الأمنيّة، وتقامف الطابع العمواني لممارسة السلطة، وبالطبع أضمحت الأصوات الجنويّة والصركاء الاعتراضيّة القليلة بوحشيّة لا مثيل لها، وتكفل تقديس السلطة وتدينها في تكفير كلّ اعتراض عليها وسحقه

فإذا أضفنا إلى كلّ مظاهر السلطة المطلقة المذكورة أعلاه حقيقة أنّ علانها في

الربع الأخير من القرن العشرين يتّكّمه أشخاص حقودون لا يتّقنون إلا سياسة القوّة تجاه الأضعف (يقدر ما يتّجون رضوخاً للقوى)، ويحرّمون المقاومة أو النفاغ المشروع عن الذات الفرديّة أو الجماعيّة، فميتكون ما نسميه الشرط الإرهابي أو الشرط المؤلّد للإرهاب

لقد شكّل الإسلام ردّاً على الإرهاب، واستجابة للشرط الإرهابي بالنسب مختلفة تبدأ من الاحتماء والتكيف ولا تنتهي عند الرّد على الإرهاب بالإرهاب. لكنّ الإسلام الذي استجاب للشرط الإرهابي والشرط الشرقي أوسطي ليس أيّ إسلام، فهو ليس الإسلام «الخام» كما هو معيش في حياة كثرية الناس: بل هو إسلام منسجّع من قبل هذا الشرط الإرهابي ذاته. فيقتّر إطلاقيّة السلطة فإنّ «الإسلام» المطلوب يجب أن يكون حاملاً لسلطة المطلق، أي يجب أن تعاد هيكلته ليكون الله بالذات حاكم الدولة الإسلاميّة (وهذا هو معنى «الحاكميّة»). ويقدر اغتراب المصير وإعجابه (أو ما يدعى به الجاهليّة الحديثة) «الإسلام» بقيتنا وهنّي ويقدر تمسّير القيم والمؤسّسات والقوانين الحديثة لمصلحة نخبة تسلطيّة ضنيّة ستتعقد على «الإسلام» مطالب التماسك والتحصن. ويقدر انحلال العموميّة الوطنيّة أو «العقد

الاجتماعيّ الإشتراكيّ» يُطلب من «الإسلام» أن يُعيد بمواظبة بدليّة في دينه ودولته المفترضين ويقدر إيمان الدولة في الاستعباد يصبح «الإسلام» إيديولوجيّة تحرّر فالعموميّة لله تحرّر من كلّ عبوديّة، كما كان يقول الإسلاميون السوريّون

لكنّ لكي يؤمّن «الإسلام» الوحدة يجب أن يكون هو وحداً ويطرّد التعدّد والاختلاف من داخله، ووصولاً إلى تكفير المختلف في الحالات القصوى ولكي يضمن اليقين لا بدّ من أن يكون فوق كلّ اختلاف ومسامحة. ولكي يُمكن من مقاومة «الطاغوت» يجب أن يكون هلياً صارماً مضاداً للتسامح. ولكي يتمكّن من مجابهة السلطة المطلقة الإرهابيّة سيُزج إلى اكتساب صفة المطلق القادر على ممارسة الإرهاب. ولكي يكون الله حاكماً يجب أن ينسب إلى الجماعة الإسلاميّة المعارضة من الواضح أنّ هذه القضايا تُناسب منجّ سلطة مطلقة للنخبة الإسلاميّة التي ستُشرّف على هيكلّة إسلام الوحدة واليقين الذي «أفرزته» السلطة المطلقة باختصار، ستختلف اضطرابات تاريخيّة غير مسيطر عليها مع اختيارات خاصة ونخبويّة لإنتاج إسلام مغلق على ذاته وكثليّ وغير متسامح.



علما ينكحه اشخاص حقوقون لا يُتفقون إلا سياسة القوة

للسلطة المطلقة وغير المشروعة فيها السلطة الأمريكية، والسلطة الإسرائيلية، وسلطة نُظُم الفطش الواحد العربية. هذا التقاطع اسمه «الشرق الأوسط» وأيست هذه السلطات مطلقاً إلا لأنها لا تُقبل أي شكل من أشكال الاعتراض الشرعي أو المقاومة الديمقراطية لسلطانها، الأمر الذي يقود إلى تفجر المقاومة بصورة انتحارية تجد تصعيدها الاستشهادي في «الإسلام» الذي، وحده، يعطيها معنى بوليتياً.

إن الإرهاب المرفوض استمرراً للمقاومة، المنوعة والمستحيلة، بوسائل أخرى.

دمشق

شهِدت أرقى أمثلة التسامح هي المجتمعات التي لم تكن مضطرة إلى التكتل الدفاعي حول نفسها أو تعبيته قواها الشجيرة لمواجهة أخطار مهددة وعليه فإن التسامح ليس سبب الزدهار والقوة، بل نتيجتهما

ثم إن الإسلام المدعو إلى إقامة الذات ومقاومة انحلالاتها يُصعب أن يكون موضوعاً للمعرفة والتفكير ومحرّضاً على الإبداع. ومن هنا فإن لنجاح التعبيوي إسلام الربع الأخير من القرن العشرين كان على حساب تهديد الفكر والوعي الإسلاميين. وإن الإسلام الكلي القاشن من هذا الشرط هو أكثر قابلية للاستلاك والاحتكار والتسييس أو الاستخدام كسلاح سياسي من قبيل «الخصبة الإسلامية» الممول أن يؤذي الإخفاق السياسي الإسلامي عهد الإرهاب العربي إلى اضطرار المثقفين الإسلاميين إلى تحويل الإسلام إلى موضوع العلم والمعرفة، وتطوير ثقافة وفكر إسلاميين يشكّلان رافداً أساسياً من روافد الفكر والثقافة في عالم القرن الحادي والعشرين

خلاصة

نشا الإرهاب في المنطقة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين لأنها تنفرد بين مناطق العالم كلها بتقاطع دوائر ثلاث

ما يُقوله المطلق من لم تُقنهم رؤية هذه الظواهر هو عدم التمييز بين هذا «الإسلام» وبين الإسلام ويشتركهم في هذا الموقف الإسلاميون المتشدّدون الذين تقوم كل ممارستهم الإيديولوجية على المطابقة بين تأويلهم للإسلام - وهو تأويل يتم دائماً تحت وطأة ظروف وإكراهات سياسية ومعرفية - وبين ما يفترضونه من إسلام أبدي بديهي متطابق مع ذاته.

وهكذا فسّر الإرهاب أُنْتُج الإسلام (المحارب، المتشدّد، المتعصب) الذي لم يلبث أن أُنْتجته وزرّه، وضمن أن يؤكّد بداهة الصلة بين الإسلام والإرهاب «علمهم» و«رؤيتهم» وليس ثمة ما هو أدل على عملية إنتاج الإسلام هذه من اكتشاف فرضية إسلامية لم تكن معروفة من قبل، أي خلال قرابة ١٤٠٠ عام من تاريخ الإسلام، حسب صاحب كتاب الفريضة الغائبة، (الوحي: الجهاد)

قد نلاحظ أن إسلام التماسك والتحصن والمقاومة كما صاغه الشرط الإرهابي يمنع على مطالب التسامح والتعبد والتنوّع من ناحية، وعلى التفنّع الفكري والتجديد من ناحية أخرى. وهذا أمر طبيعي، إذ لا يُمكن لأيّة عقيدة أن تُخلج في التعبد والتماسك، وفي الانفتاح والتنوّع في آن معاً. والمجتمعات التي

رقصة ليلة الوداع

✦ رشاد أبو شاور ✦

كانت تنام في سريوي، والصباح	وقلت قريتها، أحسها، ارتلها، اشعها
منسكب، كأنه وشاح	النبحر نبض وثني
من رأسها لريتها	والروح روح صوفي سليب البدن
ولقوة من مطر الخريف	القول، يا نفسي، راق لليلة عطشى حين بل غريبتك
ترقد في فلال جهنما	جامعة فلولتك
والناس المستعجل للحفيف	تأثمة فهد خيط نجمة بضيء لك
يشهق في حلمتها	

(صلاح عبد الصبور)

حلفت، وتعتطرت، وارتديت بذلة أعديتها للسفر، إلى هناك، إلى بيروت، وإذا فاجأت نفسي وأنا أريد كلمة «السفر»، لا «العودة» ثم لم أفاجا وأنا أتأمل الأمر فانا لست عانداً، بل على سفر! كأن الريح تحتي: اليس هذا صدر بيت من قصيدة المتنبي؟ لا، بل هو «على قلك كل الريح تحتي»

ولكنني لا أسير ريح القلق التي تدعمني وتتلاطم من تحتي وفوقي، أمامي وورائي وما عدي غير العناد أكلج جماحها به، ولا عقلايتها التي تشرنيني في بلاد الله، فتجعلني مسافراً ليأبئه بعيد.

لماذا أفسد على نفسي شمعن هذا اليوم الخريعيّ الأنيق الجمال، بلذعة نسمات الباردة، والدفء الذي يلطف من علواء برويتها المشبعة بصقيع ثلوج تحيط بموسكو وتقرق غاباتها بلونها الأبيض، داعية العشاق إلى الخروج من حياتهم التي حاصرهم بها شتاءً ثقيلٌ عبيد أقيط من سيارة التاكسي - أنا أرفه نفسي اليوم، فغداً في الفجر أسافر، وإذا أدفع السائق زيادةً على ما طلب - أبداً جولتي في الساحة الحمراء، ثم أمضي باتجاه سوق «القوم»، وأتوقف قبالة ضريح لينين متفلاً بعض الزوار الذين يعدون لتأمل قائد الثورة المحط، حيث يهبطون الدرجات يسكنون وضخوعاً يُقرضهما جو المكان، والنظرات للصارمة لمراس الضريح.

الأسوار الحمراء للكرملين، وقباب الكنائس، والأبواب التي يغيرها الهابطون إلى الميتر، كلها تأملتها مئات المرات، وعبرتها، وتنتقلت في الفرو وأنا أشغل نظراتي على وجوه الموسكوفيين رجالاً ونساءً، وهم يفتحون كتباً يقرأون صفحاتها بعينٍ أظلمها السهر في نوبات العمل، مترنحين مع حركة الميتر، مسرعين للهبوط، قافزين للخلول قبل أن تلتقي العربات أبوابها بين محطة وأخرى

من وراء فندق موسكوفيا أتوجه إلى مسرح البولشوي، أتأمل أستعيد في ذاكرتي أعمال البالية التي استمتع بها، ورقصات «فراشات» البالية اللواتي يطنن على رؤوس أصابعهن - ألهن أصابع - بلكيستهن البيضاء كما لو أنهن حمامات بيضاء أيتزوجن، ويحثلن، ويطنن؟

أعود صوب الساحة الحمراء، وأقترح على نفسي التسكع أمام فندق موسكوفيا، الذي طالما سهرت فيه مع أعضاء الوفود الفلسطينية التي تأتي لزيارة موسكو، لحاجتهم إليّ للترجمة.

المعون حسام الآن مع أولغا في لينغراد يتنعم في ضيافة أوسرتها التي تحبه، وتحتد زواج ابنتهم منه، رغم علمهم أنه لا يملك مكاناً يعود إليه، يا ملعون! تتركني ويتوجه إلى لينتغراد مع أولغا، ولا تنتظر ثلاثة أيام حتى أسافر، لست أستغيبك، ولكنني مشتاق إليك سانشتا إلىك، فأتستقي هنا سنةً أخرى إلى أن تحصل على الدكتوراه في اللغات الروسية والفرنسية ثم الإنكليزية.. ثم اللغة الألمانية التي أضفتها

✦ روائي وقاصص فلسطيني ✦

باحثياريك لتتفقدنا تقول «اللغات هي المفتاح للدخول في العالم» مفتاح يا حسام! المفتاح صدي، وأمك التي ماتت تركته لك، ولكنه لن يجد الباب الذي كان له ذات زمن يا صاح! تقول «سأبني بيتاً، وأحطل له أبواباً يفتحها مفتاح أمي، ولكن لا بد من اللغات». فها حسرتي على هذه اللغات التي ستنتهي بك مترجماً في أحسن الأحوال، أو استاذاً في جامعة ما، هذا إن قبلوا توظيفك أنت الفلسطيني المتخرج من الاتحاد السوفييتي!

وأما تديق من خلف الفندق، فقد رأيتها جات من النفق الذي يسلكه المشاة للانتقال إلى الطرف الآخر من الشارع، حيث يقصصون محطة المترو، أو ضريح لينين، أو سوق «القوم».

صغيرة، ملموعة، لوثت معصمتها ويطرت إلى ساعتها، ثم هذأت من سرعتها، وبدت كأنها تلتقط أنفاسها، وسارت متمهكة، شجيبة نظراتها صوب السيارات العابرة للساحة الحمراء التي تنتهي إليها عدة شوارع

حاذيتها حتى كادت المس كفها بدراعي وعند زاوية الفندق استدرت وعدت متمهلاً على الرصيف وإن صارت قبالتها تأملت قدميها، فعرفت أنها منهن. راقصة باليه! فهي تمشي رشيقاً على لسانتي قدميها الصغيرتين، في حذائيه الناعمين.

رفعت رأسي لأرى وجهها وجه طفولي، وشعرها مقصوص إلى الوراء للوجه جميل بلا أصابع، مشع يفرح سرري بفيض من الوجه الأنف محمر قليلاً من لسعات البرد. هيئ لي أنني رأيت صفحتي عنها النحيل، وأدبها الصغيرتين

ها هي تنظر إلى ساعتها بتوتر إنها تلفت مغضب، وهذا يدل على أن صبرها قد بدا ينفد

حاذيتها

- هو لن يأتي

ثم اصفت

- هو لا يستحق هذه اليمامة..

ثم قلت.

- لو أن بوشكين والد لكتب أجمل اشعار الغزل أما ليرمنوف فهو حزين الآن في قبره لأنه لم يظفر بنظرة منك قبل أن يموت في تلك المارزة الغادرة!

تهدأت، وبمسرة قلت

- أما أنا فلا أجد لغة أكتب لك بها، مع أن أجدادي كتبوا أحلى اشعار الحب والعزل لغتي الآن هي أة طويلة، واستهالات بان لا يأتي ذلك الشخص الذي لا يستحق، كي التفت ولا تكون حياتي كلها غربة وهزناً.

ابتسمت، وسألني بسفوية:

- وما أدراك أنني أنتظر رجلاً لا امرأة؟

- هذه الالفة من امرأة لا تكون إلا لهفة امرأة تنتظر رجلاً. ولكن! أيستحق الالفة من يتشاغل أو يفرق في النوم في حين تنتظره هذه اليمامة؟

قالت بعناد، ونحن تمشي متمهكين وهي ترسل نظراتها أمة أن يأتي من تنتظره:

- سيأتي!

أما أنا فصمت. لم أشأ أن أبدو وغداً يقتصر الفرصة وأخذت أممي العفن. بل وابتهل إلى الله أن لا يأتي ذلك الشخص الذي طال تأخره.

سكنتني حين صرنا بمحادثة مدخل فندق موسكوفا

- أنت من أين؟ لست روسياً
- أنا من حيث يوجد معي مفتاح، ولم يعد لي بيت؛ هذه أحجية شرقية، حلّها لا يكون بكلمات قليلة؛ على الرصيف
- فكيف يكون؟
- بمغادرة الرصيف إلى عشٍ يليق بالقامة
- ها، أنت إنّي صياد؛ وهذا يجعلني لا آمن لك
- بل أنا عش
- ووصعتُ يدي على صدري، فوق القلب فضحكت ضحكةً مهموسةً، وهزّت رأسها كأنها تقول «لا أصدقك، سمعتُ من هذا الكلام كثيراً»
- وعادت للتمشّي على الرصيف بلا حماس، وبدا على وجهها اللؤلؤ والأسف
- فلتُ لها
- أنت رافضة باليه، صبح
- ابتسمتُ وسالّقتي
- كيف عرفت؟
- من حركة جسديك، ومشيتك، فالت، حتى في الشارع، تمشين على رؤوس أصابعك
- إذن فانت تشاهد عروض الباليه؟
- كثيراً
- وأشرتُ لها باتجاه البولشوي
- بل بلغ بي الأمر أن أسافر إلى ليننغراد لاستمتع بعروض تُقدّم هناك، لكنني اليوم التقي لأول مرّة رافضة باليه، واتحدّث معها، وربما أقول ربما - أشاهد عرضاً خاصاً، أُنصد رقصةً من ملاك لرجل واحد، وجيد؛ ما كان يحكم مثل هذه المصانعة، وفي يوم كهذا
- ابتسمتُ، ثم نظرتُ إلى ساعتها، وسالّقتي
- اتسكن وحدك؟
- نعم، أنا وحدي
- أسمع، هناك شيء ما يفريني بالذهاب معك، ليس انتقاماً منه، ولا لأنني أعمل هذا الأمر، أو فطنتُ من قبل، بل لأن شيئاً ما يقول لي انهبي معه ولكن، من أنت؟
- طويّت يديها الصغيرة في يدي فلم تمنعني
- أنا جدي يوشكين، هل قرأت له؟
- أحبُّ أشعاره كثيراً
- شغره أجدع كشعري، وعيناه بنيّتان، وهو من جدّ باعه كان عبداً، وقد ترك لي قصيدة تقول: انهبي إلى موسكو والتقي بها، فإنّ لم تفعل فكانتْ لم تبيّن

ضحكت، وقالت.

« سأذهب معه، رغم أن بوشكين ليس جنك

أوقف سيارته تاكسي، وأعطيت السائق العنوان، وطلنا ساكنين طيلة الطريق. يدها في يدي، وعيوننا تتلاقى بين حين وآخر، والسائق يتمتم أغنية لا التقط مفرداتها، في حين تمثلي شوارع موسكو بالشمس

♦ ♦ ♦

حين سرنا داخل الشقة، وفقت، وأحالت بصرها في الصالون، متأملة الألحاح والصور المعلقة على الجدران

أخذت في تقليب الكتب، حتى التقطت كتاباً يضم مختارات شعرية روسية، فقلبت الصفحات، وبدأت شفتها تتمتتان شفتان! ثم عصفوري ماذا تقرأ؟ من من الشعراء الروس يستهويها؟

ذهبت إلى المطبخ، وأحضرت كوبين ونميداً، ثم أحضرت فاكهة، ولبدت أتأمل استغراقها وتفاسيل جسمها بعد أن خلعت جاكنتها، فبدأ جسمها طفلان

أطبقت صفحات الكتاب وتماثلت، وأنا أصب النبيذ في الكأسين تناولت الكأس برشاقة ورفعته وتمتم فيها اللطيف، ورمشت عينها رمشات جعلت خفقات قلبي تضطرب، وعلى وجهها غاضت ابتسامة فيها دهشة ومرح، وركت الكأسان وهما تتلاسان

ظلت واقفة إلى أن فرغت من شرب كأسها، ووضعته على الطاولة، ثم تصفحت أسماء الأشرطة، واختارت شريطاً القمته المسكلة وتوضعت عنها قميصها، وبطالها، وظلت بلباس داخلي يلتصق بجسمها، هو لباس القصات البالية ومع الموسيقى فزنت الفراشة جناحيها، وأرسلت يديها مع نسما لا ترقى، وإن كانت ترى حركتها في تموجات اليدين، والأصابع، والرحلتين، والفراعين

انتشى الجسم بالموسيقى، وتنقل في المساحة الضيقة فجعلها فسيحة، وأنا محتار المغض عيني أم أفتحهما على سمعتهما فهذه النعمة الطارئة أن نودم، ولا هذا الجمال يوم، وهذه الموسيقى توجعي، تجعلني شغافاً، حتى لكأنني أرى من جماعي فراشة ووجدتني أبكي بصمت ونهول، وأنا في حالة وجد ونشوة واتحاد

حملتها بين ذراعي، وأرجعتها على السرير، وغلبتها لتستغنى، ونمتا متعانقتين

فتحت عيني، وكم وبدت لو أنني لم أفعل، لو أن الحياة تمضي هكذا، ولكنتي كنت قد طلبت من «دافل» سائق سيارة التاكسي الذي عرفته منذ سنوات، أن يوافقني في الرابعة صباحاً لينقلني إلى مطار موسكو

بهود، أنسلت من الفراش غسلت وجهي، وأرتديت ملابس، وأخذت في إخراج الحقائق الثلاث ووضعتها أمام المصعد

وفقت أناملها، بينما الفجر يشقشق مرسلأ ضوءه عبر الزجاج والستارة، في حين تلتئم هي تحت اللحاف، وعيناها مطبقتان، وتنفسها لطيف

كذبت لها اسمي كاملاً، وعنواني، وباتني في بيروت. هي تعرف أنني سسافر ميكرًا، وإذا التت علي أن أوقفها لتوذعني، ولكنتي لم أفعل، و. نفضتني إلى أنني لم أسألها عن اسمها وعلى رؤوس أصابعي تراجعت صوب باب الشقة، لكنني لم أبعد عيني عن السرير الفارق في النور، وعن الغطاء الذي يلف جسداً هادئ الحركة

أطبقت الباب بأقل ما يمكن من الجلبة، وتنفست طويلاً وأنا أقف أمام المصعد منتظراً صعوده ثم وجدتني أتأمل وجهي في مرآته، ولمعات تفتني عيني فتقديم ملامحي، وأشعر بدوار فائض رأسي، وأهم بأن أفتح باب الشقة لأتأكد إن كانت ثمة في الداخل امرأة تنام في سرير ولكن المصعد يصل، فافتحت الباب واكروم الحقائق، وأهبط ثم أخرج وحيداً، وحيداً تماماً في فجر رمادي مشين بالبرودة.

عمان

منظمة التجارة العالمية وانحدار الديمقراطية

ملاحظات على التحضيرات اللاديموقراطية لمؤتمر كانكون القادم —

• راول ميسارك جنار *

ترجمه رنا بوهل

الحاسم الذي تتبعه الحكومات التي ساندتها أعضاء برلمانات دول أوروبا وأميركا الشمالية، فإن هؤلاء الأعضاء، الذين طامحوا أنفسهم في الديمقراطية، يتحملون هم أنفسهم المسؤولية النهائية عن الانحدار العميق للديمقراطية

لقد كان بيار دوفراشي، وهو مدير مكتب المفوض الأوروبي بستانك لامي، مُحققاً عندما أعلن قبل بضعة أسابيع من مؤتمر الدوحة أن التفويض المُسند إلى الاستاذ لامي، لكي يُقترح برنامج مفاوضات، يخطي الوصول إلى إبرلة، وإساعة حدًا، يخطي بدعم جميع التيارات السياسية في أوروبا الخمسة عشر، من الشيوعيين إلى الفاشستيين^(١)

واحد من الانتقادات الأكثر شيوعاً ضد م. ت. ع. يتعلق بطابعها الكتيمة والقليل الديمقراطية. فالبلدان النامية، شأنها شأن مناضلي الحركات الاجتماعية في الشمال والجنوب، تتفق جميعها في الاعتراض على أقوال مايك مور، الذي

مؤسستين أقل انضباطاً أو غير منضبطة على الإطلاق. ولقد لعبت الوحدة الأوروبية، وهي ظاهرة فريدة بشموليتها، دوراً للمختبر الإقليمي في هذا المجال وتشكل اليوم منظمة التجارة العالمية (م. ت. ع.) الانتقال في هذا المجال نفسه إلى تطبيق شبه كوكبي

إلا أن هذا التطور ليس نتيجة لحتمية ما وليس الحصة اللازمة لحركة قوية كانت ستقود - وقد خرقها اليّة التكنولوجيات الجديدة - إلى ما يستحيل البعض «العولة» بل إن هذا التطور يكافئ الخيار المتعمد للمنتخبين أنفسهم ويذكر كتيب صادر عن م. ت. ع.، ومقدم إلى المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة، بأن مجالس النواب هي المسؤولة عن السهر لكي تكون القوانين التي تتبناها مطابقة للمعاهدات التي صُنعت عليها. والعكس بالعكس، كما ينبغي أن نضيف، إذ على مجالس النواب أن تُسهر على ألا تكون المعاهدات مستعارة من المبادئ الأساسية للديمقراطية التي يجب على هذه المجالس أن تكون حراسها ونظراً إلى الدور

لقد أصبح ملوكاً في العلوم السياسية أن يلاحظ المرء، في البلدان ذات الممارسات الديمقراطية العريقة، أزمة عميقة في الديمقراطية التمثيلية. إلا أن فقدان ثقة المواطنين بممثلهم ليس سوى عنصر واحد من ظاهرة أشمل ألا وهي تراجع الشروط الأساسية للآليات الديمقراطية. إن المؤسسات تعمل على نحو متناقض الدرجة الكافية لفصل السلطات، واعني الفصل الذي يُسمح بالتحكم الفعلي في السلطة التنفيذية ويضمن استقلال القضاء وعلى نحو متزايد راحت الديمقراطية تُختزل إلى شكلية انتحائية. إذ يُزَلّ المواطنون عن القضايا العامة وسط اقتراعات ذات توجهات لا تُستمر إلا مائماً وإلى هذه الظاهرة المزوجة تضاف ثلاثة تُعزّج مبدأ سيادة الشعب من مضمونه. هيمد أن شهدت ذوباً بطيئاً لسلطات التمثيل النيابي لصالح السلطة التنفيذية. نشهد منذ عشرين عاماً تزايداً في انتقال صلاحيات مهمة، كانت حتى ذلك الوقت تمارس من قبل مؤسسات مضبوطة، باتجاه

♦ حاشية شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بلجيكية ومرتبة يُمنح في الوقت الحاضر باحثاً في بعض القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية لدى منظمين غير حكوميين: أوكسفام - بلجيكا (بروكسيل) وموحدة البحث والتأهيل والمعلومات عن العولة (باريس) وكان أيضاً مرافقاً في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة (قطر) سبق أن خصّ الأرباب بغير بحث ومقابلة (تراجع مثلاً القابلة الهامة التي أُجريت معه في نقد الفريكتيونية، العدد ١٠/١، ٢٠٠١)

١ - مداخلة الاستاذ دوفراشي في الندوة المنظمة في غاند (بلجيكا) من قبل رئيس وزراء بلجيكا في الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) عام ٢٠٠١



المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية مايك مور - «بإمكانني تقبّل الانتقادات جميعها، إلاّ التي تنفي المبادئ الديمقراطية للمنظمة».

ينبغي على الدول الأعضاء الأخرى أن تقبّلهما أو أن تركّهما، بل شاهداً، في إطار التفسير المستمرّ الوزاريّ في الدوحة، هذا النوع من الاجتماعات الذي يُنظّم «خارج الجدران» في مكسيكو ثمّ في سنغافورة وقد تقدّمت بعض البلدان الأعضاء في م. ت. ع.، ولم تكن مدعوة، فوجدت نفسها ممنوعة من المشاركة. وكان عدم المساواة الفعلية هذه بين البلدان الأعضاء لا يكتفي، فقلدّم الاتحاد الأوروبيّ واليابان، خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في بداية شهر تموز (يوليو)، على مساندة فكرة نظام انتخابيّ يُقصد على الدّلل التجاريّ للناخبين من أجل تسمية المدير العامّ.

كثامة منظمة

بالرغم من أن م. ت. ع. تضع حوالى ستمين بالمئة من وثائقها الرسمية على موقعها في الإنترنت، فإنّ بعض الوثائق تبقى سرية بحجة أنها «الأوراق» خاضعة للدفاوض. ومن الجديهي أنّ هذه الوثائق الأخيرة هي التي تتضمن الاقتراحات التي تصوّغها الحكومات أو الاتحاد الأوروبيّ، والتي سيبرز محتواها - المعنيّ غالباً بخيارات المجتمع - السجلات

وهذا ما يتوافق مع القول المأثور «من لا يبيّن بكلمة موافق» وعليه تُقَبّر البلدان غير الملتزمة أثناء اتخاذ قرار موافقة عليه. ولكنّ ثمة عشرة اجتماعات تقريباً في جنيف يومياً. وثمة عشرون بلدًا لا تتمتع بأيّ تمثيل دبلوماسيّ وهناك ما يُقرب من ثمانين وفدًا آخر لا تتوفّر على موظّفين مؤهلين بأعداد كافية لضمان وجود تلك الوفود في الاجتماعات جميعها، علماً أنّ جنيف لا تستضيف م. ت. ع. وحدها، بل أيضاً عددًا كبيراً من المنظمات الدوليّة البيّحوميّة. ومقابل تعزّي البلدان النامية هذا، يتلخ عدد أفراد اللجنة الأميركية، الخاصة بملفات م. ت. ع. وحدها، مئة وخمسة وخمسين متخصصاً.

٢ - الممارسة النهجيّة للاجتماعات غير الرسمية وهي اجتماعات تُقدّم بشكل عامّ بمبادرة من المدير العامّ، ويتلاقى فيها - من دون أيّ إعلان كان - «الزعماء» الذي يُلمح توجيهات م. ت. ع. (أي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ وكندا واليابان)، ويسمّى عامّةً «الكواد» [الرابعي]. وقد يُضمّ إلى هذا «الكواد» حلفاء طرفيّون غالباً ما نجد بينهم أستراليا وكوريا ونيوزيلندا وسويسرا. وتُؤخّذ خلال هذه الاجتماعات قرارات

كان انذاك المدير العامّ لمنظمة التجارة العالمية، والذي أعلنّ بمناسبة افتتاح المؤتمر الوزاريّ الثالث في سياتل: «بإمكانني تقبّل الانتقادات جميعها، إلاّ التي تنفي الطابع الديمقراطيّ لهذه المنظمة» [١]، فبحسب أنّ على القرارات أن تؤخّذ بالإجماع، وهو ما يُقني أنّ كلّ دولة تتمتع بصوت واحد، فإنّ م. ت. ع. تُفعل التطبيق على الأرض، منذ سبع سنوات إلى اليوم، تُسمع لنا بصياغة نتيجة معاكسة.

ديمقراطية منحرفة

ليس ثمة منظمة في العالم، أكثر من م. ت. ع.، تُطلق عليها عبارة جودج أورويل الشهيرة «جميعهم أسوأ» إلاّ أنّ البعض أسوأ أكثر من البعض الآخر، فالديمقراطية الإجماعية، التي اقترحها أنصار مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية، تمرّضت لهجوم عنيف من خلال ممارستين الأولى مطابقة لنصّ هذا الاتفاق ذاته، والثانية مرصودة للتورّط من قيود هذا النصّ.

١ - فليبدأ البلد التاسع، تؤخّذ القرارات بالإجماع، إلاّ أنه إجماع من خضرت [٢].

١ - يحدث هامش في أسفل الصفحة مغرّ هذا البلد كما يلي «مستقبّر أنّ الجهاز المعنيّ اتخذ قراراً بالإجماع حول مسألة تُطرح عليه إنّ لم يعترض عليه رسميّاً أيّ عضو يُخضّر الاجتماع الذي اتّخذ خلاله هذا القرار».

الأساسية، وبالأخص داخل المجالس الانتخابية الوطنية وتلجا المفوضية الأوروبية، التي لا تشكل الشفافية منها الآن، إلى هذه الممارسة بانتظام

كذلك تُرفض م. ت. ع. نشر المراسلات التي توجهها إليها الجمعيات الخاصة بأرباب المهن والتجمعات التي تمثل الأوساط التجارية. كما تُرفض نشر محاضر قُدر الاجتماعات التي تُعقد في عقرها مع مفتي هذه الأوساط

إن م. ت. ع. هي المنظمة الدولية والبيروقراطية الوحيدة التي تدور أعمالها في جلسات سرية. ويشكل المجلس العام سلطة القرار الأهم بين المؤتمرات الوزارية هذا المجلس يُجمع سفراء الدول الأعضاء المئة والأربع والأربعين ويُعقد الجلسات بصفتها جهازاً كلاً لكل الأعمال الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وللإشراف أيضاً على تطبيق إجراءات تسوية الخلافات، ولتحليل السياسات التجارية الخاصة بالأعضاء. وعلى عكس المرافعات العلنية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي - وهي منظمة بيروقراطية هي الأخرى - فإن مرافعات جهاز تسوية النزاعات في م. ت. ع. تُجرى في جلسات سرية. وهذا يتعارض والبدء العالمي الذي يحتم أن تُجرى المحاكمات علناً

إن م. ت. ع. هي بامتياز المنظمة التي تمكن الحكومات بالفصل الطرق من أن تخفي عن مواطنيها المصالح التي تدافع عنها والسياسات التي تنفذها ومن الواضح أن الحكومات داخل هذا الكيان لا تمثل المصلحة العامة بل إنها في أحسن الأحوال، تدافع عن حقوق وواجبات الدول تجاه اتفاقيات مراكز. وفي معظم الأحيان، تدافع هذه الحكومات عن مصالح المجموعات الضاغطة النابتة من عالم التجارة

وعلى عكس منظمات الأمم المتحدة التي هي جزء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فإن م. ت. ع. لا تُشخص المسئولين غير الحكوميين صفة المراقب، وهي صفة تُسمع لهؤلاء، بالتعبير عن هموم ملايين المواطنين المتشددين في الجمعيات وفي المنظمات غير الحكومية فهؤلاء المواطنون، عندما يصوتون لصالح حزب سياسي ما، لا يصوتون بالضرورة للدفاع عن مصالح شركات مونسانتو أو نستله أو فايزر أو فيفاي أخرى. إلا أن م. ت. ع. تُقبر أن أولئك المواطنين إنما تمثلهم حكوماتهم وأن هذه الأخيرة هي المسئول الشرعي الوحيد لكل الحساسيات التي يُعبر عنها في المجتمع الذي تُحكمه. فخصيارات

المواطن [بحسب هذا المنطق] هي بالضرورة الخيارات التي تعبر عنها حكومتهم. وهذه هي الصيغة الحديثة لـ *Cujus regio, ejus religio* (1)

أمانة سر متخافة

إن حياء موظفي م. ت. ع.، ولاسيما مديريها العام ومعاونيه الرئيسيين، مشكوك بآمره. فالمدبر العام وأفراد فريق عمله لا يتصرفون كوسطاء نزيهين محايدين مسؤولين عن أخذ وجهة نظر كل بلد من البلدان الأعضاء في الاعتبار بل يتصرفون باستمرار كموظفين لدى البلدان الغنية داخل منظمة مكلفة بخدمة مصالح هذه البلدان. وهي مصالح غالباً جداً ما تتم مآهاتها بمصالح حكومات هذه البلدان، وغالباً جداً ما يتم خلط كل التوجهات السياسية بتوجهات [أصحاب] المصالح الخاصة.

فقبل مؤتمر سياتل، وكذلك قبل مؤتمر الدوحة، شاهدنا م. ت. ع. بأجمعها معبئة لمساندة الأطروحات الأميركية - الأوروبية لصالح جولة جديدة من المحادثات الرامية إلى توسيع حقل ممارسات التبادلات الحرة. وأقربت وسائلنا هائلة لإقناع الدول الأعضاء

١ - بفضل هذا البلد، كان يُقرض سكان منطقة ما أن يُقرضوا بشكل الي معتقدات سيدهم الدينية



رئيس المجلس العام الحالي سرجيو مارشي «ممنطة التجارة العالمية ومديرها العام مفوضان بتنفيذ الليرة»

الممارسة تشهد أن الأمور تجري بشكل مخالف تماماً، وإن تدخلات حكومات البلدان الصناعية والشركات المتعدية الحسنة لم تنقطع

إن المطالبة بحصاد ت. ع. من قبل الأكثرية الساحقة من البلدان الأعضاء - وهو ما بُدِّت على نحو مذهل غياب هذا الحصاد - هو إنز أمر ملان تماماً. فالحال أن الديموقراطية على طريقة ت. ع. هي اليوم بالفعل ممارسة سلطة الأقلية ضد رأي الأكثرية.

مؤتمرات وزارية متعاقبة بها

المؤتمر الوزاري هو الجهاز الأعلى لمنظمة التجارة العالمية وهو مكون من وزراء التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء المنة والأرمية والأريمن، ويعمل بكفاءة في جميع المجالات التي يتفق عليها هؤلاء الوزراء. ويعتقد هذا المؤتمر مرة كل سنتين على الأقل. وحتى اليوم، عقد كل مرة في بلد مختلف فبعد ستغافورة عام ١٩٩٦، انتقل إلى جنيف عام ١٩٩٨، ثم إلى سياتل عام ١٩٩٩، فالدوحة عام ٢٠٠١. وسيُعقد هذا العام (٢٠٠٢) في كانكون في المكسيك.

أسست ت. ع. تشع بالفعل الرئيس العام دور إدارة وتوجيه أمانة سر المنظمة، ولا شيء أكثر من هذا. بل إن هذه المادة تحد في فقرتها الرابعة أن الأمين العام وطاقم أمانة السر «سوف يشتنعون عن أي فعل لا يتسجم مع موقعهم كموظفين دوليين».

وكالمادة، في وجود تحليلات متباعدة لنصر ما، فإن نوايا مؤلفي هي التي تقدم الإضاعة الحاسمة. والحق أنه أثناء مفاوضات «دورة أوروغواي»، عندما تمت مناقشة هذا الاتفاق في نوفمبر - ديسمبر من عام ١٩٩٢ في جوليشتن، رفض المفاوضون اقتراحاً يعطي لمدير ت. ع. القادم سلطة مماثلة لسلطة باقي كبار المسؤولين في المنظمات الدولية. وقد جرى التأكيد بوضوح أن الرئيس العام لا يستطيع إلا ممارسة تدوير تصدده البلدان الأعضاء تصديداً جلياً، وذلك ضمن إطار إجراءات القرارات الملقة. أي من خلال الإجماع في اجتماع رسمي. ولعل أن المفاوضات سبجوا في الفقرة الرابعة المذكورة أعلاه توصيحاً بأن «الأمين العام وطاقم أمانة السر لن يتنصروا أو يتلوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارج ت. ع.» غير أن سيج سنوا من

والمستخبين ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والحركات الاجتماعية بضرورة هذه الجودة الجديدة وانذع المدير العام في حملة عالمية حقيقية تدافع دونما انقطاع عن اقتراحات البلدان الغنية بل شاهدنا ذات لحظة نمو استراتيجيية التوجه نحو العواصم، وهي استراتيجيية تُهذف إلى إرسال مبعوثين إقناع وزراء البلدان النامية بأن ممثلهم في جنيف - الذين كانوا قد حُذروا من سواريات التصادمات الجارية والفسوخ التي تنصباها البلدان الغنية - أصبحوا خبراء أكفاً أكثر مما ينبغي للاعتماد عليهم بعد الآن^(١)، وبالرغم من أن البلدان النامية تشكل الأكثرية في ت. ع.، فقد وضعت هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

رداً على مطالبة أكثرية البلدان بأن تكون خدمات ت. ع. محايدة، أجاز رئيس المجلس العام الحالي، الكندي سرجيو مارشي، بأن المنظمة ومديرها العام مفوضان ب «تنفيذ الليرة»^(٢)، على أن هذا التاكيد، الذي يصر عليه جميع الحاروين الذين قابلهم منذ عدة سنوات في ت. ع.، هو تأكيد قابل للنقاش فالمادة السادسة من اتفاقية مراكش التي

١ - لما كان الاتحاد الأوروبي هو أحد مؤلفي اقتراح استراتيجية التوجه نحو العواصم، فإنه قد تبني، داخل مجلس وزرائه، قراراً يُهذف إلى حشد الطاقات لضمان نجاح هذه الاستراتيجية

٢ - ممنطة التجارة العالمية، مؤتمر صحفي في ١٤ أيار (مايو) ٢٠٠٢

إنّ التحضيرات لهذا المؤتمر، وكذلك سُجرياته، هي على غرار عمل المنظمة اليومي، عُرضةً لتلاعبات بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، فلم تكن الإجراءات لأيّ من المؤتمرات الأربعة التي عُقدت حتى اليوم مماثلة، بل كانت تتغيّر وفقاً للظروف، ونهياً لسرية «الكواد» وحلفائها ولهذا السبب بالذات اقترح خمسة عشر بلداً مجموعة من القواعد الثابتة لكي لا تبقى الإجراءات خاضعةً لاستبداد البلدان الغنيّة^(١) وتلك البلدان الخمسة عشر تُقدّر أن تُعمل م. ت. ع. بدورها على احترام قواعد تُعرض على جميع التجمّعات البشرية التي تُلتزم بالممارسات الديمقراطية وكما هي الحال في معظم المنظمات الدولية، فإنّ م. ت. ع. أن تُخلّق ضمانات لكي تكون تحضيرات المؤتمر الوزاري ومجرياته شفافة، ولاتمييزية، ومتوقّعة

فبعد المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل، الذي لم يُشجّر عن أيّ اتفاق، شاهدنا البلدان الصناعية تضاعف الصناعات التي تُدرّ ضرورة استخراج العيّن من هذا الفضل ومنع الأولوية لشفافية الإجراءات

ومشاركة فعّالة في القرار من قبل جميع الأعضاء، بل إنّ الاتحاد الأوروبي قدّم للنمسية بعض الاقتراحات التي ما لبثت أن نُسيّت عند بدء التحضيرات للمؤتمر الرابع. واستمرّ ممثلو أوروبا، بالتعاون مع شركائهم، في استعمال وإساءة استعمال الإجراءات التي كانوا قد أعلنوا أنّهم يُزغبون في إصلاحها

اتّسم التحضير للمؤتمر الوزاري بأكمله بوقائع مسيّرة وفق إرادة واحدة، رغم أنّها مسيطرة بخطابات أوروبية ذات مسمان مزدوجة: وهذه الإرادة هي فرض وجهة نظر البلدان الصناعية، واستبعاد رغبات بلدان الجنوب، وبفضل التماس الفعّال من ممثل هونغ كونغ^(٢) السيّد ستيفورت هاريسون، وهو الرئيس الفعلي للمجلس العام، ومن المدير العام للمنظمة السيّد مايك مور. تحقّق هذا الهدف بالقوة. فقد تمتّ تهيئة الوثائق التحضيرية لمؤتمر الدوحة بالتواطؤ بين هئتين الوكيلين من البلدان الصناعية، وتميّزت باتّجاه عامّ يلبي بشكلٍ هائلٍ رغبات هذه البلدان وضمن هذه الوثائق لم يُعدّ بُكرٌ معظم المطالبات التي تقدّمت بها البلدان النامية،

ولاسيّما رغبتها في تصحيح المسائل اللامتوازنة الأكثر انحصاراً في الاتفاقات الموجودة. وكانت هذه الوثائق موضوعاً لنقاشات أساسية داخل المجلس العامّ. واثناء اجتماع المجلس العامّ في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠١، عبّر اثنان وعشرون بلداً من بلدان الجنوب عن معارضتهم: ومن بين هذه البلدان مصر والهند، ولكنّ أيضاً تانزانيا التي تحدّثت باسم مجموعة البلدان الاثني عشر والأربعين الأقلّ تنمياً من بين أعضاء م. ت. ع.، والزمبابوي باسم المجموعة الأفريقية

وهكذا قرّر السيّد ستيفورت هاريسون استناداً إلى سلطته وحده، وبمساعدة المدير العامّ والبلدان الصناعية، ووفقاً لاجتماعات غير رسمية استبعد منها العديد من البلدان النامية رغم مطالبتها المستعجلة بالمشاركة، أنّ مشروعه للإعلان الوزاري الذي لم يُعط قطّ بالإجماع سيُرسل كما هو إلى المؤتمر الوزاري، وبغير موافقة المجلس العامّ، وعلى مسؤوليّة الشخصية كما أفغى هاريسون الملاحظات التي تشير، في بعض فقرات المشروع، إلى تحفّظات

١ - منظمة التجارة العالمية - المني التحصيلي في جيف والإجراء التفاوضي في المؤتمرات الوزارية، ورقة قدمتها كل من كوبا ومصر وهونغ كونغ والهند واندونيسيا وجامايكا وبنينا والماليزيا وموريس والباكستان والجمهورية الدومينيكية وسريلانكا وتانزانيا وأوغندا وزمبابوي، WT/CG/W/٢٧١ في ٢٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢

٢ - إنّ استعادة الصين لهونغ كونغ لم تُخلّ هذه الأراضي التي تتّبع داخل م. ت. ع. بوضع مشابه لوضع الدولة المستقلة



نواطة مستديرات
هاربمسون، ممثل
هونغ كونغ، والدير
العام لمنظمة التجارة
العالمية لفرض وجهة
منظر البلدان الصناعية

كما طالبت البلدان الخمسة عشر التي
تُرغّب في التخلي عن مثل هذه الممارسات
- وخُطبت بترتيب عدة بعثات^(١) بالرُّغم
من أنّها في الوقت نفسه هوجمت باسم
«المرونة» (التي تُخدم الأقوياء دائمًا) من
قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
الأميركية - بأن يُعقد المؤتمر الوزاري في
مقر م. ت. ع. في جنيف، وهذا ما سوف
يسهّل إلى حدٍّ كبير مشاركة البلدان
الصانعة

محاكاة ساخرة للعدالة

يرى ريناتو روجييرو، المدير العام الأول
لمنظمة التجارة العالمية، أن نظام تسوية
النزاعات «هو، لعدة اعتبارات، العنصر
الركنّي للنظام التجاري المتعدّد الفرقاء،
والإسهام الأكثر ابتكارًا لمنظمة التجارة
العالمية في استقرار الاقتصاد العالمي»^(٢)
غير أنّ القوة التنفيذية التي أُدخلت على
قانون تسوية النزاعات هي واحدة من
بذرة «دورة الأوربوساي»، وهي تُخلق
سلطة عالمية تُكرّس نفوذ النظام
الاقتصادي العالمي الحالي، وأوجدت
نظامًا لا يقارب إلا عن بعد كبير نظامًا
قانونيًا أصيلًا، حتى وإن فُقد البلدان
الغنيّة بسرعته وفعاليّته. ولعلنا نجد

الإعلان، وكذلك جدول الأعمال الذي
سيقدم إلى المؤتمر، خاضعين لإجماع
الجلسات العامّة، أو - في حال عدم الإجماع
- أن تُقدّم الاحتمالات المختلفة إلى المؤتمر
في الدوحة، عُرض المؤتمر الوزاري تمثيلية
لا يتجاسى بها إطلاقًا المستبدون
بالديموقراطية، إذ لم يستطع المشاركون
تداول جدول أعمال المؤتمر وتنظيمه،
وأرغموا على قبول التقديم المُعلن أثناء
حفلة الافتتاح الرسميّة. وبناءً على تعليمات
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
الأميركية، تُنظّم اجتماعاتٌ غيرٌ رسميةٍ
استبعدة منها بعضُ الوزراء رغم
احتجاجهم؛ أما البعض الآخر من الوزراء
فلم يُسمح لهم بال دخول إلا شرطًا ألا
يُضطلعوا معهم خبيرة - بل ولا حتى
سفيريهم في جنيف! - فيما كان الأوروبيون
والأميركيون يُنصّون بطاقم من رجال
القانون خاص بهم ولُفّت وثائقٌ مُعدّة من
قبل «الكواد» في الجلسة الختامية للنقطة
بكامل هينتها، ومن دون أن تكون موضوع
مساووات. وقد مُدّد المؤتمر نفسه من دون
موافقة رسميّة من البعثات، في الوقت الذي
كان فيه ممثلو العديد من البلدان النامية
مُتعبين على الذهاب في رحلات خاصة
نظمها الدولة المستضيفة

بعض البلدان بل ذهب به الأمر إلى
رفض أن تُعقد بهذا المشروع نصوص
تعبّر عن معارضة رسميّة جاءت من هذه
الدولة العضو أو تلك، ويسبب هذا
الانتهاك الواضح للمادة التاسعة من
الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة العالمية،
وبالرُّغم من احتجاجات عدد من الدول
الأعضاء، بات باستطاعة مؤتمر الدوحة
أن يبدأ اعتمادًا على نصٍّ كان في مجمله
يناسب البلدان الغنيّة تمامًا

تقدّمت الدول الخمسة عشر المذكورة
أعلاه، وبعد أن استُخلصت العنبر من
مؤتمر الدوحة، بمقرحات بنية التحضير
لمؤتمرات وزارية في المستقبل لا تكون
ملطقةً بمانتها كاتر مماثلة للسلطات وتطالب
هذه الدول بالآ تكون للقرارات المتخذة في
إطار الاجتماعات غير الرسميّة أيّ قيمة،
والآ تُعتبر في أي حال من الأحوال جزءًا
من الإجراء الرسميّ للتحضيرات. كما
طالبت هذه الدول بجملة من الإصلاحات
التقنيّة التي تُشجّع بمشاركة كاملة لجميع
الدول الأعضاء في جميع مراحل التحضير
للمؤتمر الوزاري، وبأن يكون مستحيلاً من
أي ممثّل من الدول الأعضاء من المشاركة
في اجتماع لمنظمة التجارة العالمية وتطالب
على وجه الخصوص بأن يكون مشروع

١ - هي الصين والبرازيل والماليزيا والفنزويلا والفلبين وتركيا WT/GC/M74، الأول من تموز (يوليو) ٢٠٠٢

٢ - منظمة التجارة العالمية، تجارة مفتوحة على المستقبل (جنيف: منظمة التجارة العالمية، كراس تقديمي، طبعة ثانية، حزيران ١٩٩٩)

انفسنا امام إعادة شريعة الذُكُل
الفروسية فلنكُم ان نَحْكُموا

وحدهما الدول في التي تستطيع ان تتحكم
في «جهاز حل النزاعات» فهذا الجهاز لا
يستطيع ان يبادر إلى جعل الأطراف
تلتزم القواعد التي يقررها. وعندما
تُحتمل دولة ما شكوى شركة ضد
ممارسات او قيم نظامية او قانونية مطلقة
في دولة اخرى، يقوم هذا «الجهاز»
بدعى تتضمن المراحل التالية

١ - مرحلة مشاورات وتوسّلات لا تتجاوز
الستين يوما

ب - في حال عدم توصل الفريقين إلى
تسوية ما، يدرس الخلاف من قبل
مجموعة متخصصة او «هيئة» مؤلفة
من اختصاصيين مختارين بالتشاور مع
الفريق، او يدرس من قبل المدير العام
لنظمة التجارة العالمية في حال عدم
الاتفاق هؤلاء الاختصاصيون، العاملون
بصفاتهم الشخصية، يَحمسون القوانين
والالتزام الفرعاء بقواعد م. ت. ع
ويستمعون إلى الوجهات المتناقضة ويُمنح
لهم فرصة ستة اشهر لتقديم تقرير إلى

«جهاز تسوية النزاعات» الذي لا يستطيع
ان يستبعد الخلاصات إلا بالإجماع

ج - يستطيع كل فريق ان يَعرض قرار
المجموعة المتخصصة امام جهاز استبعاد
يُعين اعضاءه كل اربع سنوات. وقد يؤدي
الاستدعاء إلى تجميد القرار المُتخذ في
بادئ الامر، او إلى تعديله، او بطلاله. ولا
يملك «جهاز حل النزاعات» حق استبعاد
قرار جهاز الاستدعاء إلا بالإجماع.

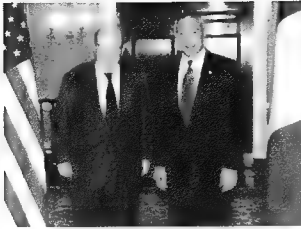
د - تُدعى الدولة المُدانة إلى الالتزام
بقوانين م. ت. ع. وإلى التقيد بنوصيات
«جهاز تسوية النزاعات» وهذا يعني إما
ان يتخذ إجراء ضدها (كفرض ضريبة او
منع استيراد)، وإما ان يعكس التقنين او
التشريع موضعها الدراسة فإذا لم
يُستجب للفريق الشاكي، فإن بإمكانه ان
يطلب من «جهاز تسوية النزاعات» إنفا
بممارسة حق التدابير الثارية، وهو حق
يُمنح للشاكي لتطبيق عقوبات تجارية
متتالية تلحق بقطاعات مختلفة. واحد من
اشهر الأمثلة هو الحق الذي مُنح للولايات
المتحدة الأميركية لممارسة العقوبات ضد
دول الاتحاد السوفييتي عقب رفض أوروبا
استيراد البقر الأميركي المُعالج بهرمونات

النمو؛ فقد فرضت الولايات المتحدة،
وأحياناً في قطاعات ليست لها أية علاقة
بالخلاف (كجينة الروكفور)، ضرائب
استيراد عالية جداً وبإمكان الدولة التي
تُرفض تعديل تشريعها الوطني ان تُدفع،
شئاً لمساويتها، تمويضات مادية للدولة
الشاكية التي انتصرت قضيتها امام ذلك
الجهاز

قد يكون الخطاب الطاعني للأعبين
السياسيين والاقتصاديين بشأن ذلك
الجهاز خطاباً اغتباطياً عاماً (١) ومع ذلك
فإن انتقادات نظام التسوية القانونية
الخاص هذا ليست بالقليلة، ولاسيما من
قبل بلدان الجنوب.

١ - فإحدى الضمانات المُلحقة لمنع
الاستبدادية هي فصل السلطات. والحال
أن م. ت. ع. تركز في داخلها السلطات
التشريعية والتفنيّة والقضائية تركيزاً
يُجعل منها مؤسسة جائرة لا تخضع لأي
مراقبة. فهذه النُظُم هي الوحيدة، على
الصعيد العالمي، التي تستطيع ان
تجاهل سيادة الدول وأن تُفرض عليها
تعديل قيمها الوطنية والمحلية.

١ - سند مثلاً على ذلك في التقرير الذي قُدم في مجلس النواب الفرنسي من قبل السيد بياتريس مار هذه النائية من الحزب الاشتراكي تتحدث لتعريف
«الطابع الإلزامي للحقوق التجارية الدولية» الذي «يتيح ضماناً أفضل للتعاقد بين الدول الأعضاء داخل م. ت. ع.» ويُعتبر أن «هذه الآلية تُقدم فوائد لا حدال
فيها، وأن إصلاحها يتطلب مواجهة حذرة» وبالله المرامنة، يعني هذا سنداً صارماً للوضع الراهن، حتى وإن طالت المؤلفة الكلام على عدة مقترحات
تصحيحية راجع، مجلس النواب، تقرير إعلامي حول إصلاح م. ت. ع. وصيغته بهندسة الأمم المتحدة، باريس ١٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠



يرى ريمتو روجييرو،
المدير العام الأول
للمنظمة، أن نظام
تسوية النزاعات هو
الإسهام الأكثر
ابتكاراً في استقرار
الاقتصاد العالمي

ضمانات العدالة المنصفة، وهي غير موجودة في «جهاز تسوية النزاعات». وهكذا يُمكن لخبراء دون أية شرعية ديموقراطية ونوي استقلالية مشكوك بشرها أن يضعوا موضع التساؤل، وفي سرية كاملة، سيادة دولة ما وأن يُقرضوا إبطال قيم وطنية أو محلية في مجال حقوق الإنسان مثلاً، أو الصحة، أو البيئة، أو الخدمات، بحجة أن هذه الحقوق تشكل «هوائيات أمام التجارة»^(٦)

٧ - إن مضمون قرارات ذلك الجهاز يبين أن تاويل قواعد م. ت. ع. يُترجم بزيادة الضغوط المفروضة على البلدان النامية ولحماية مزاياهم لحقوق الدول الصناعية والحق أن الخاتمة التي قدمها النائب الفرنسي جان كلود لوفور أمام مجلس النواب الفرنسي لتُقرض نفسها في هذا المجال، فهو يقول: «إن أعضاء م. ت. ع. والافقر بينهم، يحق لهم أن يتسالموا، وبشرعية كاملة، إن كانت هذه المنظمة مبنية فعلاً على قاعدة الحق لا على علاقات القوة»^(٧)

باريس

فالجوء إلى الإجراءات الثارية ليس في متناول الدول النامية. وبالمقابل، يمكن لتلك الإجراءات أن تُكبح أذى كبيراً إذ ما استعملت ضد هذه البلدان من قبل البلدان الصناعية. ففي نهاية المطاف يحتاج اللجوء إلى شكوى موارد بشرية ومالية هائلة غالباً ما تُنقَر إليها البلدان الاقفر. والحق أن مراجعة النزاعات الملقمة إلى ذلك الجهاز منذ نشوئه تدل على أن مستعملي هذه الآلية الرئيسيين هم، في الأكثرية الساحقة، البلدان الصناعية^(٨)

٥ - إن استقلالية المجموعة المتخصصة قد تُصنح عرضة للتساؤل. إذ إن الخبراء يُعيّنون من أجل قضية محددة، وهذا عكس مبدأ لاغرلية القضاة inamovibilité des magistrats واختار هؤلاء الخبراء في معظم الأوقات الأمم العام لمنظمة التجارة العالمية، فكان يشكل عنصراً إضافياً من الشبهة

٦ - إن الطابع السري لمدالات المجموعات المتخصصة ولجهاز الاستدعاء يشكل اختراقاً آخر للمبادئ العامة للحقوق. ذلك أن علنية النقاشات هي واحدة من

٢ - تحولت الدول التي يُفترض أن تكون رسالتها الأولى حماية مصلحة مواطنيها العامة إلى مصامين، بواسطة القوة، للاعبين اقتصاديين خاصين. والدول التي سبق أن خُصصت بشدة لضغوط المؤسسات الخاصة المحلية والمتعدية الجنسية تجد نفسها وقد تولت دوراً يزيد من تبييضها لهذه المصالح المعينة. والمثل الأبرز هنا هو حالة كندا التي تحولت إلى محامية لمنتجي الامينات

٣ - ولأن الدول هي وحدها التي تُشكل سلطة المبادرة بشكوى ما، فلذلك يلغي العفوية عن الانتهاكات التي لم تتجوز أية دولة على أن تُطرحها للتساؤل، وهذا يُحسم الدول القوية التي ترتكب مخالفات لقواعد م. ت. ع. والمثل الأبرز هو غياب أية مبادرة ضد بعض ممارسات «كارتل» الأوبيه

٤ - إن «جهاز تسوية النزاعات» هو بحكم الواقع آلية خاضعة بالبلدان الصناعية. فمن الصعب، بالفعل، أن ترى مثلاً بلداناً نامية تابعة سياسياً ومالياً واقتصادياً، مثلاً، تُستعمرتها السابقة، تقوم بإفعال ضد هذه المستعمرة

١ - من بين النزاعات المئة والثلاثة والعشرين الأولى، شت ١١٤ أسخطها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية
٢ - إن القرار الحديث الذي يعطي الحق لعمرسا ضد كندا في مسألة الامينات، وذلك من أجل مواقع تتعلق بالصحة العامة، يبدو أشبه بالاستثناء الذي يؤكّد القاعدة
٣ - جان كلود لوفور، تقرير عن موقع البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الجنسيات، باريس ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

أجمع ذلك...

فيتناثر عشبك

(أجمع ذلك... فيتناثر عشبك
لقد غدا صاحبي الذي أحببت تواباً....)
كلكامش

مجيد الموسوي

الطفل

الذي ارتحل إلى الأعالى

ليقتطف النجوم نجمة نجمة

ويصنع من رقرقها

زنايق

وقصائد

الطفل الذي لوحته الغمام

وبالخشوة غسلته

ورنقت مقلتيه،

الطفل الذي هو أنت

طلل الأرض والفصول والأسئلة

أبكيه أن يفتار الرحيل

ويقول لنا بإصرار:

«وداعاً»

ومضي؟!

♦ ♦

كنت نجماً، أخضراً، يرتحل

في سراب الليل

أو يشتعل

ثم

إذا دارت بنا الفلاكنة

أعتمت في صمغهم السيل

فإذا خيط دماء نزلت

في السماوات

وجرح غطيل

♦ ♦

هكذا

استنزفتي واكتيك

أبكيك وقد أحضرتني زمناً طويلاً

أناديك: يا عبد الخالق!

فيجيني صدي

يا

ع

ب

د

ا

ل

خ

ا

ل

ق!

أجمع ذلك

فيتناثر عشبك

ولهيك

وصالحك!

هكذا: حتى لم يعد لي

غير حيرتين: الأولى للبري

والأخرى لقب

ر.....

ي!

♦ ♦

يا شذا الزنبقة:

ما الذي قد تركت

سوى غرفة ضيقه،

ومضيت

إلى

غرفة حقيقه ١٢
 ما الذي قد تركت
 سوى كتب
 وزخارف غائمه
 ورؤى
 وقصائد للروح والريح
 مرهقه
 مرهقه ١٢
 ♦ ♦
 وفي كهفك الأخير أنزلت
 لتركن روحك
 في قصص الضباب الأسود الرطب،
 تطاردها أشباح قميئه
 تجلدها بالذعر والأحوال
 روحك المبهوله من الهواء والعشب.
 أنزلت على محقة الوهم
 إلى عالم الأبدية
 عارياً
 متوحداً
 ملفوفاً
 بالبياض
 والاستسلام!
 ♦ ♦
 هكذا، صارت سماداتك الصغيرة:
 (بهجة أناء القصائد وشهوة أطراف
 الأحلام،
 الامتلاكات الأليغة لجمال سريع
 الزوال،

نهارات التسكع البيض،
 فضاءات طرق لا يعرفها سواك،
 دارتك في الأقاصي،
 حيث كل شيء يقدو
 لينا كالزبد
 ومتفرقاً بتوهم الخالص،
 كاسك
 وموسيقاك
 وكتب أسرارك الأولى
 وكل كنوزك الباذخة
 النيرة...
 صارت تراثاً ذائباً في الحلقة والذهول.
 ♦ ♦
 لقد غدت معتمه
 مراياك
 أبها الشاعر:
 ولم يعد ثمة متسع
 لكتابة قصيدة أخرى عن الضحك!
 بغداد

الحرب الوقائية الأميركية

واستراتيجية القرن الحادي والعشرين

. كمال مساعد .

وفكره الهجمات الوقائية احتلت مكانة مركزيّة في مضمون الوثيقة السريّة التي وقع عليها وزير الدفاع الأميركيّ دونالد رامسفيلد، والتي طرحها الإدارة الأميركية تحت اسم «دليل الخطة الدفاعيّة»^(١) على قادة عسكريّين كبار كي يصيغوا وفقاً خططهم وميزانيّاتهم في العقد المقبل وما بعده. وتكشف الوثيقة التحول الكبير الذي طرأ في تفكير دونالد رامسفيلد وزعماء مدنيّين آخرين. ووفق الخطة السريّة، أصبح التركيز الجديد على أسلوب يُقصد أكثر على التدخل وعلى استراتيجية تفصيل الفصل العسكريّ. ووفق هذه الاستراتيجية ستكون الولايات المتحدة جاهزة باستمرار للقيام بهجمات عسكريّة في شتى أنحاء العالم، وفي أيّ وقت تُشعر فيه بأنّ أمنها قد يكون موضع تهديد ما

منذ الإعلان عن هذه الاستراتيجية لم يتوقف الجدل حول جدواها وضرورتها وكيفية الوصول إليها، والأخبار التي يُمكن ان تُجْمع عنها، وكيفية التعامل مع هذه الأخبار، خصوصاً أنّ هذه

استراتيجية فترة الحرب الباردة، لكي تتمكّن القوات الأميركيّة من خوض حربين كبيرتين. وفي منطقتين مختلفتين^(٢) بشكل متزامن. ويستخدم أسلوب أكثر تعقيداً من السابق. يتمّ وفقه تحقيق الهيمنة الجوية والفضائيّة على عدّة جبهات

ويمكن اعتبار الخطة الجديدة، التي تغطّي فترة الأعوام الخمسة وتجرى مراجعتها سنويّاً، الأولى من نوعها منذ هجمات ١١ سبتمبر (أيلول) الماضي، من حيث التحول السريع نحو استخدام أجهزة حربيّة شديدة التطور. وكان مثل هذا التحول قد طرأ لأول مرة أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١

والى جانب ذلك طالب الرئيس جورج بوش في وثيقة سريّة الدوائر العسكريّة بأنّ تقوم بتطوير قدرات أكبر في تنفيذ هجمات وقائيّة «بدون سابق إنذار». ويمكن اعتبار مثل هذه الهجمات رؤية عسكريّة جديدة كان الرئيس بوش قد طرح خطوبتها العريضة في حفل تخرج جرى في الأكاديمية العسكريّة الأميركيّة الواقعة بمنطقة «مويست بوينت» في نيويورك^(٣)

شكلت الاستراتيجية الجديدة للامن القوميّ الأميركيّ تحولاً بالغ الخطورة في منظور الولايات المتحدة. فهي تتخلّى بشكل أساسي عن مفاهيم سياسة الردع التي هيمنت على السياسات الدفاعيّة الأميركيّة خلال فترة الحرب الباردة، لصالح استراتيجية استباقية او وقائية ابلغها الرئيس جورج بوش إلى الكونغرس، وهي الآن موضع دراسة معمقة في كافة عواصم القرار في العالم

استراتيجية الحرب الوقائية

وانطلاقاً من التحول الجديد كشفت وزارة الدفاع الأميركيّة (الپنتاغون) عن خطة سريّة تعترزم الولايات المتحدة اعتمادها خلال السنوات الخمس القادمة. وتتركز هذه الخطة على معاربة التهديدات المشابهة للتهديد الذي خلقه الوضع الأفغانيّ، إضافةً إلى مواجهة مخاطر أسلحة الدمار الشامل، وتطوير أسلحة أكثر دقة

إلا أنّ الخطة الاستراتيجية الوقائية قد لحظت، للفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، البدء بتنفيذ الخطة التي ستحل مكان

♦ باحث استراتيجي من لبنان

١ - خدمة نيويورك تايمز، ٢٠٠٧/٧/١٨

٢ - وثيقة استراتيجية بوش، أكاديمية وست بوينت العسكريّة، نيويورك، أول حزيران (يونيو) ٢٠٠٢

٣ - دونالد رامسفيلد، «أبعاد التحول الإستراتيجي الأميركي»، Foreign Affairs، ٢٠٠٢/٩/٢٦



التهديد من الداخل
الأسلحة الأمريكية
لتفادي وقوع هجوم
كارثي جديد: إعلانات
الامن بـكـ»



INFORMATION
Security Begins With You!



INFORMATION
Security Begins With You!

هيكلة القوات المسلحة

لذلك فإن إدارة الرئيس بوش مسا إلى وصلت إلى السلطة حتى شرعت في عملية إصلاح القوات المسلحة، ساعية إلى إحداث تطوير جذري في هيكلتها وحجمها ومذهبها العسكري، من أجل زيادة كفاءتها وقدراتها القتالية، وبما يساعده على تعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى قائمة للنظام العالمي لذا توجهت الإدارة الأميركية الجديدة نحو صنع ونشر نظام متكامل للدفاع الصاروخي، وهو النظام الذي كانت إدارة الحزب الديموقراطي السابقة قد أجلت البدء فيه. وفي الوقت نفسه اتجهت الإدارة الأميركية الجديدة نحو المحيط الهادئ لإعطائه المكانة المهمة في إطار الاستراتيجية الأميركية، كمرسح عمليات محتمل كما اتجهت إلى إلغاء مبدأ «خوض الحرب على جبهتين رئيسيتين»، والتركيز على تحديث التسلح، وبخاصة في مجال السيادة النووية التي يجب أن تشهد تطورات مهمة، ودراسة مشروع لتطوير سلاح نووي جديد ذي قدرة على النفاذ إلى مراكز القيادة والاتصال وإلى جانب ذلك فإن وزارة الدفاع الأميركية تخطط لإعادة هيكلة بعض القيادات العسكرية لتتواءم مع متغيرات القرن

على الولايات المتحدة، لكي تكون ضرباتها الوقائية فعالة، أن توجهها قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر مخزون العدو من الأسلحة والحيلولة دون تمكنه من استخدامها. وربما تكون الضربات الموجهة ضد أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العدو هي الخيار الأفضل والوحيد لتفادي وقوع هجوم كارثي على الولايات المتحدة. وهنا قد لا تكون الأسلحة التقليدية مناسبة للوصول إلى مثل هذه الأسلحة في مخابنها، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى استخدام أسلحة نووية

ولأن المنظمات الإرهابية ليست دولا ولا كيانات قائمة على أرض لها عنوان معروف، فإن الولايات المتحدة في حروبها ضد الإرهاب توسع بذلك من دائرة الأهداف التي ترمي إلى شن ضربات وقائية ضدها، حتى وإن كانت هذه الأهداف فعليا تناهض الإرهاب بل وتحاربوه. وبذلك تزيد الولايات المتحدة من حجم أعدائها بدلا من تقليصهم، بل تصطعق أعداء من قبيل التقدير لا اليقين، وتحرك الدول المصاعدة والصديقة إلى معادية وهذا يقتضي من الولايات المتحدة، ولأسبابها وزارات الدفاع والخارجية ووكالات المخابرات، إجراء تغييرات عميقة وواسعة في خطط تطوير القوات المسلحة

الاستراتيجية تتركز على قاعدتين أساسيتين^(١)

١ - القاعدة الأولى أنها تعتمد على الضربات المباشرة من دون انتظار اكتشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود. وهذا ما أؤجسه دونالد رامسفيلد لوزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل في ٦ حزيران (يونيو) الماضي، حين أكد أن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامح حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو ضد الدول التي تملك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وهو ما يعني أن الضربات الوقائية الأميركية سوف توجه لمجرد تشكك الدوائر الأميركية المعنية بوجود خطر، ومن دون انتظار لتسبب أو دليل قاطع - الأمر الذي يهدد الأمن والسلام الدوليين، ويسجل الاستقرار العالمي مرموئا بالإرادة الأميركية المنفردة غير المتقزمة بأي سلطة دولية أخرى غير السلطة الأميركية والسيادة الأميركية.

ب - القاعدة الثانية توضح ميشيل فلورنوي، وهي خبيرة سابقة في الحد من انتشار الأسلحة النووية في وزارة الدفاع الأميركية وتعمل الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أنه سواء مك العدو سلاحا نووياً أو استراتيجياً فإن

الحادي والعشرين^(١) وبخاصة بعد أحداث ٩/١١/٢٠٠١. وهناك توجه واضح نحو استحداث قيادة شمالية للدفاع عن الأراضي الأميركية، وذلك بتقديم الدعم العسكري للسلطات المدنية وستباشر هذه القيادة عملها - حسب ما هو مخطط لها - في هذا الشهر (كانون الثاني ٢٠٠٢)، وستكون مسؤولة عن حماية الأراضي الأميركية ومياهها وأجوائها الإقليمية، وسيُنظر في هيكلتها «قيادة الدفاع الجوي» لأميركا الشمالية، أي الولايات المتحدة وكندا. وبشكل استحداث القيادة الجديدة تدبيراً كبيراً في بلده يحظر على القوات المسلحة فيه المشاركة في عمليات حفظ الأمن. وذلك منذ انتهاء حرب الانفصال في العام ١٩٧٨ وتدل إقامة هذه القيادة الجديدة (قيادة الشمال) على أن القوات المسلحة ستدعى إلى أداء دور كبير في الأمن الداخلي في حال تعرضت الولايات المتحدة لهجوم بأسلحة التدمير الشامل. أما على الصعيد الخارجي فقد خولت إدارة الرئيس بوش المنتسبون التحضير لإطلاق وحدات عسكرية خاصة عُرفت باسم «مشاريع الدعم الاستخباري» للجيش الأميركي» USISA، وهي متخصصة بالقيام بالعمليات الخاصة

جيش النخبة الأميركي

فرد الإعلان عن هذا التحويل، كشف النقاب عن أن وزارة الدفاع تقوم بالفعل بتوسيع جيش النخبة السري هذا^(٢) مع تعزيزه بموارد تشمل كل القدرات السرية الأميركية، فضلاً عن إعادة نظر شاملة بالمهام الواجبة لهذه القوات، وزويقتها بمزيد من طائرات وسفن التجسس لتمكينها من القيام بعمليات ضد المنظمات الإرهابية ودول «محور الشر» سواء بسواء. وتؤكد مجلة لوس أنجلوس تايمز أن إطلاق يد المنتسبون في هذه المجالات، التي كانت حتى الآن من اختصاص الـ سي. أي أي وكالة الأمن القومي، يُعكس خيبة أمل كبار المسؤولين الأميركيين من أداء أجهزة الاستخبارات ووكالات تنفيذ القانون والعديد من الأجهزة الأمنية الأخرى. ويعتقد القادة العسكريون في المنتسبون أن العالم «الأسود» الذي تجري في إطاره العمليات العسكرية - الاستخباراتية الخاصة يُقدّم الآن الأمن الوحيد لحضرة عمليات سريعة وحاسمة ضد الإرهاب. وهذا أگنه وزير الدفاع رامسفيلد نفسه في أيار (مايو) الماضي حين قال إن العمليات الوقائية والاستباقية هي الدفاع الوحيد ضد الإرهاب

هذا النمط من العمليات هو في الدرجة الأولى من اختصاص الجيش السري الذي أرساه مخطط المنتسبون على اعتبار أن:

- الأول، أن الحروب ضد الإرهاب والدول المارقة ستكون في القرن الحادي والعشرين ما كانته الحروب الباردة في القرن العشرين

- والثاني، أن حجم التهديدات الإرهابية التي تعرض لها الولايات المتحدة، والتي كانت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) تجسيدا فاقا لها، تبرر تماماً تطبيق تكتيكات قد لا تُقرها الأعراف العسكرية المعهودة أو القواعد الأخلاقية

بكلمات أخرى، سيكون منوطاً بالجيش السري أساساً تنفيذ كل (أو معظم) الحروب الاستباقية التي قررها مبدا بوش، والتي رُسم لها الكونغرس قبل أشهر أكثر من ٤٠ مليار دولار إضافية.

الأهداف الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين

يُعتبر رامسفيلد أن صياغة إستراتيجية جديدة ستحفظ الغايات والأهداف القومية الأميركية في القرن الحادي والعشرين،

١ - مجلة الفكر العسكري (مشرق)، العدد الخامس، ٢٠٠٢

٢ - لوس أنجلوس تايمز، ترجمة مجلة الوسط، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢.



وزير الدفاع دونالد رامسفيلد: لا يمكننا أن ننتظر الدليل الدامغ كي نتحرك ضد المجموعات الإرهابية

مفاهيم الحرب الجديدة

في هذه الأثناء عكفت دوائر البحوث والدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأميركية على دراسة كيفية انفراد اميركا بقيادة العالم، وعلى تحليل ما يجري عالمياً. وجاءت دراسات الباحثين والخبراء الإستراتيجيين لتؤكد أن الولايات المتحدة أثبتت تفوقاً عسكرياً وتقنياً لا يقارن، بحيث أصبحت هي القوة التي لا يُمكن مواجهتها في أي حرب محدّدة المكان والزمان والتسليح.

لكن مراكز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية، وعلى رأسها مؤسسة راند التي تعمل عادةً بإشراف وزارة الدفاع الأميركية وطلب منها، وجدت نوعاً جديداً من أنواع الحروب^(١) التي يتوجّب على الولايات المتحدة الاستعداد لمواجهةها. وقد سُمّي هذا النوع من الحروب بالحرب غير المتوازنة Unsymmetrical War وأصبحت الأبحاث التعلّقة بها تسمياً صنّعت عليه رئيس هيئة الأركان التسليحية هنري شلتون والرئيس جرجر بوش. وتخصّص الحرب غير المتوازنة، كما حدّدتها دوائر الدراسات والأبحاث الإستراتيجية

ولرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة

٦ - رفع القدرات الأميركية على استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية، وحماية القدرات الأميركية في الفضاء من هجمات معادية

وقد زاد التمويل المخصّص للدفاع عن الولايات المتحدة في الداخل وقواعدها بنسبة ٤٧٪، وللبرامج التي تُهدف إلى حرمان الأعداء من الملاذ الأمن بنسبة ٥٧٪، وللبرامج الهادفة إلى ضمان إرسال القوات الأميركية إلى مسافات بعيدة في مناطق معادية بنسبة ٢٦٪، وللبرامج الهادفة إلى تسخير تقنية المعلومات بنسبة ٢٥٪، وللبرامج الهادفة إلى تقوية القدرات الفضائية الأميركية بنسبة ١٤٥٪. كما أُنْهت وزارة الدفاع العمل في برامج تسليمية لا تتوافق مع الاستراتيجية الدفاعية الجديدة، مثل برنامج الدفاع الصاروخي البحري، و١٨ برنامجاً تسليمياً خاصاً بالجيش وأحيات الأنظمة التسليحية القديمة والباهظة الصيانة على التقاعد، مثل المقاتلة F-14، ومثل هليكوبتر تعود إلى فترة حرب فيتنام

وتقضي على السبلات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها أحداث ١١ سبتمبر وما قبلها وما بعدها. وقد أُوْضِحَ وجهة نظره في ما يُنبئ على الولايات المتحدة أن تتبناه تحقيقاً لهذه الأهداف، بعد أن اعترف بأوجه التقصير التي كانت قائمة، معتقداً أن وزارة الدفاع قد حدّدت ستة أهداف «حسّاسة» يُنبئها تأمينها في المستقبل القريب حفاظاً على أمنها القومي في إبعادها الشاملة^(٢) ولتحقيق غاياتها القومية في الميادين المتوسط والبعيد، وهي كالآتي:

١ - حماية الوطن الأميركي والقواعد الأميركية في الخارج من أي هجمات معادية

٢ - القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى ميادين بعيدة وإبقائها هناك، وذلك بالحجم والنوعية اللذين يلائمان المهمة.

٣ - حرمان الأعداء من الحصول على أي ملاذ آمن في أي مكان في العالم، وطمع يدرسون قدرة الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أي مكان يلبأون إليه.

٤ - حماية شبكات المعلومات الأميركية من أي هجوم عليها.

٥ - استخدام تقنية المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأميركية

١ - السياسة الدولية، مصدر سابق

٢ - انيس النقاش، «حرب من نوع آخر - تكتيك يؤزم الخطط الأميركية»، نشر دراسة مؤسسة Rand، جريدة السفير ٢٢/١٠/٢٠٠١

الأميركية ووزارة الدفاع وسائر الأجهزة الأمنية، والنقاط التالية

١ - إنها حرب لا يُعرف أبدًا موقع النزال فيها مسبقًا، فالعدو هو الذي يحدد أين سيُضرب

٢ - نوعية الأسلحة قد تكون جديدة وغير تقليدية ولم تُجرَّب قبلًا

٣ - إن الأشخاص الذين سيقومون بهذه الصرب يجب أن يكونوا من المصممين على القيام بهذه المخاطر بلا حدود للتضحية، ومن دون خوف من أي ردع أميركي.

٤ - إن هؤلاء الأشخاص قد يكونون من المنظمات الإجرامية غير المعلنة وغير المعروفة والمعابرة للحدود Transnational Criminal Organizations، ولديها إمكانية لقيادة عمليات إجرامية إستراتيجية Strategic Criminal Operations

٥ - إن هذه الحرب من أصعب الحروب لأنها تُفرضنا في بحيرة من المعلومات والتكهنات والاحتمالات لا حدود لها، بحيث لا نستطيع وضع خطط كاملة وشاملة لمواجهتها ولذلك يجب علينا أن نُبنى بحيرتنا الإستراتيجية Lake of Strategic Information الخاصة للمعلومات

١ - سورة الإسراء، الآية ٧

Intelligence. وهذا يُقني تنظيمات وهيكلية جديدة مترابطة ومتشابهة بين كل أجهزة الاستخبارات وتحليل المعلومات ومراكز الدراسات لوضع جميع الاحتمالات والتوقعات وأساليب المواجهة موضع التنفيذ والجهوزية وخُذت هذه الدراسات ما يجب حمايته بشكل أساسي، وما اعتبرته نقاط الضعف والقوة في المنظومات الدفاعية الإستراتيجية للولايات المتحدة وقد حُدثت هذه المنظومات بالتتبع. الأولى منظومة الدفاع الشمولية Global Defence Network، وهي منظومة الدفاع التي تشمل كل القواعد العسكرية والقطعات والتشكيلات العسكرية والأمنية الموجودة ضمن أراضي الولايات المتحدة وخارجها. أما الثانية فقد حُدثت بمنظومة شبكة المعلومات الشمولية Global Information Network التي تشمل كل شبكات الاتصالات والارتباطات والتحكم بجميع الشبكات المالية والمصرفية ومحطات الكهرباء والمياه والبنى التحتية.

خاتمة

إن نبني الإدارة الأميركية لمبدأ الحرب الاستباقية كجزء من استراتيجية للامن

القومي سيُجبر الدوائر العسكرية والأمنية الأميركية على إجراء أعمق التغييرات في كل تاريخها. وقد أتى هذا منذ اللحظة الأولى إلى إثارة جدل مصتمد داخل الإدارة وفي أوساط المثلثين لشؤون الدفاع حول ماهية هذه التغييرات الواجب إجراؤها، وصولاً ما إذا كانت سياسةً الضرريات الوقائية نفسها سياسةً منطقيةً

إن الكارثة التي وقعت في ١١ أيلول صَدَّمت الولايات المتحدة، فبدت عاجزة عن الرد بحسب استعداداتها فمن هو العدو، وكيف تنتصر عليه؟ وإذا انتصرت فهل ستكون هناك انصافيةً هنية، أم استسلام؟ ويبدو أن هناك معضلة لدى الأميركيين في كيفية قياس النصر والسلم على حدٍ سواء. وبدا العجز الأميركي الأكبر في عدم القدرة على استعمال القوة المطلقة لضرب العدو

لذا انتفضت أميركا على واقعها، وتمردت على نفسها. إلا أنها حرصت على اختراع الأداة، ثباتاً منها في مواجهتهم في حرب القضاء على الإرهاب التي من محور الشر.. ﴿إلا إذا جاء وعد الآخرة﴾^(١) وكل أمة قريب.

بيروت

اشتقاقات الليل

. أحمد حافظ .

ناموا:

الطفل المتملص من أطفار الغيبوبة،
الصياد الترنج في جدي اللجة،
الحصاة الداعس مكمن لغم.

حراس السور المقومون

على موقف موال،

سكان القصر المرحون

فحيح غرائزهم،

نزلاء القبو الهاذون

بدمعة الطوفان.

المدعوون إلى المسلخ،

المكنوسون من الحانة،

المطلوبون أذان الفجر.

الشامة ريح البكر المنفي،

الهدلي بمرآك أجنحتها،

الصادة نمر فطيم.

المنصدع من رجبات الآلة،

اللاعقة حذاء الضابط،

الرابح مملكة في قرعة موت.

المرئي يفتش حاوية،

المسوعة كيف تخون،

المنشورة فتوى ذبحة.

العائد من صلح محتين،

الشارب في ألقاف الأسرى،

المستعرض أرتال حواة.

المثري منذ الفتنة،

القائب بعد الجملدة،

الداشر قبل الزلزال.

♦ ♦

ناموا:

المنهم

وقد داخ الجلاذ،

المدلوع

وقد برد السم.

الراعية

وقد ألقى الذئب.

العانس

قدأم الشاشة،

الموعود

على الشرفة،

المسلول

نجاه القبلة.

♦ ♦

ناموا:

الفاك سلاسل باب

الجالس صقبح عتبة

المتفقد أعشاش حكاية.

الراشة ماء الزهر على الصورة

المسوعة من نقضات الخلفة

الدمية مجاعيد المرافة.	الراجي إن تمطر،
الطامرة كفاف الصبية	الخائف من أن تمطر،
الرائقة قميص الذكرى	الموقن أن لا فرق.
الدفينة الجورية بالأنفاس.	التلقف ما يرعى،
اللامعة دمعته،	الكانز ما ينهب،
الحال صغيرتها،	المدن ما يحني،
المهروسان بشمعة.	الزاهد في الكل.
♦ ♦	♦ ♦
الشاد حقيبتها،	ناموا.
الضاعة دفنره،	♦ ♦
المنتظران صغير قطار.	ناموا:
الزائرة يافته،	الشمس الجالدة يقين اللاهث،
المالك ركبته،	البئر الباث وصايا العرقى،
الكاذبان وراء الهراث.	الرعد الشائ لجام القحط.
♦ ♦	♦ ♦
ناموا:	الجزر العارف جمر دم،
المسرور بما لم ير،	الجدع النافر لا،
المحبوب لكي لا يفتن،	الأغصان المكشوفة لقصات حريف.
الملقي عظة للمرتابين.	النمل التارك في ناي الأعمى
المحقرون بصرعة تقوى،	بحاث ديبه،
الموصوف حُظن العاقر،	الجرذ المثبت سحر دواء،
المهداة، صباح العيد، حرير كفن.	الأقوى السائلة هدنة طائفتين.
التغذ سح فرى،	الزيت الكاوي أتلاماً عطشى،
لماحي سرب يمام،	السوط الغالي رمانة روح،
الفار يجنده.	الدولاب الهارس كبد الأم.
	الفحم الساد مسام أجير،

الإسفلتُ الناهشُ صبرَ الحافي،

الخميرُ السافكُ أسرارَ نديمين،

القنديلُ المظليُّ جيلُ فرائشات.

صندوقُ الأرملة،

مناديلُ الساحر،

مفتاحُ النازح،

مِطْرَفَةُ القاصي،

شَفَرَاتُ الجراح.

المِطْرُ الطائشُ،

الحُلِّيُّ الثرثاوةُ،

الأزوارُ القلبي،

الريشُ المتناتفُ،

السُّورُ الدامي،

السُّرُرُ الرِّثْيَا.

♦ ♦

ناموا.

♦ ♦

ناموا

إلا الحارثُ هذي العتمة،

الباحرُ رَوْحُهُ،

النازفُ أمطاراً شتّى،

لتكونَ - الفجرُ - قصيدة.

الرقعة

القليلُ من يد الصمت ينفرطُ على

عتبة الدم

الكثيرُ من سموات خافتة.. يتجرأ!

لا بد أوراقٌ أن تجيء إلى عنق الأرض،

أوراقٌ قاسية

تجرجرُ أعشاب الضوء إلى ما وراءه

تجرجرني كمثلي

جدار نعثر إلى

هاوية الريح.

♦ ♦

لم أعشابك تنحسرُ عن قامتك النازقة

التمار والنافذة؟

أعشابك المتوازية التي تطلُ على

حجرة الصمت بلا

نافذة؟

♦ ♦

أجرجر..

عندما أتوارى لحظات

حضور وغياب..

أجرجر

ليل جسد تفوته يد كثيفة الخطى على

عتبة الدم، كثيفة الدم على

عتبة الخطى.

أجرجر.

حضور ما تبقى من هواء خالٍ للغياب.

♦ ♦

آه تلك الغيابات المقللة الأشجار

والبرد الساطع،

المفعمة بأغصاني الأخيرة التي تنحني

على ليل،

ليل أناي والماء الغائم.

آه! تلك الغيابات اليابسة التي تمشي على

مائي!

♦ ♦

أي جفاف لزج ينضمُ إلينا،

إلى البحيرة الصلبة في عز مائنا؟

أي ملوحة قارسة تهبُ على آخر أجسادنا؟

كثافة داكنة تسيل.

♦ ♦

عيناي كثيفتان من الشمس، لا تريان

الصدأ النازل إلى بيوت الجرح.

مرأيا عتيقة تروحُ بوجهي الغالت ورذاذ

الجرح.

عيناي كثيفتان مع الدمع،

كل شمس.

♦ ♦

لا تزال مسافة نشيد عالقة بتراب طيفك،

تدندن أجسامك المفقودة لحظة

غيم خافت.

تدندن أعماراً يابسة لا تسع لياه

هاويتي الواقفة.

أنحدر.

مسافة غائبة إلى هاويتي.

♦ ♦

ثمار نقيّة في عشب يده

لا ترحل.

تنزفُ ضجيجاً صافياً

وانفاساً

عتبة كثيفة

من الدم

. مياسة دع .

لا تلعب.	لا تلوي
ثمار غريبة	على
لا ترحل،	فجر.
◆ ◆	◆ ◆
قبل أن تدوم في عشب صمته.	الجدران المنقشرة عن ليل أناي
◆ ◆	والأعشاب الضيقة،
استيقظت في أرواق ظلك حين تمددت	عن دموع وحيدة تبرد.
على رؤوس جدران في أوج كبوتها،	أبرد في آخر دمي !
جدوان	
قادمة	حلب

في ملفات الآداب القادمة

- ملف الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب.
- الاختلاف الجنسي: معايير الذكورة والأنوثة.
- النقد الأدبي العربي: الانسداد
- المعجم العربي الحديث: كي لا تبقى لغتنا غريبة عنا!
- العروبة الجديدة.
- الجزائر... بعيون مغربية.
- المقاطعة الشعبية العربية لـ «إسرائيل» وداعميها: حقائق وتحولات.



ملف من إعداد وتقديم وترجمة: س.إ.

الآداب

كيف يواجه المثقفون الناشطون ما تخطّط له واشنطن ضدّ العراق؟

سؤال طرحناه على عجل على مثقفين ناشطين في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا: الثّان من المعارضة العراقية النّظيفة (غير العميلة للأميركان ولا للنظام)، وأكاديمية فلسطينية في لندن، وعالم فيزيائي هندي يعمل من داخل الولايات المتحدة على رفع الحصار عن العراق، وناشرة وكاتبة تركية تحضّر للتظاهرات ضدّ استخدام القواعد الأميركية في بلدها لشنّ الحرب ضدّ العرب.

بعض المثقفين في العالم يواجه الحرب المحتملة بفضح كذب الإدارة الأميركية الزّاعمة أنّ الهدف من الحرب هو إرساء الديمقراطية، ودعم الشعب العراقي (وبخاصة أكراده وشيعته)، وإزالة أسلحة الدمار الشامل إن وُجدت، وتخليص العالم بأسره من «أعظم ديكتاتوريي العصر»، وبعضهم يربط بين الحرب المحتملة، وتعزيز قوة إسرائيل، والهيمنة الأميركية على احتياطي النفط العربيّ هيمنة مباشرة. وآخرون يذهبون خطوة أبعد، فينزّلون إلى الشوارع، ويحتملون اليافطات، ويوزعون المنشورات، ويحرقون على المقاطعة، ولا يأنفون، من حمل الأعلام الفلسطينية والعراقية وشعارات السلام إلى جانب مئات الألوف من الناس الذين اكتسحوا مدن العالم في سابقة حملت ثوم تشومسكي على القول إنه لا يستطيع أن يتذكّر «في تاريخ أوروبا بأكملها، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصول احتجاجات بأيّ درجة كبيرة حتى قبل أن تبدأ الحرب».

المثقف العربيّ في الشارع؟ هذا أقلّ ما يتوقّع منه اليوم: أمام السفارات العربية التي يُحتمل أن «شهدي» أراضيها للجيش الأميركيّ الغازي، وأمام السفارات الأميركية والبريطانية والأسترالية بوجه خاص، وفي رحلات التطوّع لمساعدة شعب العراق والدفاع عنه وعن حضارته العريقة، وفي حملات التوعية بضرورة مقاطعة السلع والخدمات الخاصة بالدولة المعتدية إنّ حصل العنوان.

على مثقفي الوطن العربيّ اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، أن يصيروا مثقفي شارع، لا بمعنى أن يدينوا «أبراجهم العاجية، القديمة (التي يحتاجون إليها، سنّها أم أبنّا، ليكتبوا ويبدعوا)، بل بمعنى الالتحام بالناس في بلادهم وفي العالم دافعا عما تبقى... من أيّ شيء».

بيروت

سنعيد العراقيين إلى العصر الحجري، ومنه إلى الحداثة والديمقراطية!

العدوان على العراق والوعد الأميركي المتجدد

قراءة تحليلية في السياق الجيوسياسي



علاء اللامي

من الناحية الجيوسياسية المحضة، يُمكن الاتِّيحارُ إلى التفسير القائل بأهمية المعق الإستراتيجيَّ النوويَّ لطيف كوريا الشماليَّة، أي الصين، الذي لولا ما وقف النظامُ الشموليُّ الستالينيُّ في كوريا الشماليَّة هذه الوقفة «الجريئة» التي أمانتُ المُنهجيةَ الأميركيَّةَ و«مرمطُ» هيبتها في الوحد - ولكنَّ موقفًا كما يبدو: ظللصين مصالحها المتشابكة مع المصالح الكوريَّة للغرب الإمبرياليِّ والولايات المتحدة، وهي مصالح قد تُشجع للسَّيَّاح الكوريَّ بعدُ لسانه الصغير على مقربة من سمكة القرش الأميركيَّة والعريضة سلماً ولكنها لن تُشجع له بالتمادي أكثر من ذلك. ومن الطرف والموحي أن يقرأ المرءُ ما كتبه صحيفة «سعوديَّة» حين شُيِّت للمراقبين الدوليين في كوريا بالارانب المذورة، وفي العراق بالأسود الهوسرة!

لم نشأ التوقُّفُ عند هذه الحالة من زاوية العلاقات التحالفيَّة للدول الصغيرة المستهدفة بالعدوان الإمبرياليِّ المتخالفم بل سنحاول قراءة هذه الحالة كبداية مفتاحيَّة في سياقتها الراهن، المضبوط بحركتيَّ متناقضتين ضمن سياق تاريخيٍّ وجيوسياسيٍّ واحد

- الحركة الأولى يُمكن وصفها بالهجوم العسكريِّ والسياسيِّ والاقتصاديِّ والقيميِّ الذي يشنه الغربُ المنتصرُ لغرض هيمنته المطلقة على الكوكب وإنهاء التاريخ، بحفظه تديس تجارةٍ جميع السلع، وفي مقدمتها السلاحُ والمخدراتُ والأعضاءُ البشريَّةُ واليورنوغرافيا؛ ويضرب نمط الحياة الأميركيَّ للتسلطِ على النفوذ بالصين واليونان والسنغ المجانيِّ والبربريَّة لسياسيَّة الجديدة التي أزالَت دكتاتوريَّة الحزب الواحد لتقيم بدلاً منها دكتاتوريَّة الأحزاب المتناحرة والمتشابهة

- الحركة الثانية والمضادة مضموناً للأولى تُصدر عن الشعوب والاضمارات المستهدفة. وهي حركة دفاعيَّة بحتة، يعقوها الكثير من عوامل الوهن والارتباك، ويزيد من صعوبة تقبلها ابتلاءُ الفالبيَّة العظمى من شعوب الجنوب بكتاتوريَّاتٍ محليَّة مدعومة غربيَّةً وبحركاتٍ دمويَّة ذات نزوع جرمانيٍّ أو طائفيٍّ كانت أجهرةً الولايات المتحدة المخابراتيَّة قد بَثَّرتْ بذورها منذ منتصف القرن الماضي تقريباً

قد تُسبِّق «القدائفُ الذكيَّة» الأميركيَّة المظلمة نحو اللحم العراقيَّ البريء كلمات هذه المقالة ولكنَّ ذلك السَّبِّقُ لن يُنمَّع لُحمةً لغار من الاتِّصاق بجبين القلعة ودماء الحروب. ولهذا واصلتُ الكتابة بمعدلٍ متشائم وإرادةٍ متعائلة، إنَّها لحالة معيَّرة جداً، تلك التي نقلتها وسائلُ الإعلام من العراق وكوريا الشماليَّة. فخذتُ تسليَّ

الاستغفلون - بعض عملية شيطانيَّة اسمها تشومسكي «تصنيعُ الإذعان» - برؤية العشرات من فرق التفتيش الدوليَّة وهي تجتاح المصانع والكيَّات العلميَّة، ويُقدِّم أحد القصور الرئاسيَّة، وتفتش حقائب النساء في شوارع بغداد لكن وسائل الإعلام الغربيَّة ذاتها لم تكن سخيَّةً في نقل المشاهد التي كانت السلطات الكوريَّة الشماليَّة تُخلِّع فيها الذمَّح الأحمر والاختنام وكاميرات المراقبة من مؤسَّساتها النوويَّة وتُقدِّم للمراقبين الدوليِّين إلى أقرب مطارات آسيا!



المفتشون عن أسلحة الدمار الشامل العراقيَّة لماذا في العراق لا في كوريا?

لعل حالة العراق تصّلع لأن تكون نموذجاً باهراً ومأسوياً في أن واحد لحالات الاستهداف والدفاع ضمن المركبتين السالفتين ولكن يجب الاعتراف بأن التناقضات الداخلية التي تثيرها مشكلة الحكم الداخلي تُرقى في الحالة العراقية لتناهِس - من حيث نتائجها التدميرية ويؤسّسها لحقوق الإنسان طوال أكثر من ثلاثة عقود - العدوان الغربي والمحصار الشامل المفروض على العراق

من هنا بالضبط، من زاوية تلاقي القنابل الأميركية المستمرة في السقوط على الأبرياء في العراق مع الرصاص الذي تُطلقه فرق الإعدام الحكوميين على المقاومين والمعارضين والمخلفين، سنحاول استقراء وقائع هذه الحالة التي تُكشف لنا عن افئاف خطيرة قد تتحوّل إلى حريق مدّثر يشمل المشرق العربي برمته وربما الشرق بعماء

إن العدوان الوشيك الذي تهدّد باقترافه الولايات المتحدة وحليفاتها المملكة المتحدة ضدّ العراق هو استمرار لعدوان «عاصفة الصحراء» الذي أعاد العراق إلى العصور الوسطى. كما هدّد ونفّذ حينها وعينه السيد جيمس بيكر. ولكنّه عدوانٌ يأتي هذه المرّة ليُحسم مجموعة الأراض والاهداف التي تركّزها حرب ١٩٩١ وسلسلة الاعتداءات العسكرية التالية معلّقة وفي صدارة تلك الاهداف هدْم أحد الجدران المحيطة بوضع الكيان الصهيوني، ألا وهو الجدار العراقي، وتدمير العمق الإستراتيجي المهمّ لشعوب فلسطين وسوريا ولبنان، بصرف الخطر عن رأينا في نوايا النظام الشمولي العراقي من تبني شعار العادي للصهيونية وفي سبيل تحقيق ذلك تستغل الولايات المتحدة ترسّع هيمنتها عالمياً

واحتواها للردود الضعيفة التي أثارته تلك الهيمنة، مستفيداً من الوضع الممتاز الذي يسهل عوداتها من دون دفع أيّ ثمن

غير أن من الخطأ الركوب إلى صفة الشعار الذي تلته الولايات المتحدة لتسويق عوداتها الوشيك على هذا البلد وشعبه، وتكرّره الأساطير المرتبطة بها في المعارضة العراقية التقليدية، ونعني الشعار القائل بأن الهدف الأميركي هو «إنقاذ العراقيين من النظام الشمولي وإقامة نظام ديموقراطي». فحقّ كوان بول كان أكثر صراحةً من بعض المعارضين العراقيين واصدقائهم الكويتيين، حين أمْلَق مؤخراً تصريحه الذي لا يُقبل التواويل: «سنحتلّ منابع النفط في العراق لحمايتها من النظام العراقي، فلعلّنا المرّة الأولى في التاريخ الذي نتكلّم فيه قوة غزاية عن احتلال بلد لتحميه من نظام حكم مستبدّ سنق أن انقذته هي نفسها مراراً وتكراراً من السقوط - وأضر مناسبة كانت انتفاضة ربيع ١٩٩١ التي شملت كلّ أرجاء العراق»

لقد أفرزت هذه القسوة في ممارسات الحكم العراقي حالةً من الرض والمعارضة العنيفة، وبِغ الأمر بالغلب أطراف هذه المعارضة درجة التعويل على العدوان الأجنبي ضدّ بلادها لكي تتحلّص - ولو بواسطة التدمير - من ذلك الحكم. بل قرأنا لثقفين وسياسيين ديموقراطيين وعلمايين عراقيين كلاماً يتعبّ استيعابه أو الدفاع عنه. فهذا ناقد أدبي عراقي معروف (سلام عبّود) يكتب بروايةً بالـ «ما نصه»: «القادمون من العراق مؤخراً يتحوّلون عن هاجس واحد يعيشه العراقيون، هاجس بسيطر وواضع في فحواه ومساوئته، يقول من يريد أن يفعل شيئاً، حتى لو أراد أن يكلي قبيلة نووية على رؤوسنا، فليضعل ذلك فوراً، اليوم، بل الساعة». ثم يستنتج الاستنتاج «الخارق» التالي: «إن طول زمن الكارثة، لا الكارثة نفسها فقط، هو علّة وجود نظام صدام حسين لأكثر من ثلاثة عقود. وهو علّة قبول المعارضة بخيار أسوأ الاحتمالات وهو الطّة التي تقف وراء الثقة الأميركية بإمكانية غزو العراق واحتلاله دون عراقيل. وهكذا تحوّل مسألة شعب يتألم من أكثر من عشرين مليون إنسان إلى حالة نفسية مزّمية يُعْمَق المتفكّ اعراضها واختيارها من مسافرين قيوماً مؤخراً من العراق. وتحوّل صيغة التسلّط أو المطعون إلى حكمة سياسية ينهي الأخذ بها على عواهنها، وبالشكل الذي يؤلر غطاءً «عراقياً» للزور على الطريقة «الكرزائية» في أفغانستان

وهذا كاتب سياسي عراقي «معارض» آخر (فالح عبد الجبار)، سنق أن عمل مؤثّقاً في «إداعة الكويت الحرة» وتُرّجم (بالقطعة) بعض «بطولات» الأمراء السعويين خلال العدوان على العراق سنة ١٩٩١، يحاول التشويش على صورة الغزو الأميركي البريطاني القادم فيسببه «الحرب بين بغداد وواشنطن» وكثّناً إزاء جيشين متكافئين على وشك الاشتباك في أترلو جديدةٍ ساحتها العراق، لا إزاء عملية اغتيال وإبادة جماعية بالطائرات الحربية والصواريخ البعيدة المدى لشعب صغير ابتلاه القذّر بقرّة نظيفة هائلة وتكتوتيرة قاسية.

هذا على جبهة العلمانيين. أما على جبهة الأصوليين الإسلاميين، فالأمر لا يختلف كثيراً. فخلال عدوان «تعلب الصحراء» سنة ١٩٩٨ صرّح الشيخ محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، من مقر إقامته الدائم في طهران، بأنّ حربه يدق على الحيد بين صدام والقصف. تصوّروا ذلك: حتى هوية ذلك القصف أو جنسية القاصف لم يحدّها الشيخ باقر فكيف لنا، أو للمواطن العراقي البسيط، أن يُنظر خيراً وفرجاً عاجلاً من علمانيين وإسلاميين، مع احترامنا لذواتهم وصفاتهم؟

لسنا هنا في معرض فتح الغنائم القديمة أو الطازجة، بل نشير سرياً إلى أنّ هذه الأصوات المعارضة هي معارضةٌ شكلاً ولكنّها متطابقةٌ جوهراً مع ما يفعله النظام: فانظام يخامر براس الشعب وسلامة البلد ككل، وذلك بسلاح القمع وعائدات النفط - أما هؤلاء «المعارضين» هم يقاترون أيضاً بالعراق وشعبه، ولكنّ بسلاح الأمويكان وأوامهم البرنامجية - وهي أوهامٌ يحدها

من الشمال الوعد الأميركي بـ «إعادة العراق إلى العصر الحجري»، ومن الجنوب الوعد الأميركي أيضاً بـ «الانتقال به إلى الديمقراطية والحداثة».

لقد وضعت المعارضة العراقية التقليدية بيضتها كله مؤخرًا، وفي مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢، تحديداً، في السلة الأمريكية. فرمعت شعار الديمقراطية ومبادئ المواطنة، ولكنها طبقت سياسة توزيع الغنائم والواقع السياسية طائفاً وعرقياً وإيديولوجياً، وأعدت وقتاً وحبراً كثيرين حول ما سُمي «مرحلة ما بعد صدام»، ورفضت الدخول في الكيفية المؤدية إلى تلك المرحلة.

وشرّفت وغرّبت في وثائقها دون أن تثقب حرفاً واحداً عن المأساة الطبقية التي تُلمعن المجتمع العراقي طحناً طوال فترة الحصار.

كما نجح المؤتمرون المعارضون في لندن في تعويم هوية العراق وتشبيحها تماماً، فلم يشيروا إلى مضمون تلك الهوية العربية الإسلامية ذلك أن العرب العراقيين يشكّلون أكثر من ثمانين بالمائة من السكان، كما أن المسلمين من عرّب وغيسر عرب تصل نسبهم إلى أكثر من خمسة وتسعين بالمائة. وقد اعترف أحد مهندسي المؤتمر (حسن علوي، في لقاء مع ANN) بأن كلمة «العرب» زوّدت مرة

واحدة في وثيقة المؤتمر الرئيسية التي تتألف من أكثر من ألفي كلمة، وذلك في معرض ذكر القوميات والأقليات التي تعيش في العراق

وبهذا سجلت تلك الفصائل المعارضة المرتبطة بالمشروع الأميركي قيام الجسد السياسي للخيار الأول، خيار التغيير في العراق بواسطة العدوان الأميركي.

وأما النظام الشمولي فقد واصل عنانته، فرفض أن يُصغى إلى الأصوات المطالبة بتفادي الحرب عن طريق التغيير الداخلي السلمي باتجاه الديمقراطية والراهناء على الشعب ضمن برنامج ذي ضمانات واليات دولية. لا بالراهناء على قوات الأمن والشرطة ومليشيات الحزب الحاكم فكان أن لجأ إلى نوع من العلاج بالصدمات الكاذبة والإعلامية فعلى سبيل المثال، ردّ النظام على المطالبة المستمرة، التي كان قد أطلقها التيار الوطني الديمقراطي منذ بداية التسعينيات بضرورة الإفراج عن سراح السجناء، والمعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المفقودين، بأن أقام ضجة تلفزيونية كبرى أطلق خلالها عدداً من سجناء الحق العام والمُتهمين بجرائم القتل والسرقة، في حين بقي أغلب السجناء والمعتقلين السياسيين في زننازينهم أو نُقلوا إلى أماكن سرية أخرى. وبعد أيام قليلة سرّب النظام أخباراً إلى الصحافة العربية بخصوص احتمال تشكيل حكومة «وحدة وطنية» برئاسة شخصية ديمقراطية مستقلة ومعروفة بمعارضتها للديكتاتورية وهي الكاتب العراقي عبد الأمير الركابي، لكنه راح يسوّف ويماطل، ثم أُلحق هذا الخلف بعد أيام حين لم يجد من يُنقّط الطعّم الذي أقاء فيعود تائباً إلى بغداد.

لقد أراد النظام أن يُستخدَم بعض أو أحد رموز التيار الوطني الديمقراطي العراقي ليكون برغيّاً صغيراً في الماكينة الحاكمة يروج شعار «المعارضة الحكومية» بفشل. لكنه نجح في استجلاب مجموعة صغيرة تسمى «التحالف الوطني» زارت بغداد، وألقت بعض رموز الحكم، وظهرت على شاشات التلفزيون لتكبل المبيع للحاكم ونظامه، فاحتقرت أروافها بسهولة، وكثت عن أن تكون معارضة. بل صارت جزءاً من النظام الشمولي نفسه. وكانت تلك هي المناسبة الرسمية التي وُجد فيها الجسم السياسي الصغير للتيار الثاني، خيار الراهناء على النظام، والذي يُمكن تلخيصه بكلمات قليلة هي «الدفاع عن النظام الشمولي تحت ستار الدفاع عن الوطن».

بين هذين الخيارين، خيار دعاة التغيير بالحرب وتسويق العدوان الأميركي على العراق باسم «الديمقراطية» وخيار التعويل على النظام والانحياز به تحت شعار مضلل هو «الدفاع عن الوطن»، يُلح الخيار الثالث قائماً ألا وهو خيار التغيير السلمي الشامل في العراق، من دون حرب أو عدوان، ويوجد ضمانات واليات أوروبية وصينية وعربية. تبدأ الخطوة الأولى في هذا الخيار بتشكيل حكومة للإنقاذ الوطني برئاسة سياسي عراقي مستقل، وتمثّل في هذه الحكومة جميع الأحزاب والقوى المعارضة ما عدا تلك الأطراف القليلة التي اقصت نفسها

بنفسها حين تحوّلّت إلى جزء عضويّ من العدوان على العراق. وينبغي أن تُشكّل حكومة الإنقاذ ممثلة مؤهلة من المكونات المجتمعية الفعالة في المجتمع، كالكفاء العاشائرية الحرة وغيرها. وتتولّى هذه الحكومة قيادة البلد لفترة محدّدة لا تتجاوز العام الواحد. ويتّبع على برنامجها أن يُنجز إحصاءاً وشفاطاً وموثقاً لسكان العراق. ويجب أن ينتهي العام بإجراء



المعارضة العراقية في لندن (كانون الأول ٢٠٠٢). وضعت بيضتها كلّ في السلة الأميركية

انتخابات شرعية ديموقراطية وتحت إشراف دولي محايدين، يواكبها استفتاء حول موضوع النظام الفيدرالي أو الحكم الذاتي لإقليم كردستان - العراق وسيترك للشعب العراقي، عن طريق صندوق الانتخابات، في ان يقول رأيه في الحزب الحاكم وفي الأحزاب المعارضة، ومن ثم يتم الاحتكام إلى ذلك الرأي بهدف إجراء تسليم سلس للحكم، ينسبقة عفو تشريعي عام

لقد رفع التيار الوطني الديموقراطي هذا الخيار، ولم يقطع حتى مع دعاة الخيارين السابقين ما لم يتوصلوا في تعاملات استيعابية مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، وبالمناصفة، فإن التيار الوطني الديموقراطي العراقي ليس حزبياً، بل هو يعرف نفسه بأنه امتداد جماهيري فضاء يشتمل شخصيات وجمااعات متباينة في تفاصيل برامجها وتجمعها خطوط عريضة مغلقة وقد نشأ هذا التيار في اوساط المعارضة العراقية ونتيجة الغزو السياسي الذي بدأ مع العنوان على العراق سنة ١٩٩١، واستمر بعد إغراق الانتفاضة الشعبية في الدماء ومازال هذا التيار يواصل التبشير بخياره، على الرغم من شدة حالة الاستقطاب السياسية في الساحة العراقية، وعلى الرغم من ضعف الإمكانيات المادية

وفي الختام نقول ان يصير على ان خيارنا ليس خياراً واقعياً وعملياً. لماذا ينبغي هذا الخيار واقصياً وعملياً، في حين نقدر تدمير البلاد والوصول إلى السلطة على جبال من جثث العراقيين خياراً واقصياً وعملياً؟ صحيح ان النظام العراقي وصل إلى درجة الشمولية المطلقة حين أعلن عن فوز رئيسه بنسبة مائة بالمائة من الأصوات، ولكن الأنظمة

الشمولية الأخرى ليست ملائكة. ولو شئنا تربيط الأجواء لفلان إلى الفرق بين النظام الأول والأنظمة الأخرى قد لا يتجاوز الواحد في المائة لماذا لا الرؤساء العرب عادة يفوزون بنسبة ٩٩/ تقريباً، وأما الرئيس العراقي فقد فاز عليهم بفارق صغير لم يتجاوز الواحد بالمائة؟

جنيف

علاء اللامي

فصاح وناقد وباحث عراقي. يقيم في حديف



من أجل إعادة تأسيس للحركة الوطنية العراقية المعاصرة:

التيار الوطني المعارض ومتغيّرات اللحظة الراهنة

عبد الأمير الركابي

في الدرجة الأولى، إلى حدة الاستقطاب العالمي الناشئ خلال هذه الفترة، وإلى طغيان منطق العدوان الأميركي من جهة والنظام العراقي من جهة أخرى.

فلقد أريد لظاهرة التيار الوطني العراقي المعارض أن تُدرج في السياق السائد، وتُعتد من أن تُخرج عمّا هو متعارف عليه. وكان للشغل الذي يزكي هذا المنص هائلاً على كل الصعده، وبالأخص على صعيدي السلطة والمعارضة. لا بل امتدّ نفوذ الماضي حتى داخل التيار الوطني المعارض نفسه: فمن كان بمقدوره أن يثبّع قوى تنتمي إلى الماضي من أن يكون لها حضور وسط تيار المستقبل الذي يجاهد ممانداً الوقائع وساعياً إلى خرقها؛ لقد حدث هذا بالفعل، ووجدت في ذلك التيار قوى تنتمي فعلياً إلى السقف الذي تمثله السلطة. ولما كانت اللحظات الانتقالية، وتلك التي تشهد اهتزازات كبرى في الثوابت والقيم المتعارف عليها، تفكرى الشرعيات التاريخية من خلال الأشخاص في حال سقوط الأفكار والممارسات، فإن بعض تلك القوى المندمجة في التيار الوطني المعارض ظلت تعاند محاولة انتزاع التمثيل الوطني باسم بعض من شرعيات حزبية وبهايا تاريخ بغض النظر عن التباس وقابلته للمحاكمة. والنتيجة التي تخضع عنها هذا المظهر غير الضروري تمثلت في المزيد من تعقيد الموقف، خاصة على صعيد تسريع عملية التمايز وصفاً لملامح التمثيل المطابق للحظة.

في المستقبل فقط، سوف تُراجع هذه اللحظة من لحظات التاريخ. ليُظن فيها من زاوية ما إذا كانت تستحق أن تعامل كحظة فاصلة وتصميمية أم أنها كانت مجرد ظاهرة عارضة. وعندها سيكون أولئك الذين خمنوا الرأية بأمانة وغشروا عنها بأكبر قدر من الصدق قد اجتازوا امتحانات لم يجتازها ريمًا

المؤسسون العراقيون الذين وسّعوا في عشرينيات القرن الماضي الأسس التي قامت عليها الحركة الوطنية العراقية المعاصرة في طورها الأول. ولا داعي هنا لأن نعدّد الفوارق التي تُحسب لمصلحة ذلك الرعيل الأول، من قبيل وضوح المعركة الوطنية ضد الاستعمار. أو من قبيل الاستقطاب العالمي بين المسكر الاشتراكي والمسكر الرأسمالي - وكلها عوامل كانت تثقل من

في عام ١٩٩٠ ظهر التيار الوطني العراقي المعارض بناءً على متغيّرات كانت تُدّر بتبدل جوهري في كل ما عُرف عراقيّاً قبل هذا التاريخ من أفكار وممارسات أُنسجت بها حركة التحرر الحالية. ومن ثم إجماعيّ الإيديولوجيات وممارسات الأحزاب والقوى التي كانت قد تأسست بعد عشرينيات القرن الماضي. ففي ذلك

الوقت (١٩٩٠) كانت

هناك أشياء قليلة قد

بقيت ثابتة كأنها لا

تتغير، مثل الوقوف

ضد العدوان الأميركي

والموقف من قضية

الدكتاتورية غير أن

التاريخ والتدفقات

اللاحقة سوف تجد

في ممارسات هذا

التيار وأفكاره أوسع

ما يُمكن من المحاولات

للإجابة الشاملة عن

أهم التساؤلات النظرية

والسياسية، ولكن مع

أقلّ مما يُمكن من

القدرة على لفت

الانتباه واكتساب الشرعية: فبعد أكثر

من اثنتي عشرة سنة من وجوده هذا

التيار لم يُعرف على نطاق مناسب أو

يُحترف به كما يستحق. ويعد ذلك،



المشروع العملي الوحيد التغيير من دون حرب. رحمة بضمحايا الحصار من الأطفال وغيرهم

الأثار المعقّدة لانتشار الأفكار العصرية في البلدان المتخلفة. كما أنّ الخصائص والتاريخ الوطني السابق على مجيئ الاستعمار الإنكليزي كانت تحتوي عناصر ثورية قويّة تابعة من التكوين المحلي. الأمر الذي يساعد على منح القوى العصرية الناشئة دفقاً واستمراريّة كانتا مثار دهشة دائمة وحتى على صعيد الخلفيّة النظريّة فإنّ العراقيّين زجّوا أباءً محليّين، مثل الزعيم الوطني الكبير جعفر أبو التمن، واستطاعت تلك القوى الناشئة عند الضرورة أن تستعير تجارب وافكار عصر النهضة الفكرية العربية التي انتعشت في مصر وساحل الشام ولكنها كانت ضعيفة تماماً في العراق ليس من تقصّر يمكن الاستدلال عليه في المواقف المخطفة للتّيار الوطنيّ للاستعداد على الطور الأول من تاريخ الحركة الوطنيّة العراقية المعاصرة، التي كانت وما تزال في أزمة ولكنّ هذا الجانب كان حاسماً من الناحية الموضوعيّة البسيطة، بقدر ما كان غرضيًّا. وفي حالّتنا كان العدوان الرامن والتفافم الذي عاشه العراقيّ قد القى على البنية الوطنيّة العراقيّة تحديّاً تاريخيًّا ورُبّما كونيًّا. فهذه البنية مضطّرة اليوم إلى أن تقدّم أجوبة عن تحدّ هائل تواجهه البشريّة كلّها بينما هي - أي البنية - موجودة في المراسم الأولى من دون اختيار منها أيها وحيدة، إذ انهضت كلّ أشكال المساعدة التي كان يتلقاها الرّوادّ الأوّل في عشرينيّات القرن الماضي؛ فاليوم لا قوة للأفكار الاشتراكيّة والتحرّرية، وتدهورت مصدقيّة أفكار النهضة العربيّة وتراجعت جدواها. وهذا يعني أنّ المجابهة الحاليّة ليست أقلّ من بدر على ورقة بيضاء

ولعلّ هذا هو التحديّ الأوّل للوطنية العراقية بما هي عليه اليوم، بعد أن كانت في الماضي ميّالة عند الضرورة

إلى الاستعارة من غيرها. ولا مَهْرَب، والحالّة هذه، من البحث عن خاصيّات ما ذار بعركونيّ تُستحضر من التاريخ العراقيّ. فهل العراق بلدٌ مؤهّل لأن يقدّم أجوبة من هذا الصنف الشامل والكونيّ؟ نعم إنّه كذلك، وعليه أن يكون مؤمناً بأنه يستطيع اليوم أيضاً أن يكرّر قوّة الإبراهيميّة والتكنولوجيا الأولى وما لا يحصى من الإشاعات القديمة والبسيطة. إنّ كلّ ما يحتاجه هو أن يوسع تصوّراته، ويخلّص تماماً من الأطر والقيود التي تتحكّم بتفكيره نخبته نتيجةً للعادة والعجز

إنّ أعضاء التيار الوطنيّ المعارض، الذين يولّجون المشكلات اليومية باعتبارهم سياسيين ذوي مهمات، يُشيرهم على قول أراء محدّد تُصلّح للتعامل اليوميّ، يتكلمون أنّ الصراع الفعليّ يدور في الأصل على اكتساعات الشرعيّة، أي على إحلال منظور مناسب للحظة محلّ منظور تمثله العشرات من القوى المتزاحمة للراكية بعضها فوق بعض. وعلى هذا الصعيد كانت تؤسّس سلسلة المواقف المعروفة المُساندة للعدوان وللتمدّخ الأميركيّ في شؤون العراق، والرافضة للحصار ولخديعة الفصل بين الوسائل والأهداف، والمتنبّية لبدائي التغيير السلمي الشامل بدل شعارات الانقلابات العسكرية والاستعانة التدميرية بالاجنبيّ

واليوم، مع اقتراب الحرب، فإنّ المشروع الوحيد العمليّ الصالح للتداول والتنبّئ إنّما هو مشروع «التغيير من دون حرب»، والدعوة إلى قيام حكومة إنقاذ وطنيّة انتقاليّة تشارك فيها القوى الأساسيّة وتُفضي إلى قيام عراق دستوريّ خلال فترة لا تتعدى العام الواحد. هذا المشروع، الذي تمّ طرحه من قبل التيار الوطنيّ الديمقراطيّ المعارض منذ شهر تموز (يوليو) المصمر، أصبح مقبولاً وتبنّاه القوى الكرديّة. كما صرّح بذلك مؤخراً حلال الطالباني وهو رؤية تستحقّ أن تتبناها كلّ القوى والدول المتضرّرة من العدوان على العراق عربيّاً وإقليميّاً، فضلاً عن فرنسا ومجمل أوروبا وروسيا والصين، الأمر الذي يوفّر ليّةً دوليّةً وفصائلاً ضروريّة تحفّظ هذه العمليّة وتوفّر تغييراً سلميًّا يُبعد شيخ الحرب عن المنطقة والعالم، علماً أنّ الولايات المتحدة ذاتها تعاني مآزق فقدانها للبيدول وتُحتاج بفعل ضفامة مصالحها الاستراتيجية في العراق إلى استقرار يُقوّب الحرب

إنّ ذلك كلّهُ هو ما يجعل الحلّ الذي يتبنّاه التيار الوطنيّ المعارض قابلاً للتفديّد أكثر من أيّ حلّ آخر، برغم ما تحيط به من عقبات ومصاعب تبدو الآن كبيرة. هذا ناهيك عن أنّه الحلّ الوحيد الذي ينطوي على مغزى وطنيّ، ويستجيب لضرورات ما مهروب منها مثل مسألة الانتقال إلى المشاركة السياسيّة وزوال الدكتاتورية

حين يُحضر الوجهان - العمليّ المباشر أي السياسيّ، والفكريّ للنزاع - بالسوية نفسها، ويتكرّران من نمط ريسديي الحقائق التي تشير إلى المستقبل، فإنّ ما يُحدّث سيكولوجيّاً انتقالاً تاريخيًّا، وسُسمّع في الأرجاء أنفام الانقلاب الكبير. هكذا يبقّ التاريخ أبواب الأمم

باريس

عبد الأمير الركابي

كاتب عراقيّ يعيش في باريس وهو أحد رموز التيار الوطنيّ الديمقراطيّ المعارض تسرّب اسمه منذ شهر مرشحاً محتملاً لرئاسة حكومة إنقاذ ومصالحة وطنيّة في العراق.

أيكروهون صدام حسين أم العرب والمسلمين؟ رهاب العرب والحرب على العراق



غادة الكرمي

للإدارة الأميركية، أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى تفويض من الأمم المتحدة من أجل شن الحرب على العراق، وأنّ المثقّنين عن الأسلحة العراقية يضيّعون وقتهم

إنّ الدوافع الحقيقية للهجوم المخطّط له على العراق، بغضّ النظر عن حشد كبير من التصريحات والتوقعات والتحليلات العلنية، مازالت مريكةً وغامضةً فعند كثير من العرب يرون فيه مزيجاً من المآزرات الشريرة للسيطرة على نفطهم، والاستعمار الجديد لمدانهم، ومكانة إسرائيل التسلّطية صحيح أنّ كثيراً من هذا التفكير يؤرّج في الغرب إلى مجلس العرب بنظريات المؤامرة، ولكن هناك من دون شكّ ثيمةً معادية للعرب تشرّج في مجمل السّجال الدائر حول العراق. وهذه الثيمة هي من الانتشار بحيث تبدو للوهلة الأولى غير قابلة للتصديق، ولكنّ الواقع هو أنّ هناك عنصرية عميقة وغير واعية تشيخ كلّ بعد من أبعاد السلوك والتصرفات الغربية إزاء المسألة العراقية... ومن ثمّ إزاء العرب عامةً فتحةً ثلاثاً مذهلة بين الوضع إزاء العراق اليوم من جهة، وأزمة السويس عام ١٩٥٦ والعرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧ من جهة ثانية

كنت في بريطانيا آنذاك، وأذكر أنّ جمال عبد الناصر كان هو الوجد الأبرز في أذهان البريطانيين، وكانوا يُشبّهونه دائماً بهتلر ويمدّونه شيطاناً والعدو رقم ١ للغرب. وكان العرب بأجمعهم مستهدفين بفجاجة في كاريكاتورات وإصناف عنصرية واضحة كانوا يصوّرون على أنّهم جنّاء، وكذّابون، لا يثقي الوثوق بهم قط. في السبعينيات فاقمت من هذه التشنّجات صورة العرب بوصفهم إرهابيين (كما في حالة الفلسطينيين) أو مقامرین أغنياء وفاسدين أو أزياء نساء (كما في حالة عرب الخليج) اليوم لم تعد هذه النزعة المعادية للعرب بهذا الشكل العلني مقبولة في بريطانيا، ولكنّها لم تندثر، بل راحت تأخذ اشكالاً أكثر رهافةً إذ ثمة اليوم وعدٌ جديدٌ يُبغّي مهاجمة، هو صدام حسين ولما كان معهما بهلرناك كثيرة ضدّ شعبه وضدّ جارته الكويت فقد صار هو البديل المثالي للهجوم من قبل الساخطين، والسذج سياسياً، والعنصريين المعادين للعرب بشكل خاص، وإذا لم يعد ممكناً

في الوقت الذي تتواصل فيه بلا هوادة التحضيرات الغربية للحرب على العراق، بدأ أكثر العرب يشعرون أنّ ما يجري ليس هجوماً على العراق وحده بل على الشعب العربي نفسه. والعرب الذين يقعون ضارح هذا الشعور الإجماعي هم الذين يشكّون أنّ أيّ شيء أفضل من نظام صدام حسين، وأنّ الولايات المتحدة وحدها تستطيع

إزاحته، والحق أنّ من الصعب أن نفكّر التصميم الأميركي على خسوف هذه الحرب مهما حدث والتحضيرات العسكرية الهائلة في الخليج تتراكم برغم تدخل الأمم المتحدة، وبرغم المعارضة الرسمية والشعبية، وبرغم براعة العراقيين من جهة وتجاوبهم من جهة ثانية اللافت أنّ الولايات المتحدة تبدي استعداداً لممارسة الديبلوماسية إزاء

حالة أشدّ خطورة بكثير، هي حالة كوريا الشمالية. وهو ما لا يُشكّن التفكير فيه في حالة العراق. وقد أُنكّن ريتشارد بول، المستشار الأعلى



أهذه حربٌ على «صدام»، كما يسمّيه الغرب، لم على العرب والمسلمين، (كاريكاتير رسم كوريكي ترينيداد «أهذه مغز»)

لهؤلاء أن يعبروا عن احتقارهم للعرب بوصفهم دون الغربيين منزلة، فقد بات بمقدورهم الآن أن يعبروا عن هذا الاحتقار من خلال هجومهم على شخص صدام. وهذه الهواية الجديدة أجهزت رسمياً منذ عام ١٩٩١ حين كلف صدام حسين عن أن يكون مفيداً للولايات المتحدة، فغداً بلده العراق «هدفاً مشروعاً».

وإذا النسق المعادي لصدام حسين أثناء التحضيرات لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ومنذ ذلك الوقت راحت أميركا وحلفاؤها الغربيون يصورون الصراخ بشكل عبثي، وكأنه حرب ضد رجل واحد هو صدام حسين، الذي يبدو واقفاً في فراغ لا يظهر فيه ٢٢ مليون عراقي على الإطلاق بل إن اسم العملة العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١، أي «عاصفة الصحراء»، ساعدت في تعزيز هذا المفهوم عن الأرض الخالية من سكانها. والمضحك أن الزعيم العراقي يُشار إليها دوماً باسمه الأول، لا تحبباً بالطبع وإنما للحظ من منزلته، إذ ليس ثمة رئيس آخر لدولة ذات سيادة يُشار إليه من قبل الغرب على ذلك النحو (صحيح أن الغرب يسمونه «صدام» هم أيضاً، ولكن الأسباب مختلفة فهذا الاسم نادر من بين الأسماء الشخصية، ولذا يُمكن أن يكون اسم عائلة. وهذا لا يتضمن أي قلّة احترام، كما هي العادة في الغرب). علاوة على أن اللغة التي تُستعمل في الحديث عنه تعزّز قلّة الاحترام هذه: «ما فعلناه هو أننا أعزنا صداماً بقوّة إلى قصصه»، «هو يُكلم ما يجب أن يُفعل» (طوني بلير ١٩٩٨، ص ٢٠٢)، «صدام في قنينة» (نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، ٢٠٠١) والحال أن الثغرات المصنّعة بالزعيم العراقي سامةً وحادةً إلى

درجة أبلسه. لقد اختفى من النقاش، منذ زمن طويل، أي إشارة إلى من يكون الرئيس العراقي حقاً. رئيساً محلياً ثانوياً – وإن يكن وحشياً وقاسياً – وديكتاتوراً من العالم الثالث على غرار آخرين كثيرين من قبله.

لا غربة أن يتم في هذه السيناريوهات تجاهل الشعب العراقي، وهم الضحايا الحقيقيون للعقوبات الغربية الوحشية ضد صدام حسين. فلا يُذكر لأحاسيسهم ومعاناتهم وربغاتهم، إلا حين يكون مفيداً من الناحية السياسية تبني الغرب لهذه الفكرة العراقية أو تلك كشيعة جنوبي العراق والاكرد. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ سيكون جائزاً تسفير العلماء العراقيين وعائلاتهم المباشرة إلى خارج العراق لتحقيق معهم، كما لو كانوا أشياء بلا حياة. وهذا يتجاهل حقوق ورغبات الأشخاص المعنّين، ويتجاهل أيضاً حقيقة هامة وهي أن العائلات العربية عائلاتٌ متقاربة تقليدياً. ففقراد العائلة المباشرة ليسوا إلا جزءاً من كل أضخم بكثير، وكلهم مهمون واحدٌ بالنسبة إلى الآخر، وإذا لن يقبل أي عراقي أن يُخضع لأي إجراء قد يسبب خطراً على عائلته الممتدة. غير أن الولايات المتحدة تفكر في إصدار مذكرات استدعاء تطالب بوجههم خارج العراق.

بالنسبة إلى العرب فإن القرار ١٤٤١ غير المسبوق في قساوته يستدعي – في أقل تقدير – صورة معلم مدرسة سادي من منظمة الأمم المتحدة يتكلم تلميذاً عراقياً صلّ سواء السبيل وفي الوقت نفسه يذلت جهود غربية حثيئة لتلميع المجموعات العراقية المعارضة – مع أن هذه المجموعات معروفة بتشتتها وتذبذبها وانقسامها – من دون أدنى اهتمام بشريعيتها داخل العراق أو بقبول الشعب العراقي لها. لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من أن تدعّم مؤتمراً كبيراً للمعارضة العراقية عُقد في لندن في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ من أجل فصل استراتيجية مستقبلية لعراق ما بعد الحرب. وقد تحكّمت تقارير من داخل هذا المؤتمر عن شجارات ومناكسات تألفت بين المجموعات الضمسين أو ما يُقرب من ذلك العدد، في حين كان المبعوث الأميركي هو الذي يأخذ القرارات الفعلية في لقاءات خاصة على هامش المؤتمر.

وبالمثل، فإن التخطيط للحرب على العراق وما بعدها غير معني – لقساوته – بتبعاتها البشرية فالدول العربية التي اعتبرت ضرورية لنشء الحرب أجبرت دوماً رحمة على الإنعاز للخطوة الأميركية. بعض النظر عن آثارها في الشعوب والحكومات العربية. وهكذا دُعي الرئيس السوري إلى زيارة رسمية هي الأولى من نوعها إلى بريطانيا، وهدفها مروج ترغيب وترهيب وجاءت رشوة المشاعر العربية على شكل حملة «سواء» وهي حملة إزاعية أميركية بالغة العربية أنشئت مؤخراً وتُستهدف جذب الناشئة العرب إلى وجهة النظر الأميركية.

وفي لندن استضاف طوني بلير مؤتمراً عن فلسطين هذا الشهر (كانون الثاني) قبل العدوان المفترض على العراق. ولكن أيّاً ما كانت قيمة هذا العمل، فإن المرء يُشتبه في أنه رشوة أخرى للعرب ومناورة لضمان موافقتهم على الحرب ضد العراق. وهناك حديث علني عن حكم أميركي انتقالي في العراق بعد السقوط المتوقع للنظام الحالي وبعد فرض قيادة يُمكن أن تُشتت من تلك الأحزاب العراقية المعارضة التي لا يمكن الاعتماد عليها. ومع اشتداد التحضيرات للعدوان على هذا البك العربي توأصل الولايات المتحدة بعضاً السافر لمحور العرب الأكبر، إسرائيل، من دون اعتبار لحساسياتهم أو لعاناة الفلسطينيين.

قد يُقال إن هذا كله لا يعدو أن يكون دليلاً على ما تقعله دولٌ أخرى عند الحرب. ولكن يُصعب للعرب أن يروا في ذلك إلا تليداً للاستعمار الغربي في منطقهم. وفي أساس هذه التحضيرات تجاهلٌ عنصري لحاجات وأمال الشعوب الأصلية التي لم توجد في رأي المستعمرين إلا بهدف استغلالهم والتلاعب بهم متى شاؤوا. فاعتبرت حياتهم بلا قيمة، وحضارتهم دونية. والحق أن تاريخ العراق البكر تحت الحكم البريطاني في عشرينيات القرن الأول، حيث سُحقت المعارضة الشعبية دون هوانة بالقوّة العسكرية، واستُخدم ضلماً غار

الخريل، لهُوَ تذكيرٌ حيٌّ بِذلك فغي
مراسلة رسمية عام ١٩٦١ كُثِبَ
ونستون تشرشل، وكان آنذاك وزيراً
للاستعمار، ما يلي: «أؤيدُ بشدة
استخدامَ الغاز السام على القبائل غير
المتحضرة» وبعد فترة أضاف أن
الغاز الذي استُخدم ضدَّ المتحرّكين
العراقيين ذو «أثار معنوية ممتازة»
كما أن خلق إسرائيل عام ١٩٤٨
خلالاً لإرادة الشعب صاحب الأرض
مثالٌ عريقٌ آخر. وكان وعدٌ بلفور عام
١٩١٧، الذي عبّد الطريق إلى استعمار
فلسطين، قد حصّنَ الغالبيةَ العربيةَ في
خانة «الجياليات غير اليهودية». وهذا
الاحتقار للشعب الأصلي هو الذي هيأَ
المسرع للاحتلال اللاحق الذي قام به
اليهود الأوروبيون لفلسطين

إنَّ تصميم الولايات المتحدة الحاليّ
على شنّ حربٍ مدسّرة ومن دون أيّ
استفزاز مسبق، وإنّ تلاعباتها
ومكائدها السياسية، لتُذكّرُ بذلك الإرث
الكولونياليّ القديم. فالصالح أن
المنصورية المبطّنة في جميع تلك الأقوال
والأفعال تُتبع من ثقافة معادية للعرب
في الولايات المتحدة، قويت بعد ١١
أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، وترسّخت مع
مضايقة العرب هناك وسجنهم دونما
محاكمة في للسجون الأميركية. بل
حين لجئَ المشأّت من الحرب دسوة
السلطات الأميركية إلى تقديم أنفسهم
للاستجواب، عمدت هذه السلطات إلى
توقيف كثير منهم فوراً وإلى اعتقالهم
بلا محاكمة

هذا وقد أنتجت هوليود أفلاماً عديدةً
معادية للعرب بشكل صريح، وأبرزها
«أكاذيب صحيحة» (١٩٩٤) الذي
يُصوّر مجرمين إرهابيين عرباً يُقصّصون
مدّاً أميركية. وهناك ما لا يُحصى من
البرامج الإعلامية والصّور المتحرّكة
التي تصوّر العرب بطرق عنصرية
سافرة، ولكنّها مع ذلك لا تُخضع
للعقاب

لذا نظراً لغرام العرب بالعرب، ولأسيما بالولايات المتحدة. من المهم أن نكون على وعي بهذا
المنافخ للمادي للعرب (بملاحظ أنّ جزءاً من هذا العداء يتقاطع مع العداء للمسلمين أيضاً). فهذا
المنافخ تحديداً هو الذي يُسمَح بقتل الفلسطينيين بمعدّل ثلاثة أشخاص كلّ يوم في أرضهم،
فيُذكر ذلك في خبر ثانوي، أو لا يُذكر قط في نشرات الأخبار الغربية. وهذا المنافخ هو الذي
سيجعل شنّ حربٍ على العراق أمراً ممكناً، بل ومقبولاً (في نهاية المطاف) من قِبل قادة الغرب
وشعوبه

لندن

غادة الكرمي

كاتبة وأكاديمية فلسطينية. تعيش في لندن. صمّرت مدكراتها مؤثراً وعولها بضاً عن فاطمة، ع.
مشاروات فيرسو



عراقنا في العراق:

المثقفون الأميركيون خدّلوا الشعب العراقي!

رومي ماهاجان

البالغة الخطورة وكيف يحدث أن هذه الفئة التي منحها المجتمع الأميركي إعفاءً فريداً لكي تُفصّل حدود القوة، وتضعها موضع استجواب، تتبني بجلال وإطلاق عقلية الاقواء، وفيهم: كيف يُحصل أن هذه المجموعة التي أعطيت نرف أن يُعَمَّق لها المال لكي تُعَلِّم القوة إلى حد أنها لا تفكر إلا لماها باسمور باللغة الأصميّة، وحين تُتَّخِط في إبداء رأيها تُبَدِّيه إلى جانب نظام القوة لا هذه؟

ثمة بلا شك عدّة أسباب واضحة لهذه الالتقاء بين المثقفين ونظام القوة، ومنها: تقاسم المصالح الطبقيّة بين الأغنياء والمثقفين الذين يتفاخسون أجوراً عاليةً والجهاز التقنيّ للتربويّ الذي يتقاسمه الفريقان أيضاً ويستفيدان منه؛ ومأسسة الإنتاج الثقافيّ في الجامعات؛ واستئجار البرج العاجيّ (بتعمير أحد الكتاب) من قبل المصالح الحكوميّة والشركات. ومع أن هذه العوامل حين تتضافر تشكّل سرطانياً مرضاً، فإنني أعتقد أن هناك مرضاً أعمق في الحياة الثقافيّة، ألا وهو الانفراق الكامل ما بين الإنتاج الثقافيّ والمسؤوليّة الثقافيّة حيال المجتمع - وبخاصّة في ما يتعلّق بأمور العدالة فالثقفون، إجمالاً، لا يُتَّجِن عَلمهم وفي فئهم مجموعة من المعايير الأخلاقيّة، ولا هم يُصاحسون على أساس علاقة ذلك العمل بأيّ مجموعة من المبادئ الأخلاقيّة ولا بأيّ مفهوم للمسؤوليّة بل إنهم، إجمالاً، لا يُبَيِّنون مسؤوليّة تجاه مهنتهم ذاتها، فهم، ببساطة، لا يقومون بعملهم في حدّ ذاته، ومن ثم لا يستحقّون أيّ إعفاء من التقدير ومع أن بعض المثقفين يستحقّون فعلاً إلى التفوق، إلا أنه تفوقٌ مُصَافٍ، «تفوقٌ لا توفّقه أعياء الأخلاق (وهنا قد يتذكّر المرء جماعة شريرة من البشر - وأقصد النازيّين - سَعَوْا، هم أيضاً، إلى «التفوق» ولكن على حساب ضحايا لا يُحصّون، ولم تلك الفئات المثقّة من الكلام في الدفاع عنهم إلا قليلاً).

لذا لا غرابة أن الطبقات المثقّة في كثير من بلدان العالم قد خدّلت الشعب العراقيّ وهذا لا يصحّ في أيّ مكانٍ صبيّته في الولايات المتحدة، التي هي البلد المعنويّ على العراق ولكنها أيضاً

إن تجري، العقل، ذلك التحزبي، الذي يُسمّح للطبقات المثقّة بأن تُنتج أعمالاً دالّة العمق ويُسَمِّح لها في الوقت نفسه بالتسلّخ عن أيّ إحساس بالمسؤوليّة الثقافيّة إزاء قضايا العدالة والسلام، هو بلا ريب كحايّة هذا القرن، فلماذا، وكيف يُشَدَّد أن من يستطيعون إنتاج تفسيرات بارعة لنصوص غامضة، ولكنّها هائلة، ويستطيعون كتابة مجلّات علميّة ضخمة ومفصّلة، ويستطيعون أن يُكسِّفوا أكثر التمانّلات المحيرة في الرياضيات المتحضرة، هؤلاء أنفسهم يتكشّفون عن ضحالة عميقة بل وعن بلاهةٍ ورجعيّةٍ عميقةٍ إزاء قضايا العدالة والسلام

والأوضاع الإنسانيّة؟ لماذا يُبدون من كانوا من الرّيادة بحيث اختاروا أن يُصرفوا سعادة عمرهم في مُشدّات المعرفة ميولاً محافظةً جداً حيال الأمور



حتى بابا نويل ضدّ الحرب على العراق (أوكلاند، كاليفورنيا، ١٠ ديسمبر). فحين للثقفون؟

موطناً طبقه من المثقفين الذين لا يشتغل انشغالهم عن الإجماع المساند إلا اختصاراً دنياً عليهم غير أن المؤسف أن حظوظ نجاح انشقاقهم هذا هي أيضاً قليلة لأن فلاتن منهم فحسب عارضوا باكراً بما يكفي، وبالحساس الذي يكفي، لوقوف العدوان الأميركي الذي يتم باسمهم

نعم، لقد خذلنا الشعب العراقي عدة مرات. خذلناهم حين وقفنا جانباً وبسببنا لحكمونا بتقديم الأسلحة والدعم لحكومتهم الطاغية. خذلناهم حين سنح بوش الأب من أي مفهوم للديبلوماسية، فخصصهم في يدهم وحفلهم وملاجلهم خذلناهم حين خصصهم كليتوتن خذلناهم، وما زلنا نخذلهم، حين فرضنا ومازال نفرض على بلدكم عقوبات شاقّة وموتية وما نحن نخذلهم سجناء حين نستعبد حكومة بوش الابن لنزهرهم مرة أخرى أيئبني ان يستمر هذا؟ أيئبني ان يحط المثقفين من التقاليد الطغمية للخطاب الثقافي الثوري بأن يواصلوا التحلي عن مسؤولياتهم الثقافية والأخلاقية؟ أيئبني لهذا التجزئ، اللعين لعقل المثقف ان يستمر بكامل قوته؟ أيئبني ان يبقى المثقف غير فعال في احسن الأحوال، وضالاً ضلوفاً رهيباً في الظلم في أسوأها؟

إن الجواب يتغن في دمج المسؤولية الأخلاقية والثقافية بالإنتاج الثقافي والنشاطات التي يضطلع بها المثقفون بوصفهم منتجي خطاب، بوصفهم أيضاً مواطنين مسؤولين كما هو مفترض. وهذا يبدأ بممارسة مسؤولية طرح الأسئلة باستمرار، ومهاجمة الأطروحات الخروا التي يفتخرها القوياء، وتحاشي التفكير السهل عمداً، إنه، باختصار، يبدأ بأن يكون المثقف مثقفاً ولكي يؤدي المثقف «وظيفته» فإنه يتدر به، على الأقل، أن يبدع خطاباً حقيقياً يستجوب القوة بدلاً من أن يمثل أخطاها.

وتعزز عملية استرداد الفضاء الثقافي هذه بفضل عملية نشطة وإيجابية من تطهير الإنتاج الثقافي بالمسؤولية الأخلاقية وتطوّر تلك العملية أيضاً بفضل توزيع الإنتاج الثقافي بالنشاط السياسي، بحيث يتغير في العملية الثقافية ما أدرك وشكل داخل بوقنة النشاط السياسي الجذري، وحيث يؤمّن هذا النشاط بدوره بفضل انكباب المثقف على عمله وتأثيراته في «كرسيه» ذي الزراعتين، وكلّ ذلك يتطلّب من المثقف أن يتّلع من القالب البروكستيري الذي صنعته مؤسسات القوة ووضعت فيه هو وفكره وأفعاله

إن الحرب الوشيكة على شعب العراق تقدّم حالة اختبار ممتازة لإيجاد المثقف الحقيقي وهذا صحيح إن لم يكن لشيء إلا بسبب الحرّك الهائل في الأطروحات الصادرة من واشنطن، وبسبب الكذب المسافر لبوش وشلّبه بكلّ من يفكر، ناهيك بمن يتّلع له أمثال لكي يفكر، يستطيع إن استخدمت ذرّة من نكاته إن يرى ما يحدث حقاً، وهو أن الحكومة الأميركية مصممة على ضرب العراق، أامتلكت الحكومة العراقية أسلحة ماز شامل أم لم تمتلك، ماياً تملح الحقائق، وأياً كان ما سيفعله صدام، وأياً كانت البراهين أو قلّة البراهين القمّة، فإن بوش يخطّط لفسر العراق وهذا بيّن أن النطق الذي تقدّمه الإدارة الأميركية إنما هو برهنة دعائية سافلة مضح، لأن كل ما يسعى بالقاش «الديموقراطي» ليس فارغاً فحسب بل هو محقّق أيضاً بحصيلة لا مفرّج منها وهي قصف العراق وهذا يجب أن يجعل المثقف يرتعد: ذلك أن الأطروحة التي تقود إلى الاستنتاج نفسه في كل مرة، وبغض النظر عن طبيعة البرهنة، هي أطروحة كاذبة من الناحية الثقافية وإن المرء ليأمل، رحمة بالشعب العراقي، أن يبدأ من يزعمون أنهم باهتون عن الحقيقة ويستؤمن أنفسهم «مفكرين» بالبحث فعلاً عن الحقيقة

إن الطبقات المثقفة في الحملة، عارٌ فهي لا تقتات من أجل العدالة، وإنما هي شلّة مغرورة من الباحثين عن إبقاء الوضع على ما هو عليه والمفارقة الساخرة للقصوى هي أن الناس العاديين الذين تخشعهم الطبقات المثقفة كثيراً ما يزيّن الأمور بطريقة أوضح من المثقفين، ويتصرّفون على نحو أعمق وأكثر أخلاقية

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الأخيرة عن كيفية صيرورة المثقف إنساناً شريفاً مفكراً، وهي أن عليه أن يتّلع شيئاً من الثقافة الشعبية المحترقة التي لا يُشار إليها عادة إلا بوصفها مادة للتندر في سهرات المثقفين، لطالما قلتُ إن العلوم الاجتماعية، كبرقّة أكاديمية، تتخلّف في تحليلها للمجتمع بعقبتين على الأقل عن الأدب (كادب غاليانو مثلاً) وبالمثل، فإن الحركات الاجتماعية شقيق المثقفين بلشواط في ما يخصّ قضية الحرب القائمة على العراق. ويحسب نوم تشومسكي، وهو مثقف حقيقيّ وناشط أخلاقيّ

«هذه المرة هناك احتجاجات حتى قبل أن تبدأ الحرب ولا أستطيع أن أتذكر في تاريخ أوروبا بأكملها، ولا في تاريخ الولايات المتحدة، حصول احتجاجات بأي درجة كبيرة قبل وقوع الحرب، وأما الآن فانت أمام احتجاج هائل حتى قبل بدء الحرب وهذه تحية عظيمة إلى التغيرات التي طرأت على الثقافة الشعبية في البلدان الغربية خلال الأعوام الثلاثين أو الأربعين الأخيرة، إنها ظاهرة حقاً، وستكون ظاهرة أكبر وجديرة بالثناء إن تنصّب الفئات المثقفة إلى حلبة الصراع وتُعمل على منع العدوان الأميركي: صحيح أن الحركة المناهضة للحرب في الولايات المتحدة لم تبلغ مرحلة التضخ بعد، غير أن بعقدو المثقفين – بل من واجبهم – أن يأخذوا دوراً هاملاً في إضاجها. على المثقفين أن يشكّلوا بوصلة أخلاقية في عملهم من أجل أن يكونوا مواطنين مسؤولين في احسن الأحوال، ومن أجل تأدية وظيفتهم على الأقل ومع أن عليهم في عالم معقول أن يقفوا النضالات ضدّ الحرب ومن أجل السلم والعدالة، فإن المطلوب منهم على الأقل هو أن يسهموا في النضال على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع إن ضحايا وكونوا عقليّ ورضائنا الذاتي يحتاجون إلى أن تكون أشدّ يقظة بكثير

تكساس

رومي ماهاجان

مؤلف هندي «عظماني» ناشط في الحركات المناهضة للحرب، والرافعة للعقوبات على العراق

دعاة السلام في مواجهة أمراء الحرب: ال«لا» التركية الصعبة للحرب



موجي غورسوي سوكمان

الكلماني، في أن تثبت أن ميلها أوروبية أكثر منها إسلامية. كما أن هذه الحكومة تعي تمامًا، بل ويجري تنكيرها دومًا بالمصاعب الاقتصادية التي ستواجهها إن لم تسائر مخططات الحرب الأميركية ضد العراق. ولكن إذا واصلت الحكومة التركية خرق الوعد التي قطعتها لناخبها فقد تثمهم بأثقال «التقية» ضدهم، وهذا قد يقضي على عملها السياسي الذي لم يمضِ إلا وقت وجيز على ازدهاره. وفي خضم هذا التوازن الدقيق يحاول الحزب الحاكم في تركيا أن يقرر أي دور ستلعبه البلاد في الحرب الشبيكة على العراق.

لقد بدأ المسؤولون الأميركيون يقلقون مما إذا كانت تركيا ستقبل نشر قوات أميركية برية، وضفوفهم تتصاعد في هذا الشأن. وبعد التجربة السيئة التي حصلت أثناء حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات، حين فوجئ الشعب التركي بأنه لم يكن مستعدًا وكانت الحملات المناهضة للحرب ضعيفة جدًا، يُزعم هذا الشعب اليوم صوته أكثر فاكثر. فشمة سلسلة من الاحتجاجات المعادية للحرب تأتي من كل الجهات. وهناك اجتماع معارض كل أسبوع تقريبًا. وذلك بعد الاجتماع الضخم الأول الذي عُقد في الهواء الطلق في ١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ واجتذب آلاف الناس بدعوة من «التحالف المناهض للحرب». وهذا التحالف مؤلف من ٨٠ منظمة بارزة وشديدة التنوع (مثل «غرفة الأطباء»، و«غرفة المهنيين والمهنيين المعاصرين»، و«جمعية الناشرين والأتراك»، و«جمعية الصحافيين المعاصرين»، و«جمعية صناعتي الأقاليم المعاصرين»، و«جمعية رسامي الكاريكاتور»، و«منظمة الغرين بيس [السلام الأخضر]»، و«فرع اسطنبول لمنظمة حقوق الإنسان»، و«اتحاد المستهلكين»، و«الحركة المثلية»، و«محامون ضد الحرب»، وكل الاتحاد المهنية يسارًا ويمينًا).



لنظم الحكومة التركية أنها ستكون معادية لشعبها إن لم اختارت المشاركة في الحرب (مظاهرة في إزمير، ٤ كانون الثاني، ٢٠٠٣)

أدت التهديدات الأميركية ضد العراق إلى جمع المعارضين الأتراك بعضهم إلى بعض ومن خلفيات إيديولوجية مختلفة، من اليساريين إلى الإسلاميين، ومن الفوضويين إلى الكماليين، وهذا ما لم يستطع من قبل غير فلق الأتراك إزاء ما تتعرض له فلسطين ومع أن قلقًا معلنًا تملك الأتراك من الصرب الأفلية البرغوسلافية في حينه، فإنهم لم يفقدوا اجتماعات مشتركة بين أنجاهاتهم المختلفة.

قد يُشكك الافتراض أن الحكومة التركية المؤيدة للإسلاميين ستقاوم المطالب الأميركية بسهولة، ولكن هذا سيكون صعبًا بسبب ارتباطات تركيا

الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة وقد تكلفت الحكومة الجديدة تكللاً شديداً، وفي الواقعة تحت تمحيص الجيش التركي العلماني

لنقل لا معاً، حيث لاؤنا نؤلر

نحن على وشك الشروع في طريق تجنب الولايات على الشرق الأوسط والعالم عاصراً. إن يتم القيام بحملة الحرب ضد العراق وسط تجاهل دائم للقانون الدولي ولاتعاضات الرأي العام العالمي، ولذا يدعو ناشطي السلام إلى الانضمام إلى منبر سلامي عالمي في تركيا لكي يصبحوا عالمياً بـ... لا للحرب

لماذا تركيا؟

• لأن تركيا تملك مفتاح الجبهة الشمالية، الذي نستطيع أن نحوله إلى مفتاح للسلام: فالحكومة التركية لم تسمع بعد للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية، أو بنشر قوات أميركية على الأرض التركية. إن شاء الله، تركيا ستدعم للعصيان في دوليات الإله الحربية.

• لأن الحكومة التركية تريد فعلاً أن تكون ولا... إن الولايات المتحدة تمارس ضغطاً كبيراً على الحكومة التركية، وتركيا في أزمة اقتصادية عميقة، وتضع الحكومة أنها مأزومة، ومع ذلك فإن الغالبية الساحقة من شعب تركيا ضد الحرب (٩٠٪ بحسب استطلاعات تركية، و٨٣٪ بحسب استطلاعات قام بها مركز Pew في الولايات المتحدة). كما أن الحكومة التركية نفسها قد اعطت أنها ترفض بأجواء حل سلمي، حتى التخليه الأخيرة

مما سننقل الحكومة التركية بأنها ليست وحدها في مواجهة المطالب والتهديدات الأميركية.

مما سننقل الجميع يتفقون أن الحرب ليست في الجواب

لماذا الآن؟

الحكومة التركية تنظر نقاشاً لرق التفويض التابعة للأمم المتحدة حول خطة نزع الأسلحة العراقية، ومباشرة بعد إعلان قرار الأمم المتحدة في هذا الشأن ستكون الحكومة التركية مجبرة على إعلان موقف مهائل من المطالبات الأميركية.

لا وقت لدينا لنضيقه: إن عشرين الساعة تقي...

لنستغل هذه الفرصة الصغيرة ولكن الثمينة من أجل وقف آلة الحرب ولنمنح حجارة الدومينو من السيطرة نهائياً!

نحن لا نستطيع أن نؤلر إصاكنات المخططين للحرب الذين يتركون على تركيا كلياً في الأونة الأخيرة، ونحنهم لا يستطيعون أن يوزلوا إرادتنا وعنادنا!

لنؤلر جميعاً في صرخة عالمية ضد الحرب على العراق وندد كل الحروب

ما هي الخطوات العملية؟

سيجتمع الناشطون المسلمون في اسطنبول في ٢٥ كانون الثاني (يناير) الساعة الخامسة صباحاً لإنهاء خطة العمل التي ستستمر في النشاطات التالية.

• اللقاء في مركز كونغرس اسطنبول، في ٢٥ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة صباحاً، وسيشارك ألفاً مدعو من من منطقة في تركيا جدياً إلى جانب مع ناشطي سلام عالميين. وينتهي اللقاء بإعلان مشترك من أجل السلام.

• القيام بزيارة إلى أنقرة في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النواب وممثلي الحكومة وحزب المعارضة، لحثي لو عجزت الحكومة التركية عن مقاومة الضغوط الأميركية فإن المطالبات الأميركية لن تنفذ إلا بموافقة البرلمان.

لجنة التنسيق للقاء ٢٥ كانون الثاني
nomorewar2003@yahoo.com

الاتجاهات، لكي يقولوا جميعهم، «لا للحرب» ثم تنعج المجموعة نفسها إلى

أنقرة في ٢٧ من الجاري للقاء رئيس مجلس النواب وممثلي الحكومة وحزب المعارضة، لدعوتهم جميعاً

إلى أن يقولوا داخل مجلس النواب: «لا السماح بتركيز قوات اجنبي بهدف الهجوم على العراق»، وللتأكيد أمام

المسؤولين الأتراك أن الناشطين المسلمين من كل العالم يذممون

مقاومتهم.

هذا التصويت سيكون امتحاناً كبيراً للبرلمان التركي، فلنأمل أن تؤذي

قوة دعاة السلام إلى إقامة التوازن مع قوة أسراء الحرب الهائلة!

اسطنبول

بموجب القانون ينبغي على البرلمان التركي أن يتخذ مناقشة ما إذا كان

سيوافق على تركيز القوات الأجنبية في تركيا. وقد أعلن أنه لن يوافق إلا

بعد أن تعلن الأمم المتحدة تقريرها في ٢٧ كانون الثاني (يناير). وهذا هو

سبب تصاعد الاحتجاجات في تركيا هذه الأيام، وبينها نشاطات متتومة

تتراوح بين إقامة حفل موسيقي على الحدود العراقية - التركية، واللقاء مع

«دروع بشرية» غربية، والنهاب إلى العراق دوماً للحرب

لقد ذكر تيوبورك تايمز أن بعض المسؤولين الأميركيين يقولون إن

الحكومة التركية الجديدة، بسبب اندام خبرتها، قد فشلت في تحضير

شعبها للحرب. وهم أيضاً ينظرون إلى الجولة الدبلوماسية التي يقوم بها

رئيس الوزراء التركي، عبد الله غول إلى سورية ومصر والأردن والسعودية

بوصفها دليلاً على أن حكومتهم قد بذلت كل جهدها من أجل حل سلمي

قبل أن تؤذي الحرب، على العراق غير أن هذا القول هو إساءة تقدير وإساءة

للرأي العام التركي، الذي لن يلقب إلى «تايمز» الحرب يمثل هذه السهولة

وأيما يكن الأمر، ومن أجل تفادي إمكانية هذا الانقلاب، ولتصعيد

الضغط على رئيس الوزراء التركي، وإفهام الحكومة بوضوح شديد أنها

ستكون معادية لشعبها إن اختارت المشاركة في الحرب المحتملة، لكل هذه

الأهداف يتم التحضير لاجتماع كبير بين ٢٥ و ٢٧ من الشهر الجاري

(كانون الثاني) في تركيا، بالتزامن مع إعلان تقرير الأمم المتحدة بخصوص

تأثير العراق أو عدم تأكله لأسلمة البمار للشمال. وسندعي إلى تركيا

في هذه المناسبة أسماء بارزة وناشطون مسلمون من كل أنحاء

العالم للانضمام إلى لقاء مع القي ناشط سلامي تركي من مختلف

موجي غويسوي سوكمان

من مؤسسي «مشورات متوس» في تركيا محبرة، ومتروحة، وناشطة سياسية

قبر بلا تفاصيل

♦ إرادة الجبوري ♦

التقديا في مطعم يَقع في اخر طابقٍ من بنايةٍ عالية جداً . كانت صمعا، في تناول النظر من جوانب المطعم الزجاجيّة الثلاثة اختار طارئةً في زاوية من المكان.

علقت قبل ان استقرّ في كرسيّ . جميل.. من هنا نستطيع رؤية المقبرة.»

لم يكن تعليقي اعتراضاً، ومع هذا كان حازماً وهو يطلب منّي تغيير الطاولة انصرفت إلى طلبه ضاحكاً «ولكنّ ما الذي خذت؟ المكان لا بأس به.»

تمتم: «لم يكن اختياراً موفقاً.»

.. لماذا؟

.. اللقاء الأول قبالة مقبرة؟

.. هل تخاف الموت؟

.. لا لكنّ الفكرة مزعجة

.. فكرة الموت؟

.. لا. اقصد فكرة ان نلتقي أوّل مرة وأماننا..

.. مقبرة؟

.. ليس هذا بحسب. أقصد، دعينا من المقابر والموت. لنبدأ الحديث بموضوع آخر.

.. لك هذا. غير أنّ الموت ليس مخيفاً إلى هذه الدرجة

كانت تلك أوّل مرّة تلتقي فيها من دين آخرين ورغم محاولتنا التكلّم عن أشياء أخرى، كنّا نجد أنفسنا نعود إلى الحديث عن المقابر. عن الذين رحلوا، وعن طقوس الموت في العراق القديم وعلاقتها بمراسيم الحزن في حياتنا. حديثك عن ذكرى قديمة، عن الموت الذي يسكن في داخلنا، عن الفرح المؤجل، عن ضرورة التضامن مع الموت وعدم الخوف منه

كان يصغي إليّ بصمت. وكنت أتحذّر هاربة من نظراته إلى بيوت صنعاء القديمة، إلى الشوارع المكتظة بالمارة، إلى الشمس في لحظة ترددها في اتخاذ قرارٍ (شعرت بفسوته) وهي تحاول الانسحاب بهدوء. وبلا تعجل من سطوح المدينة وشوارعها وضجيجها إلى ما وراء الجبل.

انتابني حزن مفاجئ وأنا انتكر دقات عيشتها في الشتاء الماضي... دقات لا يُمكن وصفها، غير أنّي شعرت بها بعمق وهي تعاودني من جديد وأنا في مطعم أتيق بظلّ على صنعاء المحاطة بسلسلة من الجبال.

كان ذلك في صبيحة أحد الأيام في قاعة الدرس. كنت أبحث الطلبة حول علاقة الإعلان برغبات الإنسان، وفجأة غيّرت أنظاري النافذة واستقرت على مشهد الجبال المحيطة بصنعاء

لا أدري كم استمر الأمر. ربّما لحظات لا غير، لكنّها كانت طويلة، طويلة جداً. وكنتي صحوّت من نومي لأجد نفسي في مكان وزمان لا أمت إليهما بصلة، محاطة بوجه ليست لأمل أو أحبة أو أصدقاء..

ما الذي أتى بي إلى هنا؟ أين النهر؟ أين النخل؟

♦ .. كاتبة عراقية

بدأت روعي نفوس في تساؤلات لم يوقفها سوى صوت أحد الطلبة وهو يتوجه إليّ بسؤال عادت إليّ تلك اللحظات وأنا أجلس إلى رجل أحبته عن أشياء أصبحت ذكريات، وانظاري هاربة إلى سطوح بيوت وإلى شمس تحاول الأسحاب خلف سلسلة جبلية سمعته يتسائل بقرينة وهنأني: «لم تبكين؟ اتراني احزننك؟»
حين أن انظر إليه سمحت بموعى وأنا أقول: «لا ليس بكاء»
- وبموقع؟

- اعذرني! أحياناً أصبح عاطفية أحياناً أذرف الدموع لجرّد رؤيتي كلّما يجلس باستكانة في ظلّ جدار ويُنظر إلى المارة بنظرات الكلاب الحزينة التي تعرف. أقصد، أحياناً أبكي دون سبب
- أرجوك انظري إليّ

كنتُ أشعر بعذابه، لكنّي لم أستطع إيقاف موجة الحزن التي انتابتنى، وشعوري بالحرج وأنا أذرف الدموع أمام رجل التقية لأول مرة جاء النادل لتغيير المنقضة الكريستالية المملّنة بأعقاب السجائر مازحه: «أرجوك أخصّر لنا منقضة صغيرة الحجم كي أستطيع سرفتها» حدثت عن الإرباك الذي طالما كنتُ أسببه للندل حين أسمع بصوت عالٍ الصديقات والأصدقاء في الكافيتريات والمطاعم التي ندخلها أول مرة عن الأشياء التي يُمكن سرقتها من المكان. وحينئذ عن استعراضي طرق إخفاء المسروقات، وعن وجوه الندل وهم يراقبونني، وعن دعشتهم وأنا أترك المكان مودعة. «في المرة القادمة سأسرق هذا الفئاج» أو «احفظوا لي بهذه الزهرة لأنّي سأسرقها في الزيارة المقبلة» صمتنا لفترة ثم، كُنْتُ يراني لأول مرة، نظر إليّ وهو يقول: «يثير استغرابي استغرابك في الحزن واستغرابك في المرح»
أجبت بسرعة: «الحزن خاص. والفرح عام».



في اللقاء الثاني كان المكان مكتظاً بالرواد لم نجد سوى تلك الطاولة المشرفة على مشهد المقبرة سحب لي كرسيّاً يُطلّ على باحة المطعم تجاهلتُ حركته وجلسْتُ قبالة الواجهة الزجاجية وأنا أقول «لا داعي لحمايتي من منظر المقبرة إنّها تسكن في داخلنا»
- أتدريين؟ لقد دخلتُ هذه المقبرة أكثر من مرة وتجوزتُ فيها الكلمات المنقوشة على الشواهد تثيرني فُمتُ بتسجيل بعضها
- لطالما رغبتُ في دخول المقبرة لكنّي لم أجز. تخيّل ما يُمكن أن يسببه منظر امرأة غريبة تُشغل وجدها
- ما الذي يفكر في دخوله المقابر؟

- السكن. إنّها المكان الوحيد الذي لا يُستهلك فيه الكلام أو الهواء لا شيء سوى الصمت حتى الريح تتردّد خجولة في المكان وكأنّها تسير على أطراف أصابعها كما أنّ فكرة دخولك مقبرة لا تزور فيها شخصاً محدداً - أقصد شخصاً يخصك، متحرّراً من الأفكار التي قد يسببها وجوهه. نذكرك إيّاه تساعدك على الاستمتاع بالسكينة والصمت.

- هل سبق أن دخلتُ مقبرة لا قبر فيها يخصك؟

- لتذكّر مقبرة الأرمين، تلك المقبرة الكبيرة الواقعة في نهاية شارع الفضال؟

- نعم

- كنتُ امرأ بها عادة، وأنا في السيّارة وكان منظرها من الخارج يلفت انتباهي بذلك الانسجام والقيم في الطراز قبل خمسة أعوام، أثناء اضطراري إلى مراجعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. اكتشفتُ ماأنا جانيباً للمقبرة صائد ذلك إيّام الصيف الحارة جداً كنتُ كلّما عدتُ من الوزارة يباغتني منظر الباب الماربر. ذلك. كنتُ اتوقّف عنده نقائني طويلة. أتدري ما الذي كان يأسرني؟

– ماذا؟

– الممرُ المعتق بالظلِّ، والهدوء، محاطاً بقبورٍ صفٍّ أحجارها الزمنُ والعزلةُ والعقمةُ كنتُ أشعر بهذا وأنا وسط لهيب الشمس وصجيج المنطقه المزدهمة بالسيارات والمارّة والهواء المشمّع بأصوات الباعة والغبار ومخلفات عوادم السيارات. نعم الظلُّ المعتق والهدوء،

– هل دخلت؟

– لا.

– لماذا؟

– اتصدّق إنّ أخبرتُك أنّي كنتُ أخشى نفسي، كان مروري عبر ذلك الباب الموارب يعني عدمُ خروجي من المكان كان نداءُ العقمة والصمت يجد هدىً في روحي، وكنتُ أفضل أن يظلّ ذلك النداء رغبةً تُسكنني حتى اللحظة التي أستطيع فيها اتّخاذُ القرار دون خوف أو تردّد.



بعد اللقاء الثاني لم نتحدّث عن المقابر والموتى، والشواهد والعقمة، ولا عن طفوس الموت في كربلاء والنجف. كنّا نقضي الوقت متحدثين عن المدن والكثب والطبقة والأصدقاء وأنواع الخليل، عن جولة والفراوات ومذاق ماءٍ كلّ منهما، عن بيوت صنعاء وأهلها، عن اللهجات، وذات يوم، وأثناء عودتنا من بريد التحرير، اكتشفنا أنّ الباصات التي تتوجّه إلى حيث نُسكن قد تمّ نقلها إلى مكان آخر لإصلاحات في الطرق وبدلاً من البحث عن مكانها قرّرنا العودة سيرا على الأقدام

كانت تلك الممرّة الأولى التي أسير فيها في تلك الشوارع.

كان الحديثُ عن موقفٍ مضحك تعرّض له وهو يلتقي بامرأة لا يُعرف ملامحتها جيّداً، والمفارقات التي أحاطت بذلك الموقف، قد شعلني عن تفحص الطريق وكنتُ مستغرقة في الضحك عندما وقعت أنظاري على بوابة المقبرة وبمن وعي صرختُ بدهشة «انظُرْ المقبرة»

جاء صوتي الممثلُ دهشةً عاليًا وكأنّه استمرار لاستغراقي في الضحك

نظر إليّ بصمتٍ للحظة وهو يقول «منّ يستمرّ تصرّخين مندهشةً يظنّ أنّك تقولين: إنّه البحر، أو يا أجمال تلك الحقيقة»

– الجمال في كلّ مكان، حتى في المقابر.

دخلنا المقبرة كان مهمكاً في قراءة الشواهد، وكنتُ منشغلةً بتأمّل النباتات والأصص التي غلّت بعض القبور

في ذلك اليوم مارسنا لعبة التوقعات كان كلّ واحدٍ منّا يخمن هوية ساكن القبر الجنس، العمر، المنزل. حاولتُ مشاركتي وأنا أقول له بثقة «كلّ قبر مغطى بالزهود، والنباتات فيه طرية متألّقة، هو قبر رجلٍ أو طفلٍ أو طفلة».

– لماذا؟

– وجدتهنّ النساء يهتمن بمن يُخجن حتى بعد موتهم. القبر المعتنى به يكون إمّا لزوج أو لابن أو ابنة.

أصنّرتُ على مشاركتي: «هذا الراي ضدّ الرجال».

– ليس الأمر كذلك، ولكنّ الرجل أكثر انسجاماً مع الحياة من المرأة. أو لنقل إنّهُ أكثر واقعيّة.

طوال الوقت كان يحاول إثبات خطاي لكنّا كلّما توقّفنا عند قبرٍ مزدهر بالنباتات والعناية وجدنا الشاعرة تُلمح عن هوية رجلٍ أو طفلٍ أو طفلة

وعندما كاد أن يسلم بهذا الراي شاهدنا من بعيد رجلاً يُحمّل لوز مام ويسقي نباتات على قبر.

انفجرت أساريه وهو يقول بانتصار. «أترين؟ أتر على خطا أخيرا!»
ابتسمت وأنا أقول له: «لا تستعجل سنرى عندما يفادر الرجل المكان.»
توقفنا عند شاهدة كبيرة فخمة لأحد ملوك اليمن
تسألنا: «ما الذي أتى به إلى هنا؟»

كان للرجل قد غادر ببلوه العاري المكان وأسرعنا إلى القبر قرأنا الشاهدة كانت لطفل في الحامسة من العمر
نظرت إليه مبتسمة «هل رأيت؟ لقد جاء هذا الرجل إلى قبر ابنه، ربما تحت إلحاح الزوجة وتهديدها له وقد يكون شاغل القبر أخا لهذا
الرجل، وتحت وطأة دموع الأم أتى لسقي النباتات. أراهنك أنك حتى لو سكنت في هذه المقبرة فلن تروى رجلاً يأتي للاهتمام بقبر أمه أو
زوجته»

سأل بحزن: «أتر استأثرتين لزيارتي والاهتمام بزهو قبري؟»
- السؤال ينبغي أن يكون كالتالي: «أترأت أفت ستفعل هذا؟ أشم رائحة الموت قريبة مني أقصد، لدي هذا الإحساس دائماً هذا لا يخيفني
أبداً لا يحزنني. الآن أقول لك أتمنى أن لا تزور قبري أن يكون قبري مهجوراً منسياً ويشاهد في طبيعة خبز عليها اسمي واسم والدي
فقط، دون تفاصيل أخرى كالعمر والعائلة وتاريخ الميلاد والموت دون أشعار أو أية كتابات أخرى أريده قبرا عارياً تماماً، بلا زخرف أو
مواد بناء قبرا طينياً تشع عليه أشعة الشمس لا غير. وبهذا أعود إلى التراب مثلما أتيت تماماً كالقبر الذي أمامنا
فسلط على يدي بقوة، وبصوت ممتلئ قال «أرجوك لا تتحدثي بهذه الطريقة دعينا نخرج من هذا المكان لكن عليك أن تعيدي بشي.»

- ماذا؟

- إذا شئت فلا تصلي جثماني إلى العراق. أريد أن أدفن هنا احتجاجاً على غريبي التي لم أختارها.
- لك هذا. لكن عليك أن تعيدي أنت الآخر بأن تشم جثماني إلى كربلاء، وأن يكون قبري مثل هذا القبر الذي أمامنا
- أعيك.

- إذن فلنأخذ هذا القبر لكي تقي بوعذك على أكمل وجه
أثبنا إلى القبر المفقود بعزلته وبساطته كان صغيراً وواظماً جداً، غطته الأثرية المنقوعة بالأمطار فنبئت عليه بعض النباتات الصغيرة التي
حملت بذورها الريح من النباتات المحيطة بالمكان. قلت له: «دعنا نقرأ شاهدة القبرة. لا بد أنه لامرأة»
انحنينا لقراءة الشاهدة فجأة ساد الهدوء للمكان. حتى هب الريح ثوراً. كان الهواء مُشبعاً بالسيكيت كنت أسمع دفات قلبينا ونحن نقرأ
الاسم
كانت الشاهدة من دون تفاصيل موت أو ميلاد أو أشعار. لا شيء سوى عنوان من كلمتين إرادة زيدان.

بغداد

لبنان... بعيون سورية

المشاركون

أحمد فايز الفواز

ميشيل كيلو

علي العبد الله

برهان غليون

شمس الدين الكيلاني

منير الحمش

جاء الكريم الجباعي

موفق نيربيه

ضمن خطة متكاملة تنتهجها مجلة الآداب طوال هذا العام (٢٠٠٣) بشكل خاص، وغنائها «العروبة الجديدة»، يأتي هذا الملف عن العلاقات اللبنانية - السورية من منظور ٨ مثقفين سوريين. فلا شك في أن محور العلاقات العربية - العربية هو أحد المحاور الأساسية في تشكيلنا لـ «عروبة جديدة» نطمح أن تنتشر في الساحة الثقافية والنضالية العربية، بدلاً من «عروبة قديمة» قاصدة تُغني الاختلاف، وتُعلي من شأن الراي الواحد، وتُقصي الأقليات والقوميات الأخرى، وتُكر جدوى التحالفات الشعبية الأممية. ولعل أفضل ما يعبر عن طموحنا هذا هو ما جاء على لسان الأستاذ ميشيل كيلو في هذا العدد بالذات، حين تحدث عن «أمة عربية جديدة، ثقافية أساساً»، وعن مفهوم جديد يجعل القومية «نمواً مشتركاً ومتوازناً ومتكافئاً وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقوّي دولهم ومجتمعاتهم».

في العدد القادم سيُعتمد مثقفون من لبنان إلى قراءة هذا الملف، الذي أعده الأستاذان محمد جمال باروت وياسين الحاج صالح. كما يُعطل مراسل الآداب في المغرب الأستاذ عبد الحق لبيض على إنجاز ملف بعنوان «الجزائر... بعيون مغربية» إكمالاً لهذه السلسلة من نقاش العلاقات العربية - العربية من منظور المثقفين، وتطويراً لمفهوم العروبة الجديدة، على أن يُحال هذا الملف في العدد الذي يليه على مثقفين جزائريين لتقويمه. والأمر عينه بالنسبة إلى ملف «السودان... بعيون مصرية»، وهكذا دواليك.

ولا بد في الختام من القول إن ما دفع الآداب إلى الخوض في ملف العلاقات السورية - اللبنانية، وإلى تصديره ملفات «العروبة الجديدة»، رغبة أكيدة في التكامل الحقيقي بين البلدين، بعيداً عن منطق الهيمنة والسيطرة الذي لا يؤدي إلا إلى سيادة النزعات العنصرية والاستعمارية والانعرالية.

سماح إدريس
(بيروت)

هناك عنصر اندلسي لصيق بصورة لبنان في ذاكرة كثير من السوريين، لكن لبنان دار غريبة بالنسبة إلى سوريين يُعتون اليوم بمشأت اللوف. لبنان الأول هو بيروت التي استقبلت الثري السوري والملقف السوري والسياسي السوري المعارض؛ فوفرت للأول مصرفاً وشركاء ووكلاء، وللثاني صحفاً وثوراً نشر، وللثالث ملاذاً أو ممراً قبل أن يواصل ترحاله إلى غرب بعيد. لبنان الثاني هو «لبنان الكبير» بالنسبة إلى العمال، ولبنان أصغر بعض الشيء بالنسبة إلى العسكريين. فالخطوط الحمر التي تحكم انتقاص الأولين لا تحكم حاجة الآخرين إلى خبز، ولا حاجة أرباب عملهم إلى جهوهم. الثري السوري، وهو اليوم ليس مالك أموال خاصة هاربة بل صاحب أموال عامة مهربة، لم يعد يحتاج إلى لبنان لأي من أغراضه؛ ولم يعد لبنان «متناً واسعاً» للسياسي السوري المعارض بعد أن باتت الدولة تترك الجميع كالليل، أما الملقف الذي تمت «بلقرته» بعد تامين البنيّتين التحتية والفوقية للثقافة، بادوات إنتاجها ونشرها كما بمعانيها، هذا الملقف المفصول عن أدواته وعن حق النقد، فلا تكاد حاله تختلف عن حال العامل؛ يستغل ويُزير في الوقت نفسه.

نخشي أن فائض الأخوة الذي يُعشّي النظر على الصعيد الحكومي لا ينعكس إلا القليل من الحقيقة على الصعيد «الشعبي»، خلافاً لما نُفضل أن نفترض. لكن المشكلة ليست هنا مع ذلك - فهناك ما يشبه هذا الوضع بين كل بلدين جارين. المشكلة هي أنه، رغم كل الظواهر، ليست ثمة أدوات أو آليات للحركة على المشكلات التي قد تطرأ على العلاقات السورية - اللبنانية، وليست ثمة آليات تعديل وتصحيح ومعالجة مجزية لهذه المشكلات. بل تكاد أقول إن هذه العلاقات تشكو من مشكلة الأخوة التي تُكر وجود المشكلات، أو تُكفها بأساليب «أخوية». لهذا ليس هناك تراكم في الثقة والخبرة في هذه العلاقات. ولذلك أيضاً ما زال التبادل التجاري محدوداً بالقياس إلى بلدين على هذه الدرجة من الجوار و«الأخوة» فالرأسمال يفضل - محقاً - أن تتجاسب كالغرباء حتى لو تزاوَرنا كالإخوان؛ في هذا الملف نحاول صوغ المشكلات في إشكاليات، أي في مسائل قابلة للحل. فننظق من أن العلاقات السورية - اللبنانية أهم من أن تُترك للسياسيين والعسكري في كلا البلدين، ومن أن لدى المثقفين هنا وهناك ما يمكن أن يقولوه. هدفنا هو أن نشير نقاشاً، وسيكون نجاحنا مضاعفاً إذا غطى هذا النقاش الجوانب العديدة التي اغفلناها أو لمسنها لمنا.

ملاحظة أخيرة: لا يمثل المشاركون في هذا الملف المثقفين السوريين ولا المثقفين الديموقراطيين السوريين. حسب المشاركين هنا أنهم مختلفون ناشطون يحاولون إسماغ صوت مختلف في الفضاء السوري العام.

ياسين الحاج صالح
(دمشق)

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)

شعوة من اعداد: ياسين الحاج صالح
المشاركون: احمد فايز الفواز،
ميشيل كيلو، علي العبدالله

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السورية - اللبنانية إشكالية وقلقة دائماً حتى قبل التفكك السوري في لبنان؟ وهل كان للممثلين السوريين تأثير في هذه العلاقات؟

احمد فايز الفواز: اعتقد، بدايةً، أنَّ الأساس الذي نهضت عليه إشكالية العلاقات السورية - اللبنانية هو عملية تقسيم بلاد الشام إلى جملة من الكيانات وُضِعَتْ تحت سيطرة فرنسا وإنكلترا، اللتين سادت علاقتهما تناقضات كبيرة في المصالح، واعتمدت كل منهما سياسة «فرق تسد» داخل الكيانات التي حكمتها. وكان يُمكن، مع الإيَّام، تجاوزُ المخالفات السلبية لهذا التقسيم، لو لم تُجرِ تغذية موضوعية مستمرة للسلبيات، من خلال الفشل المستمر لعملية تكوين الدولة الديمقراطية الحديثة. أي دولة كل المواطنين، ولو لم تُظهر الفئات الحاكمة في كلا البلدين قصوراً كبيراً ومحمورية كبيرة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية التي تنشأ بشكل طبيعي بين الكيانات المختلفة والملاحظ أنَّ نمراً للمشكلات، وابتعاد الكيانات بعضها عن بعض، كانا يجريان بالتزامن مع بدء أوروبا الغربية التقسمة إلى قوميات متعادية والخارجة من حرب مدعومة (هي الحرب العالمية الثانية) بتجاوز انقساماتها وبنائها وحدتها تدريجياً عبر التصالح والمساومات التي تلغى المصالح المختلفة بين الاعترار بكلام آخر: كانت بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى خارجة من العهد العثماني، أي أنها لم تكن قد تعرّضت على الحداثة، وكانت تحتوي - ولا تزال - على انقسامات طائفية ومناطقية عميقة وبنّت على تنوع وتناقض في المصالح المادية والروحي والقيمات عن الماضي والحاضر والمستقبل: وهذه التوتيمات والاختلافات لم تقتصر حقّ قدرها ولم تعط ما تستحقّه من اعتبار. ومع أنّها لا بدّ من الإشارة هنا بالقدرة التي أظهرتها الحركة الوطنية في كلا البلدين على توحيد التيارات والفئات الاجتماعية

على شعار الاستقلال الوطني، وفي التضال الطويل المدى من أجله، فقد كان من الضروري أن تستمر وتطوّر سياسة معالجة التناقضات والاختلافات في المصالح في إطار الوحدة الجامعة، الأمر الذي يتطلب من القيادات السياسية تضاماً كبيراً وبعد نظراً وتغليباً للمصالح العامة على المصالح الجزئية. لكن هذا النوع من القيادات لا يكن موجوداً لا عندنا في سورية ولا عندهم في لبنان: فعندهم كان تكوين القيادات يجري شبراً الحواضن الطائفية، وعندها كان يجري ضمن الحاضنة العسكرية بالدرجة الأولى ولفترة طويلة - وكلا النوعين من الحواضن غير صالح غالباً لتكوين قيادات سياسية

إلى ذلك يضاف الانقسام العميق في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ترافق مع الانقسام العالمي بين معسكرين، وتطوّر حركة التصحر الوطني العالمية كتعبير عن نهوض الأمم الراضة تحت الاستعمار. في سورية كانت النزعة الوحيدة العربية هي الطائفية، في حين سادت في لبنان الرسمي النزعة الانتمالية كتعبير طبيعي عن خوف الأقلية - على مواقعها، الأمر الذي لا يعالج إلا بسياسة طويلة النفس قائمة على الديمقراطية وعلى الاحترام العميق لحقوق كل الأطراف.

هناك فرق آخر بين سورية ولبنان، يتعلّق بالإنتاج المادي: ففي سورية خدّت في الأربعينيات والخمسينيات ما أسماه الثورة الزراعية التي كان عاصمها الجرازا الزراعي (التراكور) والمصادف ومحركه البازل، فضلاً عن فلاحية أراضي جديدة واسعة شنتج الحبوب والقطن وتزده من الدخل الوطني وتطوّر الصناعة والتجارة وأما في لبنان فقد تمت البنون والخصومات، ونشط الاستيراد من الخارج، وبما المجل في الصناعة والحكم إلى تحديد العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان وصولاً إلى ما سُمّي «القطعة» بين البلدين



لبنان إسفن في خاصرة سورية، أم طفل صغير في رجمها

بسبب ظروف الولادة والنشأة وما خلطها من التباس، وبقاء لبنان موصولاً بسورية كمجتمع ومفصولاً عنها كدولة، غلبَ طابعٌ أمنيٌّ مبرّكٌ على علاقات البلدين شتّنها بعدم الثقة والشك والخوف المتبادل، وانعكس على روابطهما جميعها، بما فيها الاقتصادية هذا الطابع الأمنيّ ذرائعاً بعد وصول البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣. وزاد الطين بلةً أن سورية اعتبرت لبنان كياناً مصطنعاً يُفكر إلى مقومات عيش ثابتة فرضَ الخارج وضغته الخاص عليها، وعزّزته في خاضرتها لأغراض ومصالح سترُطم دوماً بالأغراض والمصالح التي تبتناها الدولة السورية وتقدم عليها. بالقابل، رأت نخب لبنانية في سورية تجسيدا لشرق عربيّ / إسلاميٍّ مشأهر ثقافيّاً واجتماعياً، ميوّله قومية / دينية = احتوائية ودمجية، وألفها أن سورية رفضت دوماً - حتى في طورها «البرجوازي» - أن تُعتبر نفسها كياناً تاماً له دولة نهائية

ضنّخَ هذا الطابع الأمنيّ العلاقة بين الدولتين وحملها مضامين سياسية استراتيجيّة الأبعاد، فربّط بهويّة كلّ منهما وتكاثر، وانعكس على صلاتهما، حتى قبل ضياغ فلسطين، الأمر الذي عزّز شكوك سورية وخبرها إلى مخاوف جعلتها ترى في لبنان قطاعاً لا يُخضع لسيطرتها من جهتها العسكرية، ونقطة رضوخ قابلة للاضتراق يصيب ضعضعها منها مُشْغلاً في هذا الفهم، يكون تصحيح العلاقة هو الآن ما يتبادر إلى الذهن، ريثما يصير ممكناً إرجاع الأمور إلى نصابها، أو إعادة لبنان إلى وطنه الأم الذي اقتطع تشكيلُه المصطنع أجزاء واسعة منه منذ عشرينيات القرن الماضي.

أولاً أن أقول سلفاً إن تصحيح العلاقة يمكن أولاً بإزالة طابعها الأمنيّ كطابع مفرّز. ويكون ثانياً بالاعتراف بلبنان دولةً مستقلة لها مصالح خاصة وأخرى مشتركة مع سورية. ويكون ثالثاً بتنمية مواقف مشتركة بين الدولتين تقوم على هذه المصالح المشتركة.

كذلك نمت الفكرة الاشتراكيّة في سورية وإبنا في الوسط الشعبي، بينما ازداد العداء للاشتراكية في لبنان ليس في السلطة وحسب وإنما أيضاً في الأوساط المرتبطة بالدولة وفي اليمين الاقتصادي المؤثر على السلطة - وهو ميدان نشاط ماليّ وخدمي في الغالب.

هزيمة حزيران ١٩٦٧ أضافت عناصر جديدة في تعقيد العلاقات السورية - اللبنانية، ناجمة عن نمو دور إسرائيل وتأثيرها في المنطقة بل وخطرها تحديداً على لبنان وأطماعها فيه ككيان وأرض وميادان ووعر اجتماعي اقتصادي في المنطقة العربيّة وفي الشرق الأوسط.

كلّ هذه الأمور كانت مبعث إشكالات في العلاقة السورية - اللبنانية، حتى قبل الدخول العسكري السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وهو دخول أضاف بدوره إشكالات جديدة إلى تلك العلاقة التي تتحكّم بها السلطات الحاكمة في البلدين، من دون أن يكون للكتلة الشعبية تأثير يُذكر فيها. والأمر غيّه تطبيق على الشقّين أيضاً، الذين لم يكونوا ينفصّون بوعي متديّن عن «الوعي العام».

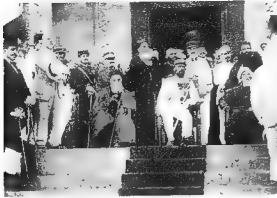
ميشيل كيلو: أشارك الدكتور فايز في أنّ الإشكالات قديمة، تُرجع إلى المرحلة السابقة لتتشكّل سورية ولبنان كدولتين مستقلّتين، وإلى ما ترتّب على قيامهما من نتائج جعلت سورية ترى في لبنان ضروباً من إسفن مفرّوس في خاضرتها يهدد أمنها، وجعلت لبنان يرى في سورية - وهي التي تحقّره حتى ليبدو على الخريطة وكأنّه طفل صغير يستقر في رجمها - خطراً عليه يهدّد بابتلاعه. في نشأة لبنان أنّه لا يجوز أن يكون ممرّاً أو موقفاً للاستعمار (ممرّاً إلى سورية أو موقفاً ضدّها)، ولا يجوز أن تُنتهك سورية استقلاله وأن يمدّ يده إلى الخارج يحتمي به منها باعتبارها رمز عروبة تخرقه كنهه قوّر أن يعيش على هامشها. احتراماً لتوازناته الداخليّة ولخصوصياته التاريخيّة والثقافيّة

على أن يتم تعريفها وتحديدها في علاقة تفاعلية تركز إلى الدبلوماسية والمساواة، تأخذ خصوصيات كل منهما في عين الاعتبار، وتحتّم إرادة بناته وأبنائه وحفهم في التمييز عن مواقفهم والدفاع عنها: فلا طغيان لطرف على آخر ولا دمج، خاصة إن كان قسرياً، بل تكامل يقوم على تفاعل حر ومتناسق، لكل من طرفيه حتى تعين طريقة إسهامه فيه ومطالبه

علي العبد الله: أنا اعتقد أن العلاقات السورية - اللبنانية تعاني مشكلة قابلة للحل، لا إشكالاً مستعصياً على العلاج. منذ البداية حكمت هذه العلاقات بتناقض بنيوي. فقد تكتّبت دولة لبنان الكبير على فلسفة سياسية ديمقراطية في الظاهر، طائفية في الجوهر: إذ اعترف الأساس الدستوري (الميثاق) الذي صيغ لبنان على خوصه بـ ١٧ طائفة، وجعل شؤون هذه الطوائف ومواقفها في الهرم السياسي محرمات منعت نفعاً وعقاباً عليه، كل هذا في مجتمع تحكم فيه مجموعة من العائلات النافذة في طوائفها. وهذا حوّل «الديمقراطية اللبنانية» إلى أداة بيد نظام عائلي/طائفي ضيق. فإذا كان هذا التكوين قد فتح المجال أمام نموّ حركات سياسية وثقافية فإنه وضعها تحت سقف طائفي وسيطرة عائلية، وهذا جعل تغيير الأوضاع والأشخاص عبر الوسائل الديمقراطية محالاً في المقابل قام الكيان السوري على أرضية ليبرالية نسبية: المواطنة، والحريات السياسية... إلخ في ظل ثقافة سياسية عروبية مشوبة بميلية ومرتبطة بدرجة من درجات الوعي الشقي، الناجم عن الإحساس بالغبن نتيجة لاقطاع أجزاء من الكيان السوري والحاقها بدولة لبنان الكبير. وقد عبّر هذا الوعي الشقي عن نفسه برفض الاعتراف بالكيان اللبناني، والتركيز على إقليم بلاد الشام، واعتبار سورية وريثة الشرعية ومشق عاصمة القرار فيه. وترتب على هذا التناقض بقاء العلاقة متوترة ومهددة في أحيان كثيرة، وتبيّن فرص حلّ المشكلات بين البلدين بتلبية مطالب متعارضة.

فالتباين السياسي النافذ في لبنان يبعث عن تكريس الكيان اللبناني وطناً نهائياً عبّر صيغة محدّدة هي: فصل العروبة عن الإسلام؛ وتحديث دلالة العروبة بالكيان. أيّ الأتدي عروبة لبنان إلى زواله؛ ومن ثم رفض الوحدة العربية العلمانية؛ وتضويف اللبنانيين من العرب ومن السوريين بخاصة. باعتباره خطراً على الكيان اللبناني؛ والتبشير بتفوق اللبناني على جواره بعامة وعلى السوريين بخاصة. وهذا شكّل نقطة سوداء في الثقافة السياسية والاجتماعية اللبنانية، أو بداية عصرية تكتّست لاحقاً بتحويل «السوري» إلى مزيج من الشرّ والخلف، ويوضعه في مكانة أقل من حيث القدرة والكفاءة كقاعدة لرفض مترقيات ميزان القوى بين البلدين الذي يفتح سورية فرصاً أكبر للسيطرة على مفاصل العلاقة بينهما، وهذا يستدعي توفير حماية خارجية للبنان (كانت أتية من فرنسا في البداية ثم دخلت الولايات المتحدة على الخط، وبعدها غدت إسرائيل لدى قطاع محدود من اللبنانيين هي الضمانة لاستقلال لبنان)

أما حكام سورية فقد تحفظوا على قيام الكيان اللبناني واعتبروه كياناً مصطنعاً، مع أن صفة الاصطناع تنطبق على الكيانين السوري واللبناني معاً. كما اعتبروه قطعة من سورية، ورفضوا الإقرار به كياناً شرعياً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسية، بل دخلوا معه في صراعات، مُبرزين قضية الأفضية السورية التي ألحقت به. وقد ارتفعت نبرة هذه المخذ بعد صعود التيار القومي وقيام الوحدة السورية - المصرية، وعُتد بعد الثامن من أذار عام ١٩٦٣ نبرة النقد والرفض بأنهم النظام اللبناني بالارتباط بالغرب والتسمر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٦٨ أخذت العلاقة شكلاً آخر انتقلت به من الرفض والأتهم إلى محاولة إجراء تعديلات في بنية النظام اللبناني تتفق مع النزعة الشمولية القائمة في سورية. وقد حصل في هذا المجال الكثير، خاصة في باب تعميم السياسات الأمنية التي تعتمدها السلطة السورية منذ عقود على لبنان.



لو كنتَ لبنانيّاً لاستنقلتُ حصة الحرية من أجل إقامة نظام ديمقراطيّ يُنقذ الطوائف ويهيئ الدولة (غورو يطن دولة لبنان الكبير برعاية الطوائف)

تسيطر عليها العائلات، والذي جعلها ديمقراطيةً عرجاءً وانحاصت أتاقت - كما أشار الأستاذ ميشيل - مستوى من الصريات (الصحافة، تشكيل الأحزاب...)، وبهذه الأخرى (كالاكتكام إلى الرأي العام، وتغيير النظام السياسي) أو موزع عبر صناديق الاقتراع). نعم، شكّلت «الديمقراطية اللبنانية» في جوانبها الإيجابية نقطة جذب، خاصةً للمثقفين السوريين الذين زوّجوا تحت وطأة سلطات مُصادر حقّ النقد والتقويم والمعارضة. لكنّ هذا الجذب لم يكن كافياً لتلقّب «الديمقراطية اللبنانية» دوراً هاماً وإيجابياً في الحياة العربية بعمامة، والسورية بخاصة، وذلك للأسباب التالية: مناهجُ المجابهة العربية - الإسرائيلية؛ والأثر الإيجابي لبعض إجراءات النُظم الشمولية الاجتماعية (كسجنات التعليم والصحة ودعم المواد الغذائية)؛ وحجم لبنان وأرتباطاته العربية والغربية.

وعلى صعيدٍ آخر يُمكن تحديد دور «الديمقراطية اللبنانية» في تسجير الحرب الأهلية. فقد قاد نمج الديمقراطية بالطائفة السياسية التي تسيطر عليها العائلات إلى إنتاج أزمات متلاحقة، وذلك بسبب تسييت التوازن الذي حكّم ميلاد الكيان اللبناني (الرياسات الثلاث والمناصب الرئيسية في الدولة وإمكانيات الطوائف) رغم المتغيرات البشرية والاقتصادية والسياسية، وبسبب حُجْر النظور الطبيعي وراء سدّ اللبشاق/ الصيغة الذي قاد إلى انسداد أفق سمع القوى السياسية النافذة في الكيان اللبناني إلى تجاوزه بتوجيه أصبح للأههام إلى قوى غير لبنانية، فلسطينية تحديداً، وتحميلها مسؤولية تزييم الأوضاع وتخريب التعايش في لبنان. روى قطاع من تلك القوى السياسية النافذة في اعتراف مصر بإسرائيل اعترافاً بشريعة الدولة الدينية، وسعى إلى تكريس لبنان كياناً مسيحياً باستلهاام التجربة الصهيونية، فاشغل الحرب للإبقاء على الصيغة ومقرّباتها.

أما دور المثقفين السوريين في صياغة العلاقات بين البلدين أو التأثير فيها فلا يَكاد يُحفظ. ذلك لأنّ سيادة التمثلّلات السوفيتية الطراز حول «يسار ومين»، وه أنظمة تقديمية وأخرى رجعية، على الثقافة السياسية السورية قد صبّغت نظرة المثقفين السوريين إلى لبنان وقضاياها، وحدّثت مضمونها، وهو: إدانة النظام اللبناني، وتبني وجهة النظر السورية الرسمية التي كانت تضعه في خانة الرجعية.

هناك ديمقراطية لبنانية، فيها الكثير من النواقص والعيوب، لكنّها ضمنت مستوى معقولاً من الحريات العامة. لماذا كان تأثيرها الإيجابي محدوداً في العالم العربي؟ وهل هناك علاقة بين الحزب اللبنانية والديمقراطية اللبنانية؟

ميشيل كيلو: هناك حريات في لبنان، ديمقراطية وشخصية. وهناك نقابات وأحزاب وصحافة حرة وبرلمان.. إلخ. لكنّ لبنان ليس بلداً ديمقراطياً لأنّ نظامه طائفي، والطائفة لا تصلح حاضنة للديمقراطية، لأنها تكون ما قبل مجتمعي، بل لاغ للمجتمعية. لبنان بلد حرّ، تُشجّر طوائفه إمكانية نمو حرياته إلى ديمقراطية. لو كنتَ لبنانيّاً، لاستنقلتُ فسخة الحرية من أجل إقامة نظام ديمقراطي في بلدي يُنقذ الطوائف ويبني الدولة. أما السبب في تأثير «الديمقراطية اللبنانية» المحدود في العالم العربي فيرجع في تقديرِي إلى حاضنتها الطائفية، التي حوّلت الحرية إلى أداة تُحفظ نوازاتنا، وكانت تنقش عليها كلما هُذّ وجوبها قواعد لعبتها وسيطرتها.

علي العبد اللد عادةً ما يأخذ حديث السياسيين والمثقفين اللبنانيين عن «الديمقراطية اللبنانية» صفة الإطلاق، من دون كشف عن نقاط ضعفها الناجم عن ارتهانها الطائفة السياسية التي

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)

أحمد فايز الفوكز: يجب أن نُميّز بين الديمقراطية كمشال، والديمقراطية كواقع. كواقع، هناك ديمقراطية في لبنان، وإن كانت بعيدة عن المثال إلى حد كبير. وهي ديمقراطية لم يتوفرَ مثلاً لأي بلد عربي إلا في فترات قصيرة، لكنها اشتملت على عيوب بنيوية منعشها من التطور. وحالت بينها وبين بناء الدولة الحديثة الديمقراطية، أي دولة كل المواطنين، وبالتالي حُجبت إشعارها وخُفِضت من تأثيرها في الوسط المحيط بلبنان، فيما نحن السورين مثلاً. ولكي أوضح الفكرة أُضربُ مثالاً ما يُسمّى بالديمقراطية الكولونيالية (كما في جنوب أفريقيا) التي تُميّز بين المواطنين، فتعطي للمستوطنين حقوقاً لا تُقرُّ بها للساكن الأصليين. في لبنان كان هناك نوع من التمييز، وإن كان غير قابل للمقارنة بجنوب أفريقيا، وما زال موجوداً في الأفكار واليديولوجيات. وهو باعقادي الأمر الأساسي الذي يُحُول دون أن يتجاوز المجتمع اللبناني حالة انقسامه، ويشوّه - بل يكاد يُقتل - الديمقراطية اللبنانية.

في لبنان، العقد الاجتماعيّ المؤسّس للدولة معقود بين الطوائف أولاً، لا بين الأفراد بمعزل عن طوائفهم، كما ينبغي أن يكون الأمر في الدولة الديمقراطية. وعلى الرغم من التبدلات الكبيرة الاقتصادية والثقافية والديمقراطية التي حدثت في لبنان وتغيّرت من توازنات القوى الداخلية فيه، ورغم التبدلات في الأوضاع الإقليمية المحيطة بلبنان والتحولت في العالم، لم يُمكن تجاوز هذا الخلل البنيوي في الديمقراطية اللبنانية. وباعتقادي سيبقى لبنان يُعتمَد حتى يتحول العقد المؤسّس للدولة من الطوائف إلى الأفراد، وعملية التحول هذه لا بد أن تكون تدريجية - وهذه هي في الحقيقة مادة البرنامج [المرحلي] الوطني اللبناني.

لنتحدث عن دور لبنان الثقافي: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافياً للعالم العربي؟ هل يحتاج دور لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يتحكّر الاتصال بالغرب؟

أحمد فايز الفوكز: الدور اللبناني في الثقافة العربية كان رائداً وعظيماً، وكان ذا طابع إحيائيٍّ وأهمية الدور الثقافي للبنان، حاضراً ومستقبلاً. لا يأتي من باب الاتصال بالثقافة الغربية، مع الاعتراف بأهمية هذا الاتصال في الماضي. اعتقد أن هناك قضيتين يمكن للبنان أن يكون محطاً ومُلهماً فيهما. الأولى هي قدرة القوى الحية في لبنان على تجاوز عقابيل الحرب الأهلية، وحالة الانقسام والتشرذم القائمة في المجتمع، والوصول إلى مجتمع الديمقراطية الموحد والحي (واقصد الوحدة الحية التي تحتوي في إطارها على التناقضات والاختلافات والتلاوين المتنوعة) إذا أُنجز اللبنانيون بقواهم هذا الأمر، فسيكون ذلك درساً كبيراً ونموذجاً يُحتذى من قبل الأقطار العربية الأخرى التي تحتوي الكثير من المشاكل الشبيهة بالمشاكل اللبنانية. القضية الثانية هي الدور اللبناني في المنطقة العربية. في اعتقادي لا يستطيع لبنان الاستقالة من المكان ومن الدور. يستطيع اللبنانيون أن يهاجروا إلى أربع أصقاع الأرض، لكن لبنان لا يستطيع ذلك. الأوضاع في المنطقة هي شروط معطلة، نغيّرها عندما نهيها، شرط أن تكون قابلة للتغيير. عندما يتعزل اللبنانيون عن محيطهم يُفقدون مكانتهم التاريخية. علينا لا يسمح بالانزوال

علي العبد لله: أرى أن الدور الثقافي اللبناني الذي لا جدال فيه لم يعد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إذ اتسع نطاق التعليم وانتشرت وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال، الأمر الذي يستدعي إعادة نظر في طبيعة الدور الثقافي اللبناني بالعمل على جعل لبنان مركزاً إقليمياً للتفكير في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساهمة في تأسيس أطر عربية لذلك.

ميشيل كيلو: لعب لبنان دوراً فريداً في تأسيس ثقافة العرب النهضة، التي مهّدت لانفصالهم عن الإمبراطورية العثمانية /



انزلت السلطة اللبنانية نمو تقصير النموذج السوري في الحكم، باعتماد السياسة الأمنية في معالجة ملفات السياسية والاقتصادية

ايضاً! وهذا لم يحدث، الأمر الذي يربط حصول تقصير من كلا الطرفين: المثقفين السوريين واللبنانيين معاً. لكن هذه النزعة السبغالية لا تنفي وقوع المثقفين الديمقراطيين السوريين في التقصير: ذلك لأن طبيعة الصراع مع السلطات الشمولية في سورية كانت ولا تزال تستدعي رؤية الصراع بكل أبعاده المحلية والخارجية، وتحديد نقاط الاشتباك التي تقود إلى اختواء السياسة الأمنية لصالح نظام ديمقراطي حقيقي منفتح يخلق مناخاً وطنياً يفسح المجال أمام الشعب والسلطة للعمل معاً لمواجهة أعداء المصير الوطني والقومي. وهنا نستطيع القول، تفسيراً للتقصير الذي حصل، إن الاتجاه الغالب للمثقفين الديمقراطيين السوريين لم يكن قادراً على رؤية الصراع بكل أبعاده، وبخروج عن وضع تصور علمي للصراع. ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمها: ثقل وطأة السياسة الأمنية ونتائجها السيئة على المجتمع (والتي افرزت مناخاً تسلطية سبغتها الرئيسة اللامبالاة والبحث عن الخلاص الفردي)، والإرث العقائدي الشمولي، والصعاب الفاطنة. وهكذا وجد المثقفون الديمقراطيون السوريون أنفسهم في محرفة استقرت طاقاتهم وبعثتهم إلى الفرق في الشأن الداخلي. كما قانهم إلى ذلك العجز امتداداً السياسة الأمنية إلى الساحة اللبنانية، وانكشاف مشاغل النخبة السياسية اللبنانية. فقد كشفت هذه النخبة ليس عن عجز سياسي محض، بل عن انهيار أخلاقي فاضح أيضاً. لقد زحف على بطنها، وارتفعت أن تاكل بشيئها كما يقال. ومشت بالتراف والمداغة والإغواء والتعرض بعضها على بعض. للتخلص من خصم محلي وإحزناً ما في يده من مكاسب. ويؤكد مواقفها ومواقفها مراراً. وبالغث شخصياتها وإحزائها في تعلق السلطة السورية بالحصول على مكاسب شخصية. من دون الالتفات أو التفكير بمصالح المواطنين وشؤونهم المعيشية الصعبة. بل لقد كان سلوكهم على حساب المواطنين بالكامل. ناهيك عن انزلاق السلطة اللبنانية نحو تقصير النموذج

التركي، وأدت إلى تأسيس دولهم الحديثة ومجتمعاتهم المعاصرة. بعد الحرب العالمية الثانية عامة، وتحول كتلة العرب الرئيسة إلى نظم مركزية، برز لبنان منارة للثقافة والمعرفة والحرية. حتى غدت بيروت عاصمة ثقافية وفكرية للوطن العربي، وحصار العربي المقطوع عنها مقطوعاً عن العرفة الحديثة والفكر المعاصر. اعتقد أن من واجب لبنان استعادة هذا الدور، لصالحه ولصالحنا جميعاً. وهو مؤهل لممارسته أكثر من أي بلد عربي آخر، رغم ما تعرض له من مشكلات يجزج جزء كبير منها إلى كونه واحدة حرة!

هل ترون أن هناك تقصيراً من المثقفين الديمقراطيين السوريين حيال لبنان كما يُصوّر عدد من المثقفين اللبنانيين (حين يزعمون أننا لم نهتم بالدفاع عن السيادة اللبنانية واستقلالية القرار اللبناني...)؟ ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيين السوريين من المسألة اللبنانية؟

علي العبد الله: في تقديري أن فكرة تقصير المثقفين السوريين نبعت من تصور بعض المثقفين اللبنانيين لنظم من إدارة الصراع يقضي بأن يخوض المثقفون السوريون معركة اللبنانيين ضد السلطة السورية واللبنانية في آن واحد، وهو تصور شاذ إلى أولئك المثقفين اللبنانيين من ممارسات السياسيين التقليديين اللبنانيين الذين كانوا يعتمدون على القوى الخارجية في حل المشكلات اللبنانية. أو ربما صوّر من قبول هؤلاء المثقفين الضمني لاعتبار الشعبين السوري واللبناني شعباً واحداً، ومن ثم تحميل المثقفين السوريين - باعتبار سوريا الجزء الأكبر - مسؤولية خوض معركة المصير الواحد.

غير أن اعتبار الساحتين ساحة واحدة يقضي بتحميل المثقفين اللبنانيين مسؤولية المشاركة من أجل قضايا الداخل السوري

أصنّفوا؟ نحن لم نقصّر حتى تركّبتنا عقدة ذنب تجاههم أو تجاه غيرهم من العرب. هم الذين قصّروا، وما زالوا مقصّرين!

أحمد فايض الفوكاز: في البدء أقول إن الله لا يعمل نقمًا إلا ويشقها. وأضيف أنه لا يجوز أن تنصوّر أنّ المثقفين السوريين يعيشون ويتعلّمون في بلاد شروطه مثل شروط فرنسا، عندما قام مثقفوها الديمقراطيون بحملة منظمة ضدّ حرب فرنسا على الشعب الجزائري. المثقفون السوريون، بكلّ أنواعهم، يُعتبرون لبنان بلدًا شقيفًا. قد تكون مشاكل لبنان ليست واضحة ومفهومة عند الجميع، كذلك مشاكل سورية ليست واضحة ومفهومة عند جميع المثقفين السوريين ولا عند جميع المثقفين اللبنانيين. والحقيقة والتاريخ يقول إنّ المثقفين الديمقراطيين قدسوا الكثير من التضحيات في العقدين الأخيرين في سورية. ربما كانت حصّة لبنان المباشرة من هذه التضحيات قليلة، لكنّها تضحيات في سبيل الحرية والديمقراطية، ومن ثمّ فهي للسوريين واللبنانيين سواء بسواء.

يعتقد اللبنانيون كثيرون أنّ لبنان دفع ثمن صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربي - الإسرائيلي، وأنه ظفّر إليه دائماً من منظور عروبي أو فلسطيني أو حتى إسلامي، لماذا لا يُمكن التفكير بلبناني خارج هذه الإحداثيات؟

ميشيل كيلو: لقد دفع لبنان ثمن صراعات طوائفه، التي طالما اقتتلّت خلال القرنين الماضيين، قبل أن تكون هناك سورية وإسرائيل ومقاومة فلسطينية. ثمة في لبنان عقل شائع يُزعم أنّ اللبنانيين يموتون بعضهم حيّاً وولداً، وإنه لا مشاكل بينهم غير تلك التي يُعملها إليهم الآخرون الذين يتصارعون ويقتلون في بلدكم ويؤجّجونهم على دفع ثمن صراعاتهم من حياتهم. وبدلاً من

السوري في الحكم، باعتماد السياسة الأمنية في معالجة الملفّات السياسية والاقتصادية كما ارتكس كثير من المثقفين اللبنانيين وعادوا - على نمط غير مفهوم ولا مبرّر - إلى مولعهم الطائفية، فاصطبغ تفكيرهم بأمرائشها، وسكتوا عن تنامي نزعة عنصرية بين اللبنانيين ضدّ كلّ ما هو غير لبناني، وخاصّة كلّ ما هو سوري، إذ صار «السوري» بالنسبة لهم شيطاناً. ولم نسمع عن قيام السياسيين الموالين والمعارضين والمثقفين اللبنانيين بأيّ جهد لمقاومة هذه النزعة والحدّ من انتشارها، الأمر الذي جعل التصرّك في الساحة اللبنانية بالنسبة إلى المثقفين السوريين أشبه بالسير في حقول الغمام. وهكذا بات أيّ نشاط أو مساهمة أو رأي في الشأن اللبناني مادةً للتأويل والتعطيل.

هذا المناخ نفّخ بالمثقفين السوريين إلى الزهد في أيّ تفكير أو دور لحلّ المشكلات اللبنانية. لذلك هبط الانتماء بالشأن اللبناني إلى الصفر، وانكمشت العلاقات والنشاطات المشتركة بين أحزاب البلدين، وتحوّلت إلى علاقات فردية شخصية وفي الحدود الدنيا.

ميشيل كيلو: إذا كان المقصود بالتقصير أنّ المثقفين السوريين لم يجعلوا لبنان أولويّة أولى لهم يرون كلّ شيء انطلاقاً منها، فنحن مقصّرون؛ أما إذا كان المقصود بالتقصير أنّنا أضلنا لبنان، فنحن لسنا مقصّرين. لأنّنا ونفعلنا في حينه ضدّ تدخل بلدنا فيه، ودافعنا من حقّه في تقرير شؤون نفسه، وأعدنا أن حرياته متّسبة لنا أيضاً، ونكتنّب بيانات، ونؤنّس عرائض، ونجنّج مقالات، خملت جميعها وجهاً نظراً الصريحة حول وجوب بقائه حراً ومستقلاً وسيّداً... وعربياً، ونُجمه بنا ونُجمنا به علاقات قائمة على النّديّة لا الإكراه، وعلى التكافؤ لا التمييز، وعلى المساواة لا التفاوت، وعلى الحرية لا القوّة. وهناك من نكبّ منا إلى السجون على خلفيّة شكل لبنان نقطة جوهريّة فيها. سوّالي الآن هو: ماذا فعل مثقفو لبنان لنا؟ كم مقالاً كتبوا مغاضاً عنّا، وكم عريضة وقّعوا، وكم بياناً



ثمة في لبنان عقل شائع يزعم أنّ اللبنانيين لا مشكلات بينهم غير تلك التي يوصلها إليهم الآخرون (الغتيال طوني فرنجة وعائلته)

اللبناني، وكأنّ ليس للصيغة اللبنانية سلباً، أو كأنّ ليس من متردّيات استثمارها من دون تعديل أو تغيير إنتاج أضرار كبيرة.

على أنّ هذا لا يسوّغ الاستنقاظ غير الأخلاقي بقبول استباحة السيادة والمصالح والمحقّق اللبنانية. إنّ النظر إلى لبنان في إطار المعادلة العربية الإقليمية الدوّية يجب ألاّ يُلحَق إلى الاقتتال على الكيان اللبناني، بل يجب أن تقال المصالح اللبنانية اهتماماً، وألاّ يغري ضمّ لبنان أمداً بالقفز على استقلاله أو سيادته أو مصالح مواطنيه

أحمد فائز الفوّاز: الحرب في لبنان هي أولاً وقبل كلّ شيء حرب بين اللبنانيين. فإذا قلنا إنّها حرب الآخرين تكون، أولاً، قد هربنا إلى الأمام وتجاوزنا الاختلالات الدلّية التي أتت إلى نشوب الحرب الأهلية، التي تسكّت فيها أطراف مختلفة من خارج لبنان لتقوم هي الأخرى بحربها فوق الأرض اللبنانية مستخدمة اللبنانيين أدواتها. وتكون، ثانياً، قد تجاوزنا حقيقة أنّ الأطراف اللبنانية المتحاربة قد بحثت دورها عن أطراف خارجية عربية وغير عربية للاستقرار بها واستجوار الأموال والسلاح منها؛ بل نشأ في لبنان امرأ حرب يتجارّ سلاح ومزققة مصالحهم استثمار النزاع.

وتهمتي هذه القضية من جهة ثالثها على المستقبل. ففي لبنان الآن توجد تيارات سياسية لديها حنّ إلى الماضي الذي مضى وانقضى ولم يعد من الممكن بيع الدّرج فيه. ولا بأس أن يكون هناك حنّ إلى الماضي؛ أمّا أن يتحوّل هذا الحنّ إلى برنامج سياسي لمركبات سياسية ونفسالات عقلية لإعادة بناء ممالك الماضي، فهذا الخطّ كانت الحرب الأهلية إعلاناً عن أنّ المجتمع لم ينضج بعد لإنتاج مهمة بناء دولة كلّ المواطنين. واليوم لا يمكن للبنان أن يبدأ بالتعافي من غير اتفاق واسع بين مكونات الوطن اللبناني على برنامج بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. ومن خلال

أن يجلس اللبنانيون ويفكّروا بموضوعية ويتصاطوا: «ماذا نُدّج بعضنا البعض كلّ خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً وندمّر الأخضر واليابس في بلدنا؟ نجدهم يصيحون: «الآخرون يتصارعون في بلدنا، ونحن ضحايا صراعاتهم» ما هذا البلد الذي يفتتل ابتائزه كلّما خطّر لحيّة خارجية أن تُفّخ بهم إلى الاقتتال؟ ولماذا يَحْوَضون بمانهم وأرواحهم صراعات الآخرين على أرضهم؟

اعتقد أن حرب لبنان الأهلية الأخيرة نَجَمَت عن عوامل متشابكة. أهمّها اعتقاد المارونية السياسية وحلفائها أنّ هزيمة حزيران غيّرت الوضع العام في المنطقة وطوت الزمن القومي العربي إلى الأبد، وأنّ تعاقب ١٩٤٣ لم يعد صالحاً لأنّ تبكّل توازنات المنطقة يحتمّ التحلّي عنه لصالح توازن جديد تحميه إسرائيل. ولما كان اصحاب هذا التصوّر اعتقدوا أنّ سورية صارت خارجيّة حسبنا إقليمية بعد حزيران وكاتب بديله، وأنّها لن تجرّ على التحرك، لأنّ نظامها سيستقطب إن حارب وسيستقطب إن سَلِمَ، فقد ظلّوا أنّ يدهم صارت طليقة في لبنان، يفعلون به ما يريدون، في زمن جدير إسرائيل في السمات. لم يدرك هؤلاء خطاهم إلا بعد فوات الأوان، عندما اكتشفوا أنّ غيرهم كان أسطراً!

علي العبد الله: تلوح من هذه المقالة دَفْع لبنان ثمن صراعات الآخرين على أرضه، وانحاضاً التزاميّة والعنصرية. ناهيك عن اللاعقلانية السياسية. ذلك لأنّها تصوّر إمكانية بقاء لبنان خارج الأحداث التي تتحوّل بها المنطقة العربية، وكأنّ ليس للتاريخ والجغرافيا السياسية والإستراتيجية استحقاقاتها. فالحال أنّه لا يُمكن أن يكون لبنان خارج المعادلة العربية والإقليمية والدولية، وخارج الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة، وخارج العمل من أجل الحرية والتنمية والاستقلال الحقيقي. ثم إنّ هذه المقالة تنفصل من المسؤولية وتُغني بتبعات ما حصل على الآخر غير

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (1)

الوجود السوري شكل وجود عسكري أيضاً له علاقة بالوضع في المنطقة. وله علاقة أيضاً بالحرب الأهلية التي كانت لا تزال في بداياتها. هناك أيضاً وجود شعبي سوري في لبنان، ازداد في السنوات الأخيرة بسبب تقادم الصعوبات الاقتصادية. هناك مئات الألوف من العمال السوريين، وهم فلاصون بلا أرض، أو يبارض إبتاعها لا يؤمن لهم وسائل كافية للعيش. وما كان يُمكن أن يُملأوا في لبنان لولا حاجة لبنان إليهم، ولولا استفادة أرباب العمل اللبنانيين من تدني أجورهم ونقص حقوقهم. وإن استغلت بعض الأوساط هذا الوجود لإثارة حساسيات اللبنانيين ضد السوريين. حتى الوجود العسكري، في حد ذاته، ليس من الضروري أن يشكل إسماعاً إن نُظمت أموره؛ فأكثُر الدول الأوروبية مثلاً فيها قوات عسكرية أجنبية. المشكلة ليست هنا، بل في الدور الوصائي الذي تمارسه مراكز سورية معينة. وهو في الحقيقة الدور الوصائي ذاته الذي تمارسه مراكز مشابهة في داخل سورية

الأحداث الجارية في المنطقة ستكون عميقة التأثير في بلدانها، بما في ذلك سورية ولبنان. من الصعب التنبؤ بما سوف يجري، لكن سينتشر الكثير مما هو قائم. وإن تترتب العلاقات بالاتفاق بين اللبنانيين والسوريين، من دون تدخل من غيرهم، أفضل من أن تأتي أحداثاً لا سلطان لنا عليها ترتب علاقاتنا بما يعارض مصالحنا المشتركة ويوافق مصالح قوى خارجية. الدور السوري في لبنان مُثقل حتماً على التغيير؛ فمن الأفضل أن يحد السوريين واللبنانيون هذا التغيير انطلاقاً من احترام سيادة لبنان قبل كل شيء، ومن الأخوة، ومن المصالح المشتركة. وبعبارة أخرى، التحكّم والوصاية. ومن الأفضل أن يحدوا التغيير والوقت مناسب وتحت تصرفهم، لأنه لا ن يبقى كذلك. حتى إذا تركنا جانباً ما يؤخذنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقل، وسوف نقبض جنباً إلى جنب إلى ما شاء الله. إننا نؤمن بانتصار الديمقراطية. واتمنى أن يضم اللبنانيون جهودهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديمقراطي سيكون

هذا الاتفاق يصبح من الممكن حل المشاكل اللبنانية. وعلى الأقل تعديت هذه المشاكل والبداية بالتغلب عليها. هذا أولاً وثانياً، لا يُمكن معالجة أوضاع لبنان ومشاكله بمعزل عن محيط لبنان ومشاكل المنطقة التي يوجد فيها لبنان، وخصوصاً أوضاع الصراع العربي - الإسرائيلي.

كيف نَظفرون إلى تطوّر العلاقات اللبنانية - السورية في إطار التغييرات الإقليمية الخوّفة؟ هل سنشهد تغيراً للدور السوري في لبنان؟ كيف ستتأثر التغييرات العراقية والإسرائيلية - الفلسطينية في تلك العلاقات؟

أحمد فاضل الفؤاد: أكرر القول إن العلاقات اللبنانية - السورية ذات مسار معقد، وهي بنت تاريخ طويل سابق على تكوين الكيانين والدولتين وهي تمكس أيضاً، من خلال مسارها، تأثير الصراع العربي - الإسرائيلي. لكن اعتقد أن فشل كلا المجتمعين في تأسيس الدولة الديمقراطية الحديثة، أو دولة كل المواطنين، هو الخلفية التي كانت تغذي المشاكل، أو تعقدها، أو تحول دون حلها حلاً صحيحاً. في سورية سارت الأمور بخلاف لبنان؛ ففي مرحلة أولى بعد الاستقلال، أي بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٣، تناوب على البلاد الحكم العسكري والحكم الديمقراطي. وبعد ١٩٦٣ بدأ نمط آخر من التطور هو الدولة الشمولية. النمط اللبناني الديمقراطي المشوه والنمط السوري تعبيران عن فشل المجتمعين في حل مشكلة الانتقال من العالم القديم إلى العالم الراهن، أو عن عدم نضوجهما لمواجهة مشاكل تطورها. فيقيت الدولة، هنا وهناك، دولة غزو السلطة والغلبة والعصبية (حسب ابن خلدون).

التحكّل السوري في لبنان قديم، منذ الاستقلال، وهو تعبير عن القوة السبّية للدولة السورية (في لبنان كان هناك من يجابه بالضعف ويُقنر أن دولة لبنان في ضلطة^(١)). لكن بعد ١٩٦٦ أخذ



المُتَمَلِّح السورِيُّونَ ما كانوا يُعملون في لبنان لولا حاجته إليهم. وأولا استفادة أرباب العمل اللبنانيين من تدني أجورهم

كمثقفين ديمقراطيين سوريين، ماذا نتوقع من زملائنا اللبنانيين؟ وماذا نطلب منهم؟

علي العبد الله: يجب أن نوسع نطاق السؤال ليشمل السلطة والمعارضة والمالين والمثقفين فالسلطة اللبنانية مطالبة بالعودة عن الديمقراطية المصنوعة على القناس، وبالسماح بوجود معارضة، والتوقف عن الانزلاق نحو السياسة الأمنية، والصمد من أجل الاندماج الوطني وبناء دولة حديثة. وأما المعارضة اللبنانية فمطلوبة بالكف عن العويل والصراخ والبصع عن حماية خارجية، وبالولوس إلى طاولة الحوار الداخلي والعربي بمقل مفتوح للبحث عن مخرج للآزمات. وأما الموالون فمطلوبون بالكف عن النفاق السياسي، والعمل بدلالة مصلحة الوطن والمواطن. وأخيراً فإن المثقفين مطالبون بالبحث عن حلّ داخل العالمة المحلية والعربية لا خارجها، والعمل مع الآخرين من أجل تغيير ديمقراطي حقيقي؛ فالتوقع منهم هو للمساعدة في معالجة المشكلات، وحلّها بعيداً عن الانزلاقية والعزلة، وبالتصر من عبدة الاستعلاء والشعور بالتميز والامتياز.

ميشيل كيلو: اطلب زملائي اللبنانيين بشياء كثيرة، منها امتلائاً مشروع ديموقراطي ليخدم يصل بحرياتهم إلى إطار سياسيٍ ومجتمعيّ يتكسر حلقة الصروب الأهلية بكسر الطائفية كنظام. ومنها تطوير منظورٍ يعني عام يضع العلاقات اللبنانية - السورية خارج إطارها الأمني الضاكن، فيعمّق دورها في التنمية الديموقراطية والسياسية العرة للبلدين، ويعزّزها في حاضنةٍ جديدةٍ تيكس وظيفة القومية الرافعة - وهي استبدادٌ قوي بضعيف، وكبير بضعيف باسم الأمة العربية الغائبة - وتُحلّ محلّها مفهومنا آخر يجعل القومية نوماً مشتركاً ومتوازناً ومتكافئاً وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقرّ دولهم ومجتمعاتهم.

للمثقفون اللبنانيون مطالبون أيضاً بتعزيز دور بلدهم الثقافيّ كبديل يجب أن يُعَبِّد دوراً راديكاليّاً في أمة عربية جديدة، ثقافيّة

متأخّجة مع سورية ديمقراطية، إذ لا يُمكن وضعُ السدود بين ما وحده التاريخ والجغرافيا، وما ينبغي للأمال والألام المشتركة أن تقيم من روابط

علي العبد الله: تسود التحليلات الرائجة في الساحة العربية نغمةً حول تغيير الخرائط وفرض سايكس - بيكو جديدة. أنا لا أميل إلى هذه القراءة، بل أعتقد أنّ تغيير الخرائط لا يأتي مصلحةً لقوى محلية أو إقليمية أو دولية، لما سيُشيعه من عدم استقرار ومن استفزاز لقوى محلية ودولية ستجلب لمقاومته هناك مسافة شاسعة بين تغيير الخرائط من جهة، واستبدال تكتيك الانقلاب على القصر (المدرسة الأمريكية) بالانقلاب داخل القصر (المدرسة البريطانية) من جهة ثانية. أنا أرحب عدم التغيير في الخرائط، واحتمال التغيير في النظم؛ وهنا سيُلبّ كلّ نظام أورافه للحفاظ على وجوده وبوره السياسي. وفناعتي أنّ المعادلات الإقليمية والدولية الراهنة لن تؤثر سلباً على الدور السوري في لبنان، بل ستُثَرِّك له هامشاً واسعاً للحراك. وبلغ ذلك فرقة تجمع «قرنة شهوان»، وتتصلّل غبطة البطريرك صغبر من زعرة التطرف الماروني التي برزت في مؤتمر لوس أنجلوس، وحنيد الصفيير الأمريكي في دمشق للتلفزيون السوري عن بلاد الشام وبور سورية فيه. لذا لن تُشهد العلاقات السورية - اللبنانية تغييراً درامياً، بل ستشهد «استقراراً واستمراراً» مع تسنّن في الأدوار والأصايب.

ميشيل كيلو: لبنان فخٌ مغيّب بالنسبة إلى سورية، التي تديره في إطار إقليمي ودوليّ معقد ومزاجي يمكن أن يتغير بعد السلام مع العدو أو ضيق تحولات إقليمية كالتي نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبين الأساسيين إلى النصّة لينجوا سورية إلى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيتربّط على ذلك. لبنان فخٌ، أسأل الله المسترّ وحسن العاقبة!

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (1)

المشتركة أرجو أن لا يفهم من هذا الكلام الدعوة إلى إحياء الماضي، بل الاستفادة منه. إن الكرة هي في ملعب اللبنانيين أكثر مما هي في ملعب السوريين

أساساً. وأتمنى عليهم أن يشركونا بزيارات ليعترفوا خلالها على سورية، ويكتشفوا أن فيها شعباً كبيره من شعوب الدنيا. ليس صحيحاً جشعاً تحت مصطلح «السوري» الذي أطلقه «الفيلسوف» الراحل بشير الجميل: وليس صحيحاً الاعتقاد أن «كل فرد فيه مخابرات»، كما قال رئيس تحرير جريدة عروبية جداً في سياق تحذير اصديقائي اللبنانيين مني، وليس صحيحاً أن طبيعته تُدفع به دفعا إلى العنف والقسوة والغدر والطمع والكنب والتخلف والميل إلى الاستبداد والفصام... إلخ كما يُعتقد عدد كبير من الإخوة اللبنانيين، بينهم عدد لا يستهان بهم من المثقفين!

أخيراً، أتمنى أن يخلف بعض اللبنانيين تملّهم، المخجل والزائد عن اللزوم، الذي يُخرج كثيراً مناصفي سورية ويُقدم الأمل في الحاق بشخص كناصر قنديل أو كليلي الفرزلي. فهذا الأخير رأى مؤخراً، في برنامج «أكثر من رأي» على قناة الجزيرة، حتمية انضمام لبنان إلى «مشروع نهضوي عروبي مشرقي تقويه سورية»، ثم أعلن في نفس واحد أن لبنان رأى ما فعلته الحركة الصهيونية في فلسطين فقرر منح توطين الفلسطينيين فيه (مشروع نهضوي عروبي مشرقي تقويه سورية ضد الحركة الصهيونية الفلسطينية في لبنان). هؤلاء المثقفون وأمثالهم لا يمتحنون سورية، ولو كانوا يحسّونها لألّفوها تملّهم، ولألقوا عن توريثها في «مشايخ نهضوية» ونقيضها الوحيدة إبقاؤها غاطة ريشاً حين ساعة الحساب!

أحمد فايز الفواكز

كاتب وطبيب ونشط ديموقراطي

ميشيل كيرو

كاتب ومترجم معروف من مؤسسي إحياء المجتمع المدني

علي العبد الله

كاتب ونشط سموري رئيس سابق للقسم السياسي في مركز التخطيط الفلسطيني التابع لنظمة التحرير

ياسين الحاج صالح

أحد معلمي هذا الملف كاتب ومترجم سموري

أحمد فايز الفواكز: حالّ الحركات في لبنان أفضل من حالها عندما. حرية الحركة والنشاط واللبادة متاحة في لبنان أكثر من سورية فلماذا لا يبادر الديموقراطيين اللبنانيين ويهتمون بما هو مشترك بين السوريين واللبنانيين، مهما كان الأمر «أيام زمان»؟

أيام الأحزاب المشتركة، والعمل الفكري المشترك، والتضامن

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

أجراء: ياسين الحاج صالح

يسعى د. برهان غليون إلى أن يكون هذا الحوار منطلقاً لحوار جذبي بين المثقفين السوريين واللبنانيين، وحقاً للخروج من الخطاب الاتهامي التبسيطية السهل الذي يرى أن انتشاره يعدّ على المسائل الأساسية للعلاقات السورية - اللبنانية ويسبب إليها. والأسئلة المطروحة هنا هي عيئها التي طرحناها في الفقرة أعلاه، لكن غليون أجاب عنها عبر الانترنت، ولذلك أي اعتبارات فنية، ألغينا أن نُقد ربوة هنا.

ي.ح.ص.

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السورية - اللبنانية إشكالية وقلة دائماً حتى قبل التدخل السوري في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريين تأثير في هذه العلاقات؟

برهان غليون: كان نشوء لبنان، من حيث هو كيان سياسي مستقل عن محيطه، ثمة تقاطع ديناميتين رئيسيتين حكمتا تكوين المجتمع اللبناني في الرقعة التي كانت تُسمى «لبنان الصغير» قبل أن يتحول إلى الدولة التي نعرفها في الحدود الجديدة القائمة. الأولى دينامية التناحر الداخلي المستمر بين جماعات قوية وشبه متوازنة في القوة على السيطرة على الأرض والسلطة، وهي الدينامية التي تجد أساسها في أن الرقعة الصغيرة من الأرض التي تُسمى «جبل لبنان» وما يحيط بها قد تحولت منذ زمن بعيد إلى موطن أقلّيات دينية عديدة مهمشة من قبل الدولة ومهمشة لنفسها أيضاً بسبب ضعف انتمائها الديني إلى دولة دينية الطابع، الأمر الذي خلق بذرة جغرافية سياسية ملاممة لاستقرار ثم نمو روح الاستقلالية. والدينامية الثانية نابعة من الانفتاح المبكر للبنان على عالم المحاذة الغربية، الناجم عن الضغوط الغربية المستمرة والقوية على منطقة الساحل السوري في إطار الصراعات

الجيوسياسية التاريخية، ولاسيما مع تراجع قوة الدولة العثمانية وبداية النزوعات التوسعية الأوروبية. وقد ساهم هذا الانفتاح المبكر، الذي تعزّز بوجود وشائج القرى الدينية، منذ القرن السابع عشر وتحت نفوذ الإمارة العنيفة بشكل خاص، في تمثيل عناصر حدثات متعددة جعلته سبباً في القرن التاسع عشر إلى الانخراط في النهضة الفكرية العربية. وكانت نتيجة اللقاء هاتين الديناميتين بنية اجتماعية متميزة ومفارقة تُخلط فيها - أكثر من أي مجتمع عربي آخر - تعزيز البنى والمصيبيات الطائفية والعشائرية مع تنامي المكتسبات الحديثة وتمثلها. وإذا كانت لبنان خصوصية ما، فهي هذا الجمع الاستثنائي، السعيد أحياناً والمأساوي غالباً، للمشيقة التقليدية العشائرية والعائلية والمفردانية البرجوازية الدينية الأكثر مغالاة

شكلت هذه البنية الصاعدة لعناصر نوّار قوية ودائمة تحدياً لسلطة الدولة المركزية العثمانية، فاضطرت الدولة منذ القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الأوروبية إلى القبول بإخضاع جبل لبنان لنمط متميز من الحكم يُشبه ما نسميه اليوم بالحكم الذاتي، عنيت: التصرفية. ثم جاء الانتداب الفرنسي على لبنان ليعزّز من هذا التطور المفارقة للمجتمع اللبناني فهو يفتقر ما أقام الدولة الحديثة على الأسس الطائفية أو اللبنة التي عملت بها الدولة العثمانية منذ نهاية القرنين الوسطى، غنّى النزوع لدى هذه الطوائف والمثل ذاتها - وهي مقدّساتها الغلّة التي ستبقى لها الظروف السيطرة على مقابله الأمور - إلى ربط لبنان بالغرب، سواء من حيث الاستعدادات والتصاهرات الثقافية أو من حيث الاختيارات الإستراتيجية والسياسية. وقد أعطى هذا الوضع طابعاً خاصاً للحدث المفارقة اللبنانية التي تُجسّم أكثر العناصر الاجتماعية عمقاً وقبلاً أكثر عناصر الحدث تجلداً ومع آخر الصراعات التقانية

انعكست هذه البنية الخاصة على النخبة الاجتماعية والسياسية نفسها في شكل انقسام عميق في الولاءات وأنماط الحياة

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

بعد سياسية واجتماعية، قائمة على تجاهل الطائفية والتمييزات العنصرية لصالح المساواة القانونية الشكائية بين الافراد، وعلى تعميم التعليم الوطني على حساب التعليم الخاص، وعلى الحماية الاقتصادية بهدف إنشاء صناعات وطنية، وعلى سيطرة الدولة على الحياة العمومية وإمساكها بناصية العملية التحديثية. غير أن نمط الاختيار الليبرالي اللبناني المراهن - بالعكس - على الانحياز بالدول الغربية وعلى الاعتماد على دعمها وصمايتها قد قاد لبنان إلى تعبئة الانتماءات ما قبل الوطنية كأساس لبناء التوازنات السياسية الداخلية وتوسيع قاعدة الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه في تحقيق الأمن والرخاء. ومن الواضح أن هذه الاختيارات المتباينة للنخب السورية واللبنانية لم تكن ثقافية ولا دينية بقدر ما كانت تعبيراً عن المصالح المتناقضة للطبقة التجارية الصناعية السورية الناشئة التي أرادت خلق سوق محلية مستقلة نسبياً، والطبقة التجارية الكبريوارية اللبنانية المسيطرة التي كانت تعيش على دور الوساطة التجارية الإقليمية. وكانت الطبقة الجمركية في بداية الخمسينيات، بقرار من خالد العظم رئيس الوزراء السوري، بداية لمرحلة جديدة من التلاقح بين التشكيلتين السياسيتين وأحياناً بين المجتمعين أيضاً ثم اكتمت الأحداث والاختيارات الفادحة في البلدين هذه القطيعة، وعمّتها على جميع الميادين، ورسختها. فصار لبنان بلدًا معاديًا باختياراته الأساسية لسورية في رأي النخبة السورية الحاكمة التي تفرّط إليه وكأنه هونغ كونغ الصين، وصارت سورية بلدًا معاديًا للبنان في نظر للنخبة الحاكمة اللبنانية وكأنها مثال للوباء الشيوعي الأحمر الزاحف على أوروبا الليبرالية. ولا شك أن الهوة التي أحدثها الثورة الوطنية المصرية برعاية عبد الناصر، وما تبعها من هزات في الساحة العربية في صورة تنامي النزعة القومية العربية، قد زعزعت منذ عام ١٩٥٨ التوازنات الداخلية اللبنانية، وجعلت اللبائز الوطني متجاوزًا تمامًا. ولكن بدل أن تُخفي النخبة اللبنانية الليبرالية الحاكمة ظهرها للموجة الجديدة

والفكر، وأحدثت تفرُّدًا عميقًا ومستمرًا في الهوية السياسية اللبنانية ذاتها. ولم يكن من الممكن خروج لبنان من تحت الانتداب إلا في إطار ما سوف يُسمّى بـ «الميثاق الوطني» الذي تخلّص بموجب بعض نُخب الطوائف عن المطالبة بإبقاء الارتباطات القوية مع فرنسا لقاء تحفي النُخب الأخرى الإسلامية عن مطالبتها بالارتباط بالمحيط العربي - ويشكل خاصه السوري. وبما زاد من عوامل التوتر والصراع داخل الهوية اللبنانية دخول جماعات دينية إضافية بعد توسيع حدود لبنان الصغير. وهكذا، خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الاستقلال، ظلّت قطاعات عديدة لا تجد نفسها في إطار الهوية السياسية اللبنانية بقدر ما تطلّع إلى أن تُدرج نفسها في إطار هوية أوسع - سورية أو عربية أو إسلامية.

في المقابل، تتكوّن النسيج الوطني السوري الحديث في سياق مختلف تمامًا عن السياق اللبناني. وتُسم منذ البداية بنزعة قوية إلى التمحور حول الدولة البيروقراطية الحديثة التي لم تتخل أيضًا عن الأنماط العشائرية. وبغلاف هذا النزوع بعد الاستقلال إلى درجة انصبت فيها هوية المجتمع السوري السياسي في هوية دولته والفئات المتحكمة فيها. وقد كان هذا الاختلاف دافعًا لتباين أساليب عمل وطني مختلفة منذ الانتداب، وللتقاعد المستمر بين الكيانات المحدثة فيما بعد.

لكن الخلاف السوري - اللبناني الأعمق لن يتبلور إلا بعد استقلال البلدين وسبب الاختيارات المتباينة للنخب الاجتماعية للسيطرة. فيقدر ما راعت النخبة اللبنانية الاستقلالية على العلاقات الممتازة مع الغرب وخاصة فرنسا، اختارت النخبة السورية في وقت مبكر سياسات وطنية مستقلة أو شبه مستقلة دفعها إلى توقيع صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعية منذ عام ١٩٥٦ وقبل أن تُدخل سورية في إطار الاختيارات الاشتراكية. وقد قاد نمط الاختيار الوطني سورية نحو سياسات تعليمية ثم اقتصادية، وفيما



حرب ٥٨ لم تحدث بسبب تدخل سورية أو الناصرية بل لتعبر في الرأي العام تحت تأثير افكار القومية العربية (المقاومة الشعبية في بيروت)

هذه الخيارات اللبنانية اللبنانية وسورية سوف تُظهر بشكل اعمق بعد وصول البعث إلى السلطة في دمشق. فلم يُبدُ لبنان، بنظامه الليبرالي وعلاقاته مع الغرب وموضاهة ثقافته وقيمه الاستهلاكية، تهديداً للاختيارات السورية الاشتراكية والشمولية فحسب، بل بدا أيضاً وكأنّ ثغرة حقيقية في الدفاعات السورية عن النظام الجديد وساحة جانبية يمكن أن تستغلها المعارضة السورية للحفاظ على نفسها حية بالرغم من نجاح السلطات البعثية في تدمير قواعدها في سورية. وهنا أيضاً جاءت الحرب الأهلية اللبنانية منذ ١٩٧٥ بسبب الطريقة الخاطئة التي سمحت من خلالها بعض أطراف النخبة السياسية اللبنانية إلى معالجة تزاير نفوذ الشوري الفلسطينية، ومراعتها على الحرب اللبنانية - الفلسطينية كخروج اللازمة. وقد أدت هذه المعالجة إلى انقسام النخبة السياسية اللبنانية نفسها، وإلى تشكيل محاور جديدة في مواجهة أصبحت لبنانية - لبنانية أكثر بكثير ممّا هي لبنانية - فلسطينية أو عربية. وقد دارت الحروب اللبنانية - اللبنانية حول تحديد الخيارات الإستراتيجية اللبنانية، ومن وراء ذلك حول إعادة ترتيب المواقع والمصالح الطائفية على ضوء التحولات في ميزان القوة الذي أحدثه جزئياً الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري، ولكنّ أحدثه بشكل أكبر تراكم القوة الكبير في وسط الطائفة الشيعية المتزايدة موقعاً ونفوذاً وبعداً. ولا شك أنّ السلطات العربية، وفي مقدمتها السلطة السورية التي كانت تفرض معركتها الخاصة داخل سورية نفسها لتثبيت نفسها وخارجها لمواجهة تفاقم التحدي الإستراتيجي الإسرائيلي، قد وجدت في هذه الحرب اللبنانية - اللبنانية فرصة لا تتعرض لإغلاق الساحة اللبنانية للجانبية التي تنظر إليها تلك السلطات كثغرة في نظام تحصيناتها السياسية، سواء في ما يخصّ إسكات المعارضة العربية أو في ما يتعلّق بمنع حصول اشتراكي إسرائيلي محتمل بسبب تداعي التوازنات التقليدية اللبنانية. وزاد الرهان على إغلاق هذه الساحة

الاستقلالية التحريرية في المنطقة بأكملها، أخارت الانكفاء على مواقف أكثر ميمنةً وتبعيةً للغرب. وما كان من الممكن الاستمرار في مثل هذه السياسة للتكيف مع الموجة الصاعدة من دوين تعريض لبنان لحرب أهلية وهو ما حصل بالفعل، لا بسبب تدخل الناصرية أو سورية في لبنان في ذلك الوقت، ولا بسبب إصرار الرئيس شمعون على انتزاع ولاية رئاسية ثانية، بل بسبب تغير موقف قطاع كبير من الرأي العام اللبناني تحت تأثير افكار التقدم القومية والاشتراكية، الأمر الذي جعل الاستفراق مستحيلاً من دوين إعادة النظر بالصيغة القديمة. وأيس هناك شك في أنّ السوريين والمصريين قد لعبوا دوراً في الحرب الأهلية اللبنانية لعام ١٩٥٨، لكنهم لم يكونوا هم الذين فجروها، بل استغلوا الشرخ الذي أحدثه هذا المعجز الذي تكررنا للنخبة السياسية اللبنانية. فلا ريب أنّ هذه النخبة لم تُبد، في مواجهة تصاعد المد القومي العربي المعادي للإمبريالية الغربية، المرونة الضرورية التي تُسمح بتجاوز الاتفاقات السابقة التي عُقدت في ظروف استعمارية مختلفة تماماً، وإعادة بلورة ميثاق وطني جديد، أو بتجديد الميثاق القديم، بما يتيح استيعاباً أفضل للقرى الاجتماعية والسياسية الصاعدة مع الموجة الجديدة، وكان من الطبيعي أن لا تُقرّر مصر الناصرية وسورية السائرة في ركابها نفسيهما معروضتين لسقوط لبنان تحت نفوذ الدول الغربية المعادية لها، في الوقت الذي كان فيه محور كلاً هاتين الدولتين مقاومةً الأحلاف الغربية المفروضة على دول المنطقة. ومن هنا يُمكن أن يُفسّر تدخل مصر وسوريا باعتبارهما دعاءً عن النفس في إطار منطق المواجهة الإقليمية الطبيعي لتلك الفترة. فكما كان انتصار الرئيس شمعون في انتزاع ولاية جديدة يعني بالنسبة إلى حكومتَي الباشين تمكّن الدول الغربية من إضعاف موقعهما الإستراتيجي، كان استغلال الحرب الأهلية اللبنانية يشكّل في نظرها جزءاً من المعركة القائمة ضد عودة الهيمنة الاستعمارية.

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

ترك لبنان يتخبط في حروبه الداخلية يُمكن أن يشكّل عبئاً كبيراً على البلدان العربية المجاورة ويحول لبنان إلى ثغرة استراتيجية عربية وإلى منفذ للغلاقل الداخلية. وإن اكتشف القادة السوريون إلا متخفّرين الفرص الجديدة التي تقدّمها لهم السيطرة على لبنان - بما يتعدّى وضع حدّ للفوضى التي يُمكن أن تهدّد بالانتشار إلى مناطق أخرى، ومصدّ النفوذ الإسرائيلي الصاعد فيه - وهي الحصول على إمكانية بناء تكتيك هجومي يرمّس قليلاً عن الاستراتيجية الدفاعية الجامدة التي اضطرّوا إلى الانكفاء عليها بعد حرب ١٩٧٢ بسبب التفوّق الإسرائيلي الساحق.

لم يكن الدافع إذن للسيطرة السورية على لبنان زُحفُ السوريّين كشعب الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته، ولا نزوح السلطات السورية إلى توحيد البلدين من منطلق الإيديولوجيا القومية، ولا هو نابع عن أيّ شعور سلبيّ تجاه لبنان واللبنانيّين. ليس وراء هذه السيطرة، لا في الماضي ولا في الحاضر، أيّ تصوّر عقائديّ، بل تخضع فقط لحسابات إستراتيجية سياسية واقتصادية محضة معروفة. فسياسة السلطات السورية في لبنان كانت سياسة براغماتيّة بكل المعايير. وهنا تكمن أيضاً نقطة ضعفها الرئيسيّة. ولو كانت هناك رؤية وحماية أو مستقبلية كانت هناك سياسة مختلفة تماماً، ولَوْجَد لبنان في العلاقة المتغيّرة مع سورية مكاسب استراتيجية وسياسية واقتصادية لا يُمكن التخلّي عنها.

لكنّ ما حصل لا يبرهن على ميكانيزمية السياسة العربية بقدر ما يؤكّد الأسس الهشّة التي قامت عليها الحسابات الإستراتيجية الوطنية للحكومات اللبنانية التقليدية وما ارتبط بها من اختيارات غير صائبة وضيقة الأفق معاً. فلم يكن هناك أيّ أمل للبنان في الاحتفاظ بالأمن والرخاء من خلال إدارة ظهوره للداخل العربي والاستمرار في سياسة دفن الراس في التراب، مهما كانت الدرائع الدنيّة أو الطوائفيّة في منطقة تهرّما بعنبر زوايغ الانقلابات

بعد أن أصبح لبنان مسرحاً لنشاطات المنظّمات الفلسطينية التي تخشى السلطات السوريّة (مع العديد من السلطات العربيّة الأخرى وفي مقدمها لبنان) أن تكون وسيلة لتوريثها في حرب غير مستعملة لها مع إسرائيل. وما إن استندت الأمر للقوات السوريّة في لبنان، وبمقروض عربيّ لا شك فيه، حتى نشأت عن الوضع الجديد بدءاً من عام ١٩٧٦ رهانات جديدة أهمّ من الأولى، وعلى رأسها استخدام سورية للبنان كساحة صراع ثانويّة وجانبية مع إسرائيل: ساحة تُضمّن أن لا تُخلّد المنطقة للسكون الذي يكرّس مكاسب إسرائيل الإقليميّة واحتلال الأرض، وتُجلب في الوقت نفسه سورية الدخول في حرب مكلفة وبغير مضمونة النتائج مع إسرائيل. كما كان هناك مستفيدين لبنانيّون كثير من نخب الطوائف اللبنانيّة المختلفة بحسب تطور الحرب ومرآها. لكنّ الشعب السوريّ لم يُعْصَل من هذه الحرب على أيّ مكاسب، لا من الناحية الاقتصادية بحسب بل من الناحية السياسيّة أيضاً: فقد عزّز الدخول السوريّ إلى لبنان النزوع الشموليّة في السلطات السوريّة، والاستخدام الموسّع للعنف في كبح الاحتجاجات الداخليّة.

من الواضح أنّه في الحالتين، أعني حربيّ ١٩٥٨ و١٩٧٥، ارتبط تدخل الدول العربيّة في لبنان باندلاع الحروب الداخليّة، وخضعت لحسابات سياسيّة وإستراتيجية محضة. فقد كان تدخل عام ١٩٥٨ يُؤدّي إلى منع التحالف اليمينيّ اللبنانيّ من استخدام لبنان أداة للضغط على دول تُبذلّ توجهات مناقضة للتوجهات الغربيّة. وعبر عام ١٩٧٥ عن سعي الثقل العربيّة، التي كانت تواجه تحديات قويّة خارجيّة من دون أن تتمكّن بأيّ قاعدة شعبية عريضة تُضمّن لها الحد الأدنى من الثقة بالنفس والاستقرار، إلى تعزيز دفاعاتها في معارك داخلية خارجية كانت تعبرها مصيرها. ولا شك أن هذه التدخلات ما كانت لتُضْمَل لولا الضعف الإستراتيجيّ للبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى، على اعتبار أن



خشيت السلطات
المسوية أن تؤثرها
القاومة الفلسطينية في
حرب غير مستعدة لها
مع إسرائيل

سياسية في لبنان، لكن هذه التمددية خاضعة لنظام الطوائف الذي يشكل ضماناً وجودها، وليست لها وظيفة إلا إعادة توزيع حصص السلطة على نخب الطوائف المختلفة وتكريس هذه النخب وإعادة إنتاجها في الوقت نفسه، فالديمقراطية اللبنانية هي إطار التفاهم الإيجابي والمؤقت بين طوائف أو عصبية أثبتت جميعها عجزها عن الانفراد في السلطة وعن الإخضاع الكامل للطوائف أو الجماعات الأخرى. فليست الدولة هنا ذلك المجال الحديث لبناء الوطنية الواحدة والمساوية في الحقوق والواجبات، كما تقتضي الفكرة الديمقراطية الحديثة، بل هي المنطقة المحايدة التي تفصل بين زبائن القبائل الفخارية والمزبانية بعضها ببعض البعض والقادرة على العيش فيها ما لم يكن هناك حرب أو تهديد بالحرب من قبل إحداها أو أكثر. الدولة هنا أداة التقاسم السلمي للثروة العامة، ولذلك فإنها تنهار وتشل منذ اللحظة التي ينهار فيها التفاهم الطائفي، فلا يبقى وادها سوى الحرب الأهلية. وليست هذه الحرب الدورية ظاهرة عرضية على النظام العام، بل هي جزء لا يتجزأ من آلية ترتيب المواقع في نظام قائم على مبدأ التقاسم والانتقام، وهي الوحدة التي تُخمس مسألة تغير موازين القوى التاريخية مع تغير الظروف الإقليمية أو التوازنات الاجتماعية الداخلية وما يُحيط به بالضرورة من تغيير في توزيع الحصص الخاصة بكل زعامة عائلية أو عشائرية.

ولذلك، وعلى الرغم من وجود مساحات لا شك فيها لحرية الرأي والتنافس على السلطة في الصيغة التفاضلية الطائفية اللبنانية، فإن هناك جموداً كبيراً في عملية تداول النخب، سواء منها الوطنية أو الطائفية. ومن الدولة إلى الأحزاب فالإدارة، يقوم النظام على توريث الآباء أبنائهم مناصب المسؤولية مهما كان نوعها، ولذلك تعود الأسماء ذاتها في كل عهد في قيادات الدولة والبرلمان والأحزاب والهيئات الأهلية أيضاً، ولا تتغير قائمة هذه الأسماء قليلاً إلا بعد الصروب الطاحنة التي تقضي على قمة الزعامات

الاجتماعية العنيدة والحروب الخارجية المدمرة. لقد تأخرت النخبة المسيطرة اللبنانية كثيراً قبل أن تترك دروس حرب ١٩٦٧، ومن بعدها دروس حرب ١٩٧٣، ودروس الصروب الفلسطينية - الإسرائيلية التي سيجري جزء كبير منها على أرض لبنان. وإن يعود الاستقرار إلى هذا البلد إلا بموازاة استيعاب لهذه الحقائق ومشاركتها، ولو بوسائل وأساليب مختلفة أهلية، في الحرب العربية - الإسرائيلية وتحقيق أهم انتصار فيها، وهو اليوم أكثر استقراراً من العديد من الدول العربية الأخرى.

لم يُتخذ المخطفون السوريون، ولا اختار السوريون عامة، هذا الوضع للبنان، أكثر مما اختاروا الوضع الذي يتسود في سورية نفسها. بل إن من الممكن القول إن استمرار هذه الأوضاع العربية جميعاً هو شمة لما وسَّمت تفكيرنا وعلقتنا في لبنان وفي البلاد العربية الأخرى من عجز عن استيعاب حقائق التناوب والجغرافية السياسية للتحكم ولو بجزء من تقرير مصيرنا. لقد كنّا جميعاً ضحايا اختيارات لم تتعمق كثيراً في دراستها، أو بُدِعت إليها والمطلوب من الجميع العودة إلى التفكير في هذه الخيارات الاستراتيجية والسياسية والثقافية في لبنان وسورية وفيه العالم العربي، ومعرفة ما إذا كان هناك مجالاً لبلورة خياراتهم الفضل وأكثر مغولية وإيجابية على المسعدين الوطني والإقليمي.

هناك بديمقراطية لبنانية، فيها الكثير من النواقص والعيوب، لكنها ضمنت مستوى معقولاً من الحريات العامة. لماذا كان تأثيرها الإيجابي محدوداً في العالم العربي؟ وهل هناك علاقة بين الصروب اللبنانية والديمقراطية اللبنانية؟

برهان غليون: هناك وهم كبير عند السوريين واللبنانيين معاً حول ما نسميه «الديمقراطية اللبنانية» شمة بالتأكيد تعددية

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

والتشهير وبلدّ الحداثة الأكثر استغراقاً في ثقافة الاستهلاك الرمزيّ و«التمسير». ولا يقتصر الثمن المرتفع لهذه الديمقراطية على الحروب الأهلية والتصفيات العنصرية المتكررة، بل يتجاوز ذلك إلى المعاناة الإنسانية والمعنوية في مجتمع يتربّد من دون وسيط بين أقصى قطبي الحداثة والتقليد.

ربما زاد إفراء النموذج اللبناني اليوم بالنسبة إلى السوريين، بعد أن خاب أملهم في النموذج الذي عرفوه والقائم على التعهية الوطنية المُبْهَلَج فيها وعلى إنكار كلّ التمايزات أو الهويات والعصبيات الجزيئية من قبيل دrole هي مركز التنظيم الوحيد للإرادة الجمعية. فببد أن يحلّق النظام الجمهوريّ الانصهاريّ المساواة للنتظرة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وينشئ إطاراً ثابتاً لنموّ المواطنة الفردية على حساب العصبيات الطائفية، حول الدولة إلى غول ابتلع كلّ العصبيات والقوى الوسيطة الاجتماعية من دون أن يفتح ثغرةً مهما كانت صغيرة لنموّ المواطنة والفردية. فصاربت السلطة خارج أيّ مفهوم حديث للامن الشخصي والحرية والمساواة والحق والقانون. وأصبحت الدولة ذاتها منجزة لطائف قائمة بذاتها من البيروقراطية المتطفنة، ومتطفلة على جميع الطوائف الأخرى. ومن الواضح اليوم أن كلا البلدين وصل بوسائل مختلفة تماماً إلى الطريق المسدودة نفسها. لكنّ في الوقت الذي لا اعتقد فيه أنّ من الممكن المراهنة على النمط السوريّ القائم على إلغاء يميّز الإنسان من وهي وفردية وهوية خاصة، فإنني لا اعتقد أيضاً أنّ من الممكن المراهنة طويلاً على النمط اللبناني القائم على تعايش عصبيات متنافسة ومتريسة واحديها بالأخرى ومستعتر في كل لحظة لشهر سيفوها السنوية في وجه بعضها البعض.

لنتحدث عن دور لبنان الثقافي: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافياً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دور لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يتحكّم الاتصال بالغرب؟

الحلّة أو القليلة. وهذا يعني أنّ التعمدية اللبنانية هي الناتج الجانبى للسلام القائم على إبعاد صيغ مقبولة لتوزيع الحصص على زعامات الطوائف، بقدر ما يُمكن أن يشكّل الإخفاق في الوصول إلى هذه الصيغ أساساً للحرب وانهايار الدولة. وما يحدّد طبيعة أيّ نظام توزيع زبائني متغير ومتبدل بالضرورة هو ميزان القوة الناشئ عن آخر حرب حصلت داخل العصبة الحلّة أو بين العصبيات المتناحرة.

وتختلف هذه الديمقراطية التي تقوم على التحديد المتبادل للسيطرة الطائفية المنفردة، ومن ثمّ على ضمان الحد الأدنى من حرية الحركة للأفراد الذين يستفيدون من فرص السلام المؤقت، عن الديمقراطية كما تُعرّفها الصيغة الجمهورية الكلاسيكية القائمة على أساس المواطنة واستخراج إرادة وطنية واحدة أو مشتركة وبقدر ما يؤول تنازل السلطة بين المواطنين المتساوين والمفترمين إلى بناء إرادة وطنية على حساب الانتماذات العصبوية. يُكمّل التوزيع الزبائني الطائفي للحصص على إعادة إنتاج العصبية القبلية عند كلّ فرد على حساب المواطنة. وبقدر ما يُضمّن النظام الديمقراطيّ الزبائني أنّ يظلّ مصير الفرد مرتبطاً بمصير طائفته، يمنع الدولة من أن تتحرر هي أيضاً من هيمنة السلطة الطائفية.

لقد نشأ هذا النظام الديمقراطيّ الزبائني في سياق تاريخ طويل من الصراع الطائفي الذي عرفه لبنان، ومن التوازنات التي أسسها، والثقافة التي طبّنت الطوائف اللبنانية في الحرب والسلام معاً، ومن الصعب تمهيم مثل هذا النموذج الخاص جداً والتأثر به، ومن الصعب أكثر النظر إليه كمثال أعلى يُحتذى. يُمكن أن يُعجب ضمّ كبير من الرأي العام العربيّ بما يبدو من بعيد بلداً للحريات الفكرية - وهو كذلك بالفعل - لكنّ لا أحد ينسى الثمن المرتفع لمل هذه الديمقراطية الزبائنية الهشة والمسدودة الأفاق والتي تجعل من لبنان في الوقت نفسه بلدّ العصبيات الأكثر استعصاء على الحلّ



Jamal Saidi

لبنان مهتم بتركه
دون وسيط بين أقصى
قطبي المداتة والتقليد.

برهان غليون: لقد وقعت منذ البداية موقفًا نقدياً من التدخل السوري في لبنان، وأبى لدي أي سبب للتساهل مع بقية المثقفين السوريين ولا للدفاع عنهم لكن إذا أردنا فضلاً تجاوز الموقف الاتهامي السلبي الذي يرمي أصحابه من وإلى أي رمي المسؤولية على الآخرين، وإلى تعزيز الأطروحة التبسيطية القائلة بأن الحروب اللبنانية ليست حروباً داخلية بل هي حروب الآخرين على أرض لبنان، فسوف نجد أن هناك أسباباً كثيرة موضوعية حالت بين المثقفين السوريين والحساس لللبنان واستقلال وسيادته أول هذه الأسباب إيديولوجية. ففكرة السيادة الطورية فكرة ضعيفة جداً، إن لم تكن محزنة، في الوعي العام العربي وفي وعي المثقفين ولدى الرأي العام السوري عمومًا الخاضع لسيطرة إيديولوجية قومية عربية ومغالية مآ. ولهذا ما كان من الممكن أسلمة التدخل السوري العربي في لبنان أن تُطرح من منظور مفهوم السيادة، الذي ليس له أي معنى في الفكر السوري حتى في ما يتعلق بالسيادة السورية نفسها. والسبب الثاني سياسي وإستراتيجي. فليس هناك شك أيضاً في أن التحالف الذي حصل (إلى هذه الدرجة أو تلك) بين أحد أطراف النزاع اللبناني الداخلي وإسرائيل، والذي جعل من إسرائيل المنافس المباشر لسورية على سبيل النفوذ على لبنان مركزاً وباقدر لوحده وإرادته الوطنية، قد جعل الرأي العام السوري، الذي لم يطل بأي شكل تأييده لهذا التدخل ولا استخيره فيه، يشتم بأن المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان ربما كانت تعادل القنارل لإسرائيل عن حق التنفيذ فيه. والسبب الثالث أن جزءاً كبيراً من الرأي العام اللبناني اليميني قد انزلق إلى مواقف عنصرية حقيقية ضد السوريين عمومًا، إلى درجة أنه استفد حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون أنه ليس من حق سورية ولا من مصلحة شعبها التدخل في لبنان. ولا تزال هذه النظرة العنصرية إلى السوريين – ولا أقل إلى العمال الموسمين منهم فحسب – تلعب دوراً كبيراً في استفزاز مشاعر المثقفين وتشد

برهان غليون: نعم، وسيظل كذلك، وهذه نقطة قوته. فالسورية الفكرية هي مصدر الشرعية الأساسي لنظام التعددية السياسية والطائفية اللبنانية. وفي اعتقادي، أكثر من ذلك، أن ما يقوله لبنان ثقافياً يتجاوز اليوم التعبير عن امتكار الاتصال بالغرب أو نكّل رسالة الشرق إلى الغرب والعكس. ففي لبنان إبداع ثقافي وفني حقيقي يجعل من هذا البلد الصغير مركزاً من مراكز الثقافة العربية الحديثة الأساسية. وهذا الموقع الثقافي لم يدركه لبنان بالمصادفة والعرض، بل هو ثمرة تاريخ طويل أيضاً من الارتباط بالثقافة الحديثة والتعامل معها. وأبى هناك في نظري أي بلد عربي آخر يمكن أن يخل محلاً لبنان في هذا المجال. في سورية مبدعون كبار من دون شك، لكن لا يوجد فيها – بالمعنى الخرفي للكلمة – ثقافة ولا صناعة فعلية، وإن يكن فيها ذلك لزم من طويل. بل إن المبدعين فيها لا يزالون عالة في نشر أعمالهم وانتشار إبداعاتهم على آلة الإنتاج الثقافي اللبنانية. ولا نبالي إذا قلنا إن من يتابع أحاديث الكثير من المسؤولين السياسيين السوريين يعتقد لا محالة أن الخفية السياسية السورية السائدة قد تحتاج إلى قرن من الزمن حتى تدرك معنى الحرية الحقيقي وتشعر بقيمة تمكّلها. فبالواقع أنه بقدر ما يطغى نمط الحكم الديمقراطي اللبناني على نقاط ضعفه الكثيرة بالحرريات الفكرية، لا ينجح نمط الحكم السوري في بناء السلطة المركزية إلا بتحويل الناس إلى أدوات في يد الله الحديثة.

هل ترون أن هناك تقصيراً من المثقفين الديمقراطيين السوريين حيال لبنان كما يصمّر عدد من المثقفين اللبنانيين (حين يزعمون مثلاً أننا لم نهتم بالدفاع عن السيادة اللبنانية واستقلالية القرار اللبناني...)؟ ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لزوية موقف المثقفين الديمقراطيين السوريين من المسألة اللبنانية؟

بوجود مثقفين، أي لا تسمح بتكون وعي جماعي ومتفاعل لجماعة مدركة لواقعها وإدورها في الحياة السياسية والصومية. لذلك أن كل استنتاجية هذه النظم قائمة على تهميش الناس، ورفضهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، وتجويعهم أخلاقياً وسياسياً معاً. وما نذكره تحت اسم «المثقفين السوريين» ليس في الواقع سوى أفراد منفصلين بعضهم عن بعض، ومُفجدين عن أي فعل جمعي سياسي أو ثقافي، ومُضغعين مباشرة من قبل مؤسسات ونقابات تسيطر عليها السلطة سيطرة مباشرة وكليّة. وربما كان توقيفهم على بيان الـ ٩٩ في العام الماضي، وما تبعه من حركة تنشيط للمنتديات بعد النشاط الذي قام به بعض السينمائيين في الدفاع عن مؤسسة السينما العامة، هو الذي كشفت الحجاب عن وجود ما يُمكن أن نسميه «كتلة المثقفين السوريين» بالمعنى السياسي للكلمة.

كل هذه الأسباب تجعل من غير المنطقي أن نتوقع من المثقفين السوريين أن يكونوا أكثر حماساً من المثقفين اللبنانيين أنفسهم في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته بل إن أكثرهم صار يعتقد أن القسم الأكبر من المثقفين والسياسيين اللبنانيين قد لعب دوراً فوياً في دعم السلطات الشمولية السورية.

ما نذكره لا يعني أن هناك مشكلة في موقف المثقفين السوريين واللبنانيين معاً. لكن هذه المشكلة ليست «تقصير» المثقفين السوريين، وإنما هي ما حصل في العقود القليلة الماضية من تهميش حقيقي ومن اعتقالات بالجملة للمثقفين، وما قاد إليه كل ذلك من إبعاد المثقفين عن ساحة العمل العمومي بل وعن التفكير بالشأن العام والخوف من الخوض فيه. وإذا لم يكن لدى المثقفين السوريين في العقدين الماضيين اهتمام بالشأن اللبناني ككل، ولم يكن عند المثقفين اللبنانيين إحساس عميق بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمع السوري (وفي مقاسها مسألة الاحتلال الإسرائيلي وغياب الديمقراطية)، فذلك لأنه لم يكن هناك تواصل فعلي بين المثقفين السوريين واللبنانيين أنفسهم، ولأن كل فريق أدار ظهره للآخر

من حماسهم للعب أي دور في الدفاع عن علاقات متساوية بين سورية ولبنان. والسبب الرابع هو أن الرأي العام اللبناني كان - ولا يزال - هو نفسه منقسماً أيضاً في ما يتعلق بالموقف السياسي من الوجود السوري في لبنان. وإذا كانت هناك بعض التيارات السياسية التي تتخذ بهذا الوجود، فإن هناك تيارات أكبر وأكثر تدافع عن هذا الوجود وتجد فيه مصلحة لها، أو هي على الأقل ترفض إدارته أو المطالبة بإزالته. وليس من المبالغة القول إن وجود مثل هذا الانقسام السياسي على الوجود السوري في لبنان يجعل من الصعب على المثقفين السوريين اتخاذ موقف لصالح احترام سيادة لبنان من دون أن يتراجع هذا الموقف لصالح طرف من اللبنانيين ضد طرف آخر، خاصة أن الذين يركزون على استقلال لبنان وسيادته غالباً ما كانوا يُخطئون الوجود السوري بالوجود الإسرائيلي ويضعونها على المستوى ذاته، أو يُخطئون بين السياسة السورية وبين الشعب السوري. ولا ينبغي أن ننسى نهول الكثير من المثقفين السوريين المعارضين أمام استنزاف شرائح واسعة من القضية السياسية اللبنانية التي أصبحت تزاود على البعثيين أنفسهم في تدبيح آيات المنيح للسلطات السورية والإشادة بإنجازاتها ويطولاتها. ولا ينبغي أن ننسى كذلك أن قليلاً جداً من المثقفين اللبنانيين أخذوا عن تعاملهم مع ما كابدته السوريين في الماضي من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. لكن الأهم من ذلك كله، وهو السبب الخامس، أن المثقفين اللبنانيين الذين ينتقدون المثقفين السوريين على عدم معالبتهم بانسحاب القوات السورية من لبنان ينسبون أن مثل هذا الإعلان يمثل بالنسبة إلى معايير الحياة السياسية السورية انشقاقاً وطنياً بالمعنى الذي كان مستخدماً في البلاد السوفيتية - وهو انشقاق يضع صانعيه مباشرة في مواجهة السلطات السورية، ويحوّلهم إلى معارضين رسميين متطرفين. وقد يظنهم وخيفتهم وربما الاعتقال لسنوات وسنوات. والسبب السادس هو أن من طبيعة النظم الشمولية أن لا تُشجع



ثمة تعديل سياسي لكثبة خافضة لنظام الطوائف (أركان الاتفاق الثلاثي مع نائب الرئيس السوري)

المضاري كما هو الحال اليوم، يُمكن بناء علاقات جديدة وإيجابية بين سورية ولبنان وفتح مجال للتواصل بين المثقفين في البلدين.

يعتقد لبنانيون كثيرون أن لبنان تلقى ثمن صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انكمض بالصراع العربي - الإسرائيلي، وأنه سُطر إليه دأباً من منظور عروبي أو فلسطيني أو حتى إسلامي، لماذا لا يمكن التفكير بلبنان خارج هذه الإحداثيات؟

برهان غليون: كل بلد عربي يمكن أن يقول الشيء ذاته إذا انطلق على نفسه وشُخِرَ أن لا علاقة له بمن حوله من البلدان العربية. فالمصريون قالوا ذلك في عهد السادات، وأنهموا عبد الناصر بأنه أضاع ثروة مصر وضخى بشبابها للدفاع عن مصالح عربية وخوض معارك العرب التي لا علاقة لهم بها، وقالوا إنهم لو دخلوا عن العرب وارتبطوا بالولايات المتحدة فسُحِّلَ جميع مشاكلهم. والسوريون يعتقدون أنهم لولا تسليحهم بمضوق الفلسطينيين لاسترجعوا أراضيهم منذ فترة طويلة وقرروا الكثير من الحروب أيضاً. وكل البلدان العربية تستطيع أن تقول - وهي على حق في ذلك - إنها لو تخطت عن القضية الفلسطينية وأقامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل فسوف تستفيد من الحماية والرعاية الأمريكية والغربية عمومًا لبنان يُدعى ثمن كونه لبنان أي بلدًا عربيًا من جهة، وضيقًا عسكريًا من جهة ثانية، وموطنًا مهمًا لحرية الفكر والثقافة من جهة ثالثة في منطقة عربية جرداء تتحكم بمقول أبنائها نخبة عسكرية تُجْعَل من القضاء على أي روح نقدية أو تساؤلية مبدأً تزييه وظيفيًا وقاعدة حكم. ثمة، بعكس ما يفيد السؤال، ليس الآخرون هم الذين لا يستطيعون أن يفكروا بلبنان خارج الإحداثيات العربية والفلسطينية والإسلامية، بل اللبنانيين أنفسهم أو القسم الأكبر منهم. وهذه ليست خصوصية لبنانية أبدًا، ولكثبة تنطبق بالقانوني على أي بلد عربي آخر.

الثاني أو لم يضعه في الحسبان ولا يُؤَيِّ بإمكانية التعاون معه. ومن هذا القواعد وانعدام التواصل وعدم الإيمان بنجاحة العمل المشترك تُلَبِّح الاتهامات المتبادلة بالتقصير، وتستمد فكرة التقصير قوتها. والحال أن ما حصل حتى الآن يُعكس الحاجة الماسة في نظري إلى انفتاح المثقفين السوريين واللبنانيين بعضهم على بعض، وتمزيق التواصل بينهم لمواجهة مخاطر مشتركة ومهددة للجميع.

غير أن ما سنَّح مثل هذا التواصل والتفاهم والتعاون حتى الآن بين المثقفين السوريين واللبنانيين لا يعود إلى عدائهم أو جهلهم بعضهم بعضًا، بل يعود إلى غياب رؤية مشتركة جديدة للعلاقات السورية - اللبنانية وللشان العام عمومًا في سورية ولبنان معًا. فلا ينبغي أن نتنظر من المثقفين السوريين حماسًا للدفاع عن سيادة لبنان تجاه سورية إذا كان الهدف هو تعزيز طلب الطلاق التاريخي بين البلدين والتوحيد بين موقع سورية وإسرائيل. ولا يمكن أن نتنظر من المثقفين اللبنانيين انشغالاً حقيقياً بالهجوم السوري العديدة والمفارقة إذا كان المطلوب هو تركيز حق البلاد الأكبر في السيطرة على البلد الشقيق الأصغر إن تجاوز عدم الاهتمام المشترك السوري / اللبناني بمصير الطرف الآخر، وهو ما أشير إليه بكلمة «التقصير»، يحتاج إلى تصور جديد للعلاقات اللبنانية - السورية لا يُقِيل بعدم المساواة في العلاقة لكنه في الوقت نفسه لا يُغسِّر المسافة على طلب انسحاب القوات السورية أو إبعاد النفوذ السوري. ولا يمكن مثل هذا التقصير أن ينشأ ما لم يُحصل لدى الجميع إيمان بأنه لم يعد هناك بديل للحفاظ على استقلال سورية ولبنان وسيادتهما معًا من دون التعاون في ما بينهما في جميع المجالات، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي. ومثل هذا التعاون لا يُمكن أن يستمر وينجح ما لم يتم على أساس من الثقة بصرف النظر عن الحجم والوزن، أي ما لم يتم على أساس للقول والاعتقاد والاختيار الطوعي لكل طرف. في إطار هذا التصور، الذي يستبعد الشعور بالتفوق والتمييز العنصري أو الثقافي أو

مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

حوار مع برهان غليون

كيف نَظُفون إلى تطور العلاقات اللبنانية - السورية في إطار التغيرات الإقليمية المتولعة؟ هل سنشهد تغيراً للدور السوري في لبنان؟ كيف ستؤثر التغيرات العراقية والإسرائيلية - الفلسطينية في تلك العلاقات؟

برهان غليون: لا أجد هناك أملاً بتغيير سريع في هذه العلاقة. فليس في سياق التحولات الإقليمية الراهنة أو القريبة ما يُكفم انصاراً حيار لبنان وابتعاده عن الكتلة العربية واستقلاله عن سورية إلى التنازل وبالمقابل لا أرى أن هناك تطوراً سريعاً في القاعدة التي لا تزال تحكم علاقات القوى السورية واللبنانية منذ اتفاقية الطائف، والتي تُجمل الضعيف يُخضع لإرادة القوى بالانتظار فرصة سانحة للتحرر منها - أي فرصة حتى لو جاءت من جانب إسرائيل - وتُجمل القوى يعتد بقوته غير عابئ بما يشكو منه الضعيف ما دام يُضمر أو يُعتقد أن أصحاب السيادة على الساحة الدولية موافقون. وفي اعتقادك أنه ان يكون هناك تغير في طبيعة العلاقات ما لم يترسخ الوعي لدى النخب السورية واللبنانية معاً بالضرورة الاهتمام بمصالح الناس والارتقاء بشروط حياتهم، أي ما لم تنشأ فعلاً نخباً وطنية بالمعنى البسيط للكلمة تفكر بمصالح المجتمع ولا تُستخدَم موارده لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة فحسب. وإن يكون هناك تغير في طبيعة العلاقات أيضاً ما لم يحصل تطور في تصورات القوى اللبنانية والسورية، من مثقفين وسياسيين، لعلاقات من نمط جديد تُقدم مشروع التنمية الإنسانية والارتقاء بشروط حياة الإنسان في البلدين

كمثقفين ديمقراطيين سوريين، ماذا نتوقع من زملائنا اللبنانيين؟ وماذا نطلب منهم؟

برهان غليون: ان يدركوا أن عصر متصرفية جبل لبنان قد ذهب إلى الأبد، وأن لبنان اليوم دولة، وأن استقرار الدول وأزمارها لم

يعودا يقومان على الانكفاء على الذات في محيط معابر بل على الانخراط الإيجابي في المحيط والعمل المشترك لتجاوز المصاعب ومواجهة التحديات الجماعية. ولا يمكن للبنان أن يُعرف مثلاً هذا الاستقرار والازدهار إلا إذا كانت سورية وفلسطين والأردن والعراق وغيرها تعيش هي أيضاً في استقرار وازدهار. والمطلوب من مثقفي لبنان هو عي ما هو مطلوب من مثقفي سورية: الخروج من النظرة الضيقة والاستعلاء والمعارضة، والعمل الجدي لبناء المصير المشترك والمتساوي. أنا أعرف أن هذا الكلام يستفز الكثير من المثقفين اللبنانيين الذين استقبلوا فكرة أن لبنان هو الغرب والحداثة وأن سورية هي الشرق والتخلف والفلاح، وأن مجرد الحديث عن بناء مصير مشترك سوري - لبناني وعربي هو تقليد من شأن لبنان. لكن أريد أن أتأكد لهذه أنهم مضطرون، وأنه لم يعد هناك أحد في المنطقة يمكن أن يتكلم بعد اليوم - مهما كانت مواهبه وتحالفاته الخارجية - في ان يُقدم بريشة ويُحرب من مشاكل هذا الإقليم، تاركاً الشقاء على الفير. وينطبق هذا أيضاً على إسرائيل، الدولة الأقوى عسكرياً والأكثر حمايةً وعملاً رعاياً من قبل النظام الدولي، فإذا غرق المركب فسيفرق الجميع. وما هي إسرائيل الكبرى والقوية أول الفارقين في وحل الصرب الاستعمارية التي فرضتها على نفسها لأنها أرادت أن تتجاهل الحلم الفلسطيني وأن تتصرف كما لو كانت غير مسؤولة ولا علاقة لها بما يمكن أن يحصل لعالم عربي بقي في نظرها عدواً وبعيداً ملايين السنين بالرغم من أنه على بُعد أقدام... بل هو مستوطن فيها هي نفسها!

برهان غليون

استاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه بيان من أجل الديمقراطية، واغتصاب العقل، والمحنة العربية، وبقد السياسة: الدين والدولة

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

□ شمس الدين الكيلاني

وهو الوحدة العربية. وذلك رغم اختراق الانتداب الفرنسي في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠ للأراضي السورية، واقتطاعه دولة لبنان الكبير في ٢١ آب (أغسطس)، وتجزئته البلاد السورية الحالية إلى دويلات عدة. فلقد تضمن برنامج «حزب الشعب» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والذي تأسس عام ١٩٢٥، وحدة سورية الطبيعية^(١). ويُطبق الأمر نفسه على «حزب الكتلة الوطنية» فالعقود الذي صاغته الجمعية التأسيسية التي نال أعضاء ذلك الحزب أكثرية مقاعدها نَحْو على وحدة البلاد السورية المنفصلة وعدم الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب.^(٢)

لكن نتيجة لما أفرزه الانتداب من وقائع، بما فيها تقسيم سورية نفسها إلى دويلات صغيرة، وانخراط النخب السياسية المدنية ممثلة بـ «حزب الكتلة الوطنية» في عمليات التفاوض للوصول إلى صيغة استقلالية تصانفية، ثم انخراطها في المؤسسات الحكومية والإدارية والبرلمانية، طُوِّرَ في صفوف هذه النخب وإلى جوارها نمطٌ من الموقف مَرَكَّزٌ عمله على المسائل المحلية والرائدة التي اعتبرها أكثر أهميةً وجدياً. فاهتم أولاً بوحدة سورية محدودها الراهنة، ولأسبابها بعد أن تكتشف ليْه مدى الصعوبات التي راكمها الانتداب أمام استعادة وحدة الأقطار السورية، ناهيك عن العربية وهكذا انصرفت النخبُ للناذرة إلى البحث عن السبيل الأقصر والأسهل للاستقلال، مع اقتران الطرح هذه المرة بشعار «الوحدة العربية» أي من دون المرور بالحلقة الوسيطة التي هي وحدة سورية الطبيعية. ومن دون طرح برنامجٍ علني لهذه الوحدة

لم يكن بمقدور الموقف السوري أن يتبنّا بمدى التبدل المروع الذي سيصيب بلاد الشام والأرض العربية نتيجة للحرب الكونية الأولى. فهذا الموقف في صورتَيْه التَّيْن انقسم إليهما، العثمانية أو المروية، كانت قد استقرت في ذهنه حقائق أخرى، فالموقف السوري في صورته العثمانية كان يأمل بنصر عثماني يؤمن للعرب، من خلال مشاركتهم فيه، دورهم المميز في ظل دولة عثمانية لامركزية وحديثة. وأما الموقف السوري العربي فقد كان يأمل على الأقل بدولة تضم بلاد الشام، أو بلاد آسيا العربية تحت راية الهاشميين، ولم يُزهرشَه عن أماله تلك انفصاحاً وعد بلفظ ومعاودة سايكس - بيكو. فبعد دخول الأمير فيصل إلى دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ انتخب السوريون ممثّلين عنهم إلى ما سُمّي «المؤتمر السوري» الذي ضمّ في صفوفه ممثّلين من لبنان وغيره من الأقطار السورية، وعقد أولى جلساته في ٧ آذار (مارس) ١٩١٩، فأعلن استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية على الأساس المدني النيابي، واختار الأمير ملكاً دستورياً على البلاد.^(٣)

وعندما أُلّف فيصل حكومته الأولى، ضُمت في صفوفها رياض الصلح (اللبناني) وزيراً للداخلية^(٤) إلى جانب ذلك أجمعت أحزاب العهد الفيصلي في سورية على تبني هدف «وحدة سورية الطبيعية» - وفي مقدمة هذه الأحزاب: حزب الاستقلال، والحزب الوطني السوري^(٥). وحافظت الأحزاب السورية والنخب النافذة حتى نهاية الثلاثينيات على هذا الهدف دون إغفالها الهدف الأبعد،

١ - غالب عياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي على سورية (بيروت: دار شرق، ١٩٥٤)، ص ٥٥

٢ - وابد الطم، سورية ١٩١٨ - ١٩٥٨ (نيقوسيا، شركة بابل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧

٣ - ماسم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية (بيروت: دار القريب، ٢٠٠١)، ص ٢٢ - ٢٤.

٤ - محمد حرب فزات، الحياة الحزبية في سورية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٥٥ (سورية: منشورات دار الرواد)، ص ١١٤

٥ - المصدر السابق

مواقف النخب السورية

من العلاقة اللبنانية - السورية

وينهج علماني يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وإلى إزالة الحواجز بين الطوائف لصلحة الرابطة السورية الكبرى^(١) أما المثلث الشيعي الذي كان قد ظهر للثورة فهو وإن لم يضع الوحدة العربية في جدول أعماله إلا في بداية الثلاثينيات^(٢) فإن الوحدة السورية - اللبنانية كانت في رأس ذلك الجدول وهو ما يستدل عليه من واقع جمعيه الشيعيين في البلدين (سوريا ولبنان) في تنظيم واحد.

ولكن في برامج تلك الأحزاب العقائدية تضائل الانتماء للموس والبرامجي بمصير العلاقة اللبنانية - السورية. ويموازاة ذلك، اتجهت النخب النافذة، المعبر عنها بالكتلة الوطنية، إلى الإفلات تدريجياً من البحث الشائك عن المصير الواحد للبلدين لصالح «التعايش» بينهما للوصول إلى معاهدات منفردة تطوي عهد الانتداب، واكتفت بالطرح النظري لمسألة الوحدة العربية الشاملة، تاركاً البحث عن جداول عمل ملموسة إلى المستقبل

من التكامل إلى التقاعد

لم تكن العلاقة بين البلدين من الأمور الطارئة، بل تُعَبِّع عميقاً في التاريخ، وترسخت على جميع الصعد. وهذا الوضع فُرِضَ نفسه على الانتداب: فعندما دخلت جيوش فرنسا إلى لبنان كانت البلاد العربية مجتمعة وحيدة اقتصادياً كاملة، بما فيها الجمهورية اللبنانية الحالية التي كانت تسمى متصرفية لبنان، فابقت فرنسا الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وأصبحت دائرة الجمارك واحدة، والتشريع الجمركي والاقتصادي واحداً^(٣)

أما المثلث القومي الراديكالي فقد حافظ على نظريته الثابتة المعادية للحدود التي افترقتها معاهدة سايكس - بيكو ووعد بلغور. فظهرت في أواسط الثلاثينيات وبداية الأربعينيات صورة من المثقفين القوميين الراديكاليين أبرزت قضية الوحدة العربية في مقدمات عملها ونشاطها. وهكذا تأسست «عصبة العمل القومي» في بداية الثلاثينيات، وعقدت مؤتمرها عام ١٩٣٢. وقد شدد برنامج «العصبة» على النظر إلى جميع الأقطار العربية ككتلة واحدة ذات جنسية واحدة، وأهدت، وتحدث عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، ودعا إلى التسليم بأن قضية الفطر الشمالي هي جزء من قضية الوطن العربي الأكبر وإن مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربية الأخرى^(٤)

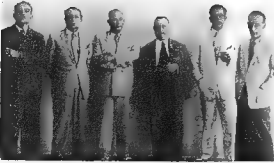
وفي تلك الفترة أيضاً، وعلى إثر التصدعات التي أصابت «العصبة» نتيجة اضطهاد سلطات الانتداب، ظهرت التوأمة المؤسسة لحزب البحث، الذي نَمَج بين مسألة الوحدة والاشتراكية والطريقة الانتقالية للوصول إلى الهدف. ثم ظهرت «حركة القوميين العرب» في مناخ ذكية فلسطين ويدا عليها، فوضعت الوحدة العربية في سلم أولوياتها كما ظهر الحزب العربي الاشتراكي (الحدوراني)، الذي توحد مع البحث عام ١٩٥١، وكوّن حزب البحث العربي الاشتراكي. وقد عكست هذه الأحزاب ذات التوجه العربي اتجاهات الرأي العام الشعبي. وعلى هامش المزاج الشعبي العام، ظهر نوع من المثلث اختار الرابطة السورية، وتبسطت أفكاره في الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تأسس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٢ على مبدأ وحدة سورية الطبيعية،

١ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٥١. وأيضاً أسامة زكي عواد، تاريخ الأحزاب السياسية في سورية (دمشق: دار المشرق العربي، ١٩٩٧)، ص ٢١

٢ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٦٥ وما بعد.

٣ - شمس الدين الكيلاني، الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ - ١٩٩٧ (دمشق: دار الأمالي، ٢٠٠٢).

٤ - خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٧ - ٨.



الجنة العليا اللبنانية - السورية لتسليم المصالح المشتركة (١٩٤٤)

الوحدة مع العراق على شوه تصاعد الخطر على فلسطين، فقرّر في جلسته بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ التوجّه نحو الاتحاد مع العراق^(١) أمّا حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، الذي تأسّس عام ١٩٤٨ في خضمّ الحرب العربية - الإسرائيلية، فقد دعا إلى مشروع لإنشاء الدول العربية المتحدة، وكان أكثر ميلاً إلى الوحدة مع العراق من شقيقه الحزب الوطني. فإذا أضفنا إلى تلك التوجّهات البعيدة ما طرحه الأحزاب الراديكاليّة القومية، بما فيها البعث وحركة القوميّين والاشتراكيّ العربي، نجد أنّ اتجاهات النخب السوريّة في أغلبها قد انفتحت باتجاه المحيط العربيّ الأكبر، وبغدت علاقتها بلبنان جزءاً من العمل الوحدويّ العربيّ الشامل.

من تماثل الحياة السياسيّة إلى انقطاعها: ١٩٤٩ - ١٩٥٤
رغم اختلاف قواعد التوازنات الاجتماعيّة الكبرى في كلا البلدين، فإنّ مدوّنات الحياة السياسيّة عندهما ظلت متماثلة، مع ما داخلها من تغيّرات العمليّة الثقافيّة ووجود حركات صحافيّة، في عالم برلمانيّ مفتوح على الحوار والتنوّع. فكانت بيروت ودمشق وحلب متماثلة من زاوية انفتاح عوالمها الداخليّة على الحرية والتنوّع، وبقيت الصلات بين نخب البلدين - حاكميّة ومحكوميّة - مستمرةً لكنّ الوضع برزقته انقلب مع بداية حكم الممكسر في سورية ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤، وهو حكمٌ اقتطع الجرنال حنّينيّ الزعيم عندما حدّث نوع من الانقطاع الجذويّ بين الحياة السياسيّة لكلا البلدين. إذ دخلت سورية في حقبة حكم الحكّة المدنيّة، فضربَ ذلك منعةً لحياتها المدنيّة والسياسيّة والثقافيّة، وكان لذلك دورٌ في

لكنّ ما أبقاه الانتداب من وحدة اقتصاديّة بين البلدين فرّقته نخبة الطبقة الوسطى الليبراليّة الحاكمة بعد الاستقلال. إذ التقى عام ١٩٤٢ ممكّو الحكومتين وقروا فصل مائير المصالح التي كانت موحّدة تحت الإدارة الفرنسيّة، وعقدوا بدلاً من ذلك الوحدة الجمركيّة وأنشأوا مجلساً أعلى للمصالح المشتركة نيّط به التشريع الجمركيّ^(٢) وإن يطول الأمر حتى يتولّى خالد العظم نفسه إلغاء هذه الوحدة الجمركيّة، عندما تولّى رئاسة الحكومة السوريّة في آذار (مارس) ١٩٥٩. وقد لاقى هذا الإلغاء القبول من قبل حزب الشعب وكثلة الحزب الوطنيّ على السواء، ولم يعارضه في البرلمان سوى جلال السيّد وحسني البرازي^(٣)

بموازاة هذا الانتقال من الوحدة إلى التبااعد على الصعيديّ الاقتصاديّ جرى انتقالٌ مماثلٌ على الصعيديّ السياسيّ. فلتواء الانتداب ساد نوع من التّفاهم والتّسويق بين النخب في كلا البلدين، ولاسيّما تلك النخب التي قامت المفاوضات مع سلطة الانتداب. وكانت النخب السياسيّة في كلّ المحطات (ثورة العشرينيّات، معاهدة ١٩٣٦، العهد الوطنيّ عام ١٩٤٣، الجلاء عام ١٩٤٦) على التّصاق وتضام وتساير^(٤) لكنّ مع الجلاء صارت الخطوط السياسيّة بين النخب النافذة من الطبقة الوسطى تتباعد، وتتجانها تيارات الأحداث العربيّة، وذلك على حساب انشغالها بتطوير العلاقة مع لبنان، بدلاً من المراسمة بين الاهتمامين. ومن هنا نرى أنّ برامج الأحزاب التي نشأت من تفكك الكتلة الوطنيّة قد ضلت من الإشارة إلى العلاقة اللبنانيّة، مكتفية بطرح شعار الوحدة بطريقة مجرّدة فالحزب الوطنيّ الذي تأسّس عام ١٩٤٧ التفت أكثر إلى مسألة

١ - المصدر السابق، ص ٨.

٢ - وقد أشار إلى هذه الحقائق جوزيف أبو خليل بقوله في كتابه لبنان وسوريّة - مشقّة الأخوة (بيروت شركة المطبوعات، ١٩٩١)، ص: ٢٦ - فليطيلن هم اللبنانيّين والسوريّين الذين يُترغون اليوم، أو يتذكّرون، أنّ استقلال كلّ من البلدين قد تمّ من خلال تسويق كامل في السياسة الخارجيّة العربيّة والدوليّة .

٣ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

ولاحق دور المحرّز إليها، وانحنى للعاصفة الشعبى قادة الأحزاب المختلفة. وساندت هذا الخيار الكتل المختلفة في الجيش بعد أن انخسعت الانتفاضات. أما العلاقة مع لبنان فلم تعد سوى تفصيل ضمنيل أمام الطريق إلى الوحدة، وبدأ الاضطراب الشعبي الكبير يُلصق بالنظام الطُرقى، ولم يسلم من هذا لبنان نفسه الذي شارك ككتلة أساسية من شعبيه الدمشقيين فرضهم بقيام دولة الوحدة واستقبال زعيمها عبد الناصر. ومنذ ذلك الحين صارت النزعة العربية للقوى الوجودية اللبنانية والكتلة الإسلامية تؤكد نفسها وتعبّر عنها بالولاء للقاهرة أولاً، ولم تعد بالضرورة تمرّ بدمشق إلا عبر القاهرة. كما صارت علاقات النخب السورية واللبنانية تمرّ سلباً أو إيجاباً بالقاهرة التي عثت المرجعية العليا للعمل القومي العربي.

لقد صارت الوحدة فيصلاً انقسمت بدلالات الحياة السياسية العربية. وكان الشعب السوري يُزَقَّب بتفاعل تداعيات حدث الوحدة، منتقلاً والمهدين جداً. فانطبع في ذاكرة ذلك الجيل صورة سلبية عن شمعون وبشركانه الذين استقسموا الأسطول السادس شطرين موقفاً سلبياً من الوحدة. ولم يتسامح ذلك الجيل مع الوضع الحيداني الذي فرضه فؤاد شهاب. إلا لإدراكه تعقيد الوضع اللبناني أمام الوحدة، ولأن السوريين كانوا يتوقعون أن يأتي الزائد الأكبر لوحدتهم من العراق. وبعد خمسة أشهر من قيام الوحدة، انبثقت حركة ١٤ تموز في العراق، وخرقت الجماهير في بغداد صباح ذلك اليوم بُثَّت للوحدة العربية وتُشمل صور عبد الناصر، فجري إنزال أمريكي في بيروت في اليوم الثاني، ويهده بيومين أنزل الإنجليز قواتهم في الأردن لملاقاة مخاطر انضمام العراق إلى الجمهورية المتحدة. وقد ظل السوريين يتطلعون إلى الزائد العراقي حتى مع تراجع احتمالات الوحدة، بسبب تحالف قاسم والشيرعيين والاكراذ ضد هذا الخيار. وظلّت

تعميق الشقة بين البلدين. وتم في هذا العهد أيضاً إلغاء الوحدة الجمركية والنقدية بينهما، وزادت الريبة والحذر ما بين نخبتيهما الماكنتين. ولولا تسلسل المجموعات الوطنية - الإسلامية اللبنانية بخيار التقارب مع سورية لكانت الخسارة أمدح.

ولكن في هذا العهد أيضاً بدأت تزهو صورة لبنان وبيروت في نظر النخب السورية، ولاسيما المعارضة، إذ بدأ ينظر إلى بيروت على أنها الحلّ من اضطهاد الصكر، فالتجأت إلى بيروت وجوه كثيرة من المعارضة السورية بما فيها أكرم الحوراني وميشيل علق، وكانت منطلقاً لاستعادة الديمقراطية في سورية.

كل الدروب تمرّ بالقاهرة: ١٩٥٤ - ١٩٦١

تغلّصت سورية من حكمها العسكري عام ١٩٥٤، واستعادت هيأتها الديمقراطية البرلمانية في مناخ عربي جديد افتتحته ثورة ٢٣ يوليو. وفي عام ١٩٥٦ خرج عبد الناصر من اختبار العدوان الثلاثي زعيماً للعرب بلا منازع، وتحوّلت القاهرة إلى إقليم قاعدة ومركز للعمل الوجودي.

تجاذبت النخب السورية ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ خيارات عدة للوحدة العربية (الخيار العراقي، خيار الهلال الخصيب...) دون أن يمرّ أي منها في بيروت. واستقرّ الخيار الحاسم على مصر الناصرية، التي خاضت مع سوريا المعركة الشاملة ضدّ الأحلاف الغربية. وكان من الطبيعي في غمار هذه المعركة أن يتقارب هذان المركزان، وأن يشعر كل منهما بالخاصة إلى حماية الآخر والتضامن معه. ومن هنا بدأ الطريق الوجودي الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة.^(١)

استقبلت زعماء عبد الناصر الشارع الشعبي السوري بما في ذلك قواعد الأحزاب كافة، فاختر البعث الوحدة مع مصر عبد الناصر،

١ - ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديموقراطية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٩٧.



أسطبلت في ذاكرة السوريين صورة سلبية عن شمعون وشركائه الذين استقدموا الأسطول السادس في مواجهة الوحدة (الارنيز في خلد في عام ١٩٥٨)

قاد البحث ٨ آذار، يعاضده الناصريون. ثم اُفترق الإخوة الأعداء، وانقسمت الحياة السياسية السورية مجتذاً على الموقف من الوحدة وعبد الناصر: فاستقوى البحث بالجيش، والناصريون بالشارع. وظل هذا الاستقطاب يحكم الحياة السياسية السورية إلى حد كبير حتى غياب عبد الناصر. ومن ثم غياب وأهمية الوحدة مع مصر. في هذا المناخ الذي سقط فيه مصداقية النخب القديمة شعبياً، سيطرت الثقافة التقدمية لتلك النخب التي برزت بعد عام ١٩٦٣ واستقت نموذجهما من أبطال الشعب الهديبية والام وحروب الام، ببروجها المتصلبة وجملةا القاطعة وقيمتها الثابتة بعورها وبطلانيتها. وتفتت هذه النخب - بعضياً أو ناصرياً أو ماركسيّاً - بمواقف سلبية واحد تجاه الحياة البرلانية، التي اقترنت لديها بالحياة البرجوازية. وهكذا صارت «الثورة» أو «الديمقراطية الشعبية» أو «سلطة الشعب العامل» مفردات القاموس المشترك للنخب الجديدة، التي تضاعفت لديها قيمة الديمقراطية اللبنانية بعد أن اقترنت بسلطة التجار والإمبريالية؛ ولكن بعض افراد هذه النخب الجديدة، ولاسيما في صفوف المعارضة، تعاملت بطريقه برجماتية مع تلك الديمقراطية التي توفرها بيروت للزائر والمقيم واللاجئ: فقد نظر المضطهدين إليها كملجأ؛ وأما النخب البرجوازية الليبرالية فحارث فيها حلمها الذي ضاع - أو ضيعته - في دمشق، فقامت فيها رويداً ورائداً جسداً.

وبقي البحث للعسك والسلطة، وبخاصة بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٦٦، خذياً من المناخ الحار لجاره اللبناني، وتحديداً بعدما لم يجد اللغة المشتركة التي يُمكن أن يتحدث بها مع النخبة الحاكمة في بيروت: فهي ليست عنده سوى برجوازية ليبرالية مرتبطة بالإمبريالية، وتعمل إلى ترتيب علاقاتها مع النظام العربي بإعطاء الأروحية لعبد الناصر، وهو المناس الاضطر للبحث. كما وجد هذا الحزب الأوراني شية موصدة أمام علاقاته بالقوى الوطنية والإسلامية التي عُين للقاهرة بالولا، سجاراة منها لشارعها

علاقات النخب السورية المختلفة بالشان اللبناني وبالنخب اللبنانية والعربية تمر عبر بوابة القاهرة.

لم تتغير هذه الحال كثيراً بعد الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٦. فكما انقسمت الحياة السياسية السورية وتخبها على قاعدة الموقف من استعادة الجمهورية المتحدة، فإن الحياة السياسية اللبنانية مسها هي أيضاً هذا الحدث. وظلت علاقة النخب في البلدين تمر بالقاهرة مادام الموالون للعربية في لبنان يتخذون من هذه العاصمة مرجعيتهم العليا. وأسهمت القوى القومية والإسلامية في قيادة الحملة الدعائية ضد الرموز اللبنانية للانفصال، وقابلتها القوى الانفصالية بدعاية مضادة تناولت على الأخص كمال جنبلاط. وحدها النخبة الشيوعية، والنخب البرجوازية الليبرالية في سورية بعد أن تضررت من تأميمات عام ١٩٦٦، وجدت في لبنان متنفساً لها أمام ضيق سبل التعبير لديها في الجمهورية المتحدة. وأما الكتلة الشعبية الأساسية فكان ولاؤها لعبد الناصر والوحدة جاسماً، هانت دونها مسألة الحريات العامة.

صعود نخب جديدة مع انقطاع لغة الخطاب: ١٩٦٣ - ١٩٧١
تعمورت حال النخب السورية القديمة حين حكمها الشارع السوري وزر الانفصال أو الضلوع فيه أو تأييده. وظل هذا التدهور للنخب الليبرالية لقادة الحزب الوطني وحزب الشعب والشيوعيين أيضاً، ولم يسلم منه أبرز قادة البحث، كاتكرم حوراني وصالح البيطار. لارتباط هذه القوى بالتوقيع على وثيقة الانفصال التي باركت الانقلاب العسكري وسمته «انتفاضة». فاجتاحت الشارع الوطني قيادات جديدة من صفوف قيادات الأصف الثاني للحزب القديمة. وفي سياق السياق لاه هذا الفراغ الهائل في تجديد النخبة برز دور الجيش مجدداً في ٨ آذار (مارس) عام ١٩٦٣، معلناً ميلاد مرحلة جديدة في تاريخ سورية وتاريخ علاقات نخبتها الجديدة بالساحة اللبنانية.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

الناصرية الذي كان يعبر عن ولائه للعروبة عبر ولائه لصر الناصرية لا عبر علاقته بدمشق. ومن هنا فحين لحظم الأمر في نيسان عام ١٩٧٠، ذهب الجميع إلى عبد الناصر لتوقيع اتفاقية القاهرة إلا أن خبرة الأيام علمت للشعب السوري، بصوره المختلفة، قيمة المتكسب الثقافي اللبناني الحر، حين اقتصد في بلده حرية التعبير، وضافت أماته مساحة النشر إذ تقلص عدد صفح بلده إلى صحيفتين لهما صوت واحد. في تلك الأيام قدمت له بيروت شرفة مناسبة ليُطل بها على العالم العربي، فستع العرب عبر نافذة البيروتية أسماء: إلياس سركيس، وياسين الحافظ وجورج طرابيشي، وملاح صفدي، وبرهان غليون، وغيرهم.

التدخل السوري في الساحة اللبنانية

تبدلت الأحوال بعد غياب عبد الناصر وغياب دور مصر الراجح في النظام العربي. وتوافقت هذا الغياب مع حزمة من الأحداث في سورية، كان أهمها إسماعيل الرئيس الأسد بالسلطة. فقد أراح بهركه التصحيحية للقيادة السراوية لحركة ٢٣ شباط (فبراير)، واستطاع خلق نوع من التوافق الوطني النسبي بين السوريين ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ إذ جذبت القوى التقدمية المختلفة إلى صفوف الجبهة الوطنية التقدمية (وإن ظهرت خلافات وانقسامات فيما بعد)، وخاض بالتنسيق مع القاهرة حرب تشرين ١٩٧٣ بعدما وثق علاقات مع الاتحاد السوفيتي، ثم استطاع إبراز دور سورية الإقليمي بعد زهاب السادات إلى «إسرائيل» وانشغال العراق بالحرب مع إيران - وهو ما ظهر جلياً في بروز دور سورية في الحياة الداخلية اللبنانية

توافقت التشاغل السوري في لبنان مع تنامي الحضور الفلسطيني ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، في ظل توجه النظام العربي برمته نحو التسوية. فاستقطب العمل الفلسطيني الميثل ضد إسرائيل تأييد الشعوب العربية عامة، والسوري خاصة. وتماثلت علاقة

السلطة السورية بالقوى اللبنانية والفلسطينية في الساحة اللبنانية إلى أن غدت بمثابة اللاعب العربي الرئيسي هناك أما النخب السياسية السورية المختلفة فكانت تقيس مواقفها من هذه القوى اللبنانية أو تلك على ضوء قربها أو بُعدها من المقاومة الفلسطينية. فاسترجعت صورتها السلبية التي اتخذتها عن الرئيس شمعون ولسنيخ بيار الجميل اللذين كانا يرمزان لديها إلى كل نزوع طائفي وتبعية للأجنبي ولهذا استقبلت معظم هذه النخب السياسية، والأغلبية الشعبية السورية، دخول الجيش السوري إلى لبنان بالمرارة عندما بدا لها بمثابة نجدة لشمعون والجميل وتحجيم لدور المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. فكان لهذا الحدث وقته الكبير على السوريين، وبه انتهت مرحلة التوافق الوطني النسبي المتعددة منذ عام ١٩٧٠. وقد عبر المثقفون السوريون في بيان لهم عن احتجاجهم على هذا التدخل. كما أصدر الحزب الشيوعي - المكتب السياسي موقفاً على صحيفة بيان افتتاحي في جريدتهم فضال الشعب أظهر فيه أن هذا التدخل لن يخدم القضية العربية ولا للنضال الفلسطيني وإن يعرّض وحدة اللبنانيين، وكان هذا البيان بمثابة إعلان من هذا الحزب عن انضمامه من آخر خيط يربطه بالجبهة الوطنية التقدمية. واتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (د. جمال الآتاسي) موقفاً مماثلاً، منها بذلك نوفاً من التوافق النسبي مع السلطة رغم كونه قد سبق أن انسحب من جبهتها عام ١٩٧٣. وبما له دلالة في هذا السند إعلان حزبين عن ولائهما عام ١٩٧٧ على خلفية الدخول السوري إلى لبنان: فقد أعلن كلٌ من رابطة العمل الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري أن الأحزاب القائمة بما فيها المكتب السياسي والاتحاد الاشتراكي، لم ترق إلى مستوى مخاطر ذلك التدخل، الأمر الذي فرض ضرورة مله الفراغ السياسي الاحتجاجي.

قويت تلك القوى التدخل السوري على ضوء رؤيتها إلى الصراع في لبنان بأعجابه صراعاً بين قوى وطنية وقوى متواطئة مع



الثقلون السوريون أمسكوا ببيكا وامتدح على الدخول السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وكاد حزام على خلفية هذا الدخول

واعتبر إيقاف الحرب على قاعدة الحفاظ على وحدة الكيان اللبناني من المهام الأولى لكل ديمقراطي علماني وقومي عربي^(١) كما أثير حجم الفسادة التي تتصيب الحياة العربية إلى لقدت نافذة الحرية في بيروت. ويحذر عن شعوره أمام فاجعة الحرب الأهلية بقوله: «احسست، أنا ذا الهوى القومي العربي، أنه ليس وطني فقط الذي يثخن، بل بيتي أيضاً، وأن فاجعة لبنان كانت مجانبية فكثيرة هي الأسباب الأصلية والمباشرة التي دفعت إلى إحراق لبنان، لكن يخيّل لي أنه لفي هذا المسير لأن نافذة للديمقراطية - مهما بدت مغلوطة - جعلت من لبنان مختبراً فكرياً للوطن العربي. ومن بيروت عاصمة الثقافة والسياسة...»^(٢)

أما الليبراليون السوريون فلم يروا في ما يجري في لبنان إلا تكراراً أكثر مأساوياً لما جرى في بلدهم سابقاً من عسكرة الحياة السياسية. وفشّر بعضهم، مثل خالد العظم، أن يُغن في لبنان، اعترافاً بالجميل للبلد رقد فيه حتى نهاية العمر

بقيت للمشكلات التي يطرحها الوجود السوري في لبنان في مرمى نظر النخب السياسية السورية. فقد وقفت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية خلف الموقف الرسمي السوري. أما الجماعات التي عثرت عن نفسها تحت مظلة «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي جنح الاتحاد الاشتراكي (إجمال الأناسي)، والحزب الشيوعي - المكتب السياسي، وحزب العمال الثوري، وحركة الاشتراكيين العرب، والبعث للديمقراطي، فقد أخرجت عن عدم رضاها عن طريقة تعاطي السلطات السورية في الشأن اللبناني حتى بعد انتقال هذه السلطات إلى التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية والقوى

الصهيونية والاستعمار، فرأت أن ذلك التدخل أضعف الفريق الوطني. وقد عبّر عن هذا التصور المشترك التنظيم الشعبي الناصري، بقوله: «لم تكن الحرب الأهلية التي دارت على الساحة اللبنانية حرباً طائفية رغم الكثير من مظاهرها. ولم تكن حرباً اجتماعية رغم بعض سماتها. ولكنها كانت حرباً وطنية في مواجهة المخطط الصهيوني والإمبريالي، وكانت الطائفية بعضاً من أدوات الصهيونية في معركتها»^(٣) ويقول في مكان آخر: «كان تمثل القوات السورية لحظة الحرب الأهلية بناءً على طلب ومناشدة الدولة اللبنانية وقوى الجبهة اللبنانية لحماية القوى الانتزالية، فتمسكت فرصة قيام نظام تقدمي تتعايش فيه كل الطوائف من خلال انتمائها الوطني»^(٤)

أما الحالة الديمقراطية، فلم تكن في مركز اهتمام تلك النخبة في ذلك الحين، بل كانت فرعاً صغيراً من اهتمامها بالمسألة الاجتماعية والقومية. كما لم تكن مسألة استقلال قرار السلطة اللبنانية محط اهتمام المثقف القومي أو اليساري السوري، بل نظراً إلى هذه المسألة على ضوء خدمتها لمستلزمات التقدم الاجتماعي والقومي. قلّة من المثقفين السوريين وعلى رأسهم ياسين الحافظ وقلّة من الأحزاب ومن بينها حزب العمال الثوري الذي كان ياسين أحد قادته، أقرب مساجحة من اهتمامها للمعضلات الشائكة التي يُمكن أن تترتب من اختلال التوازنات الطائفية والمذهبية اللبنانية، واسئولية ما يسميه ياسين «الانقسامات الاجتماعية للموتية» في إثارة الحرب الأهلية اللبنانية. بل وصف هذه الحرب بالطائفية القذرة، معارضاً بذلك اتجاهات التقدميين السوريين واللبنانيين.

١ - الرواية الناصرية، صوت التنظيم الشعبي الناصري - الإقليم السوري، حزيران (يونيو) ١٩٨١، العدد ٦٤، ص ١

٢ - المصدر السابق، عدد ٨٨، أيار ١٩٨٣، ص ٢

٣ - صحيفة الثورة العربية، أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦

٤ - ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجية المهزومة (مشرق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

نظرها تجاه ما يجري في الساحة اللبنانية، وأظهرت ارتياحها لمعودة دورة الحياة الطبيعية بعد مؤتمر الطائف على طريق استرجاع لبنان لعافيته ولحياته الديمقراطية، رغم ما يشوب كل ذلك من نواقص ولاسيما في ما يخص الحضور السوري الكثيف في الشأن اللبناني.

التطلع إلى المستقبل

مع بداية عهد الرئيس بشّار الأسد انتعش التفاؤل في سورية ولبنان على السواء، بعد أن أُنْغِنَ في خطابه الافتتاحي عن نواقص تشوب علاقة البلدين، وأنه يتطوّر إلى أن يحول تلك العلاقة إلى نموذج يُستَخدَى. وقال إنَّ المسائل الخلافية يعود حلّها إلى المؤسسات السياسية الرسمية وحسب، وهو ما يُشير ضمناً إلى إزالة وصاية الأجهزة عن هذه العلاقة، وإلى وقف تدخلها في الحياة اليومية للبنانيين.

وتجدّد اهتمام النخب السورية بالشأن اللبناني مع الانتعاش النسبي للحياة السياسية والثقافية السورية، يوجّهها إدراك متزايد بتعاظم ترابط المسألة الديمقراطية في كلا البلدين، ومدى الفائدة التي يجنيها البلدان في حال تطوّر حيانتها السياسية على قاعدة انتعاش النظام الديمقراطي البرلماني اللبناني واستعادة أياّته في سورية مجدداً

شمس الدين الكيلاني

كاتب سوري من مؤلفات مصير الجماعة العربية، ومن العود الأبدي إلى الوعي التاريخي

العملية اللبنانية واصطدامها بـ «الجبهة اللبنانية» فقد لاحظت تلك الجماعات أنّ هناك بعض المظاهر السلبية لذلك التدخل، ومن شأنها أن تعيد تدوير الأزمة اللبنانية بدلاً من أن تقود إلى حلّها جذرياً من هذه المظاهر اعتماد السلطات السورية على الحلول الأمنية، الأمر الذي يقود إلى تشويه الحياة السياسية اللبنانية، ويعرّض الاقتراب من المخرج السياسي السليم. ومنها أيضاً اعتماد هذه السلطات على إهدات توازنات مؤقتة تُشجّع لها بالإسكاف بطرفها، بدلاً من اعتمادها خطياً استراتيجية للوصول إلى تسوية تاريخية تلقى رضى الجميع وتوفّر الأمن للجميع. وشكّنت هذه الجماعات أيضاً على ما يصيب الحياة الديمقراطية في لبنان من ضصور وضور جراء هذا النهج التناحري، وإنّ تجارب الأنظمة التقدمية العربية، وما تكشفته عنه أزمة الأنظمة الشيوعية بدلالة أحداث يوغوسيا - أهمية المسألة الديمقراطية، ووضعها في سلم أولوياتها، على الرغم من الثوابت المنبثقة في وعيها الجديد. وخُصّصت في بداية الثمانينيات إلى قراءة جديدة للحرب اللبنانية، فرأت أنّ من أهدافها الرئيسية ضرب نظامها الديمقراطي، «فرغم العديد من المخذ، فقد كان [هذا النظام] أفضل حالاً من كل الإمبراطوريات العربية، وكان عليه بسبب ذلك أن يُنمّع الثمن غالباً بالشكل اللبناني للديمقراطية أخاف الحكّام العرب من أن تمتدّ جرثومتهم إلى أقطارهم وشعوبهم، وكان هذا أحد الأسباب التي دعّتهم إلى أن يسوّقوه ويسوّقوا معه للقائمة الفلسطينية إلى محنة تدمير الذات»^١.

في ظلّ محنة الثمانينيات، واجهت الحياة السياسية السورية حالة من الانطفاء وسيطرة المنطق الأمني من جراء الإرهاب الإخواني. ولم تُشكّل من هذا المنطق الأمني القوى الديمقراطية واليسارية. ومع ذلك لم تكف النخب السياسية السورية عن التعبير عن وجهة

١ - من رسالة داخلية، صادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٨٧

إشكاليات العلاقات الاقتصادية السورية - اللبنانية

□ منير الحمش

من الوحدة إلى التقسيم

عندما سيطر العثمانيون على بلاد الشام عام ١٥١٦ قسّموها إلى مجموعة ولايات (ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت) ومجموعة مستعمرات (بيروت، الزهر، جبل لبنان، القدس). وقد شكّلت هذه السيطرة امتداداً وحدوياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجغرافياً استمرّ على الرغم من الاستثناءات أو الأحداث المصطفة. إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) وأسفرت إحدى نتائج الحرب، كما هو معلوم، عن تقسيم البلدان العربية بين دول الاستعمار الغربي تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو السرية (١٩١٦). وتكرّس هذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠). وبذلك أصبح لبنان وسورية وحدة اقتصادية وسياسية تحت سلطة الانتداب الفرنسي. في حين أصبحت القدس وشرق الأردن تحت سلطة الانتداب الانكليزي. وكان ذلك أوّل انفصال في بلاد الشام في العصر الحديث

عملت سلطة الانتداب الفرنسي على إحداث التجزئة السياسية وتعميقها، جنباً إلى جنب مع انتهاج سياسة التوحيد الاقتصادي. فقد أصدر الجنرال غورو مجموعة من القرارات فُصّلت بإنشاء دويلات في المشرق العربي هي دولة لبنان الكبير ودولة العلويين ودولة حلب (١٩٢٠) ودولة جبل الدروز (١٩٢٢) بهدف تسهيل عملية السيطرة على هذه البلاد. إلا أنّ ذلك لم يثقل من لثقل سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سورية ولبنان. الأمر الذي جعلهما يشكّلان وحدة اقتصادية تحت سلطة الانتداب الفرنسي وتجمّعت هذه الوحدة بإصدار قوانين نفعية موحدة فُصّلت بإيقاف التعامل بالعملة التركية واللييرة المصرية. وإصدار الليرة السورية اللبنانية - اللبنانية من خلال بنك سورية (١٩٢٠). كما تجمّعت هذه الوحدة باتفاقية كانون الثاني ١٩٢٢ التي تم بموجبها إصدار نقود سورية - لبنانية بامتياز لبنك سورية ولبنان لمدة ١٥ عاماً

جرى تجديدًا بعد ذلك لمدة ٢٥ عاماً ابتداءً من كانون الثاني ١٩٤٠. وقد استمرت الارتباطات النقدية مع فرنسا، إضافة إلى تجاذبات بريطانيا وتدخلاتها، حتى عام ١٩٤٨، رغم استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وسورية عام ١٩٤٦.

وارتبطت سورية ولبنان في وحدة جمركية إلى جانب الوحدة النقدية. كما تمّ عقد العديد من المؤتمرات الاقتصادية المشتركة. وأهمها اثنان: الأول هو المؤتمر الصناعي الاقتصادي الذي عُقد في دمشق بإشراف غرفة تجارة دمشق عام ١٩٢٩ وهُذِلَ إلى الوقوف على حالة الصناعات الوطنية ودراسة الطرق المؤدية إلى تنشيطها وبثّ فكرة التعاون والمساعدة بين أربابها؛ والثاني هو المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٢٨ الذي عُقد في غرفة تجارة بيروت، وخَرَجَ بقرارات ملابها الإبقاء على المصالح المشتركة موحدة بين البلدين، وعدم الموافقة على مبدأ الانفصال الجمركي بين سورية ولبنان، والإصرار على تعميق الروابط الاقتصادية، وإزالة الحواجز الجمركية بينهما. كما تمّ في هذا المؤتمر الاتفاق على تحديد حصّة كلّ من البلدين من مداخل الجمارك تبعاً لدرجة الاستهلاك العام في كلّ منهما.

بعد نيل البلدين استقلالهما، وقيل أن يتسلّم الصلاحيات الاقتصادية من السلطة المنتدبة، تمّ الاتفاق على تحديد المصالح المشتركة وإقامة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة لتابعة جميع المسائل المتعلقة بالحقاق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين (١٩٤٣). وقد تولّى هذا المجلس الإشراف على جميع هذه المصالح وإدارتها، وإعداد التشريعات اللازمة والاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضتها على الحكومتين لإقرارها. ونهضت الاتفاقية للوفاء بين البلدين على أنهما يؤلّفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية واحدة، تُكَلِّم البضائع خيبتها بحرية كاملة، ومن دون أية ضريبة أو رسم جمركي. كما تمّ الاتفاق على توزيع موارد المصالح المشتركة بنسبة ٥٦٪ لسورية و٤٤٪ للبنان

اشكاليات العلاقات الاقتصادية السورية - اللبنانية

إلا أنّ الخطوة الهامة التي تشكّل منحىً إيجابياً كانت بعد قيام الحركة التصحيحية في سورية، حيث تم توقيع بروتوكول ١٩٧٠ الذي أحدثت بموجبه «الهيئة الدائمة اللبنانية - السورية» لمعالجة القضايا التي تهم البلدين وفقاً للأنظمة المعمول بها في كلّ منهما. وجرى إعداد مشاريع الاتفاقات، واتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لتأمين تنفيذها.

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق (١٩٩١)

بعد التطوّر الحاصل في العلاقات السياسية، والدور الذي قامت به سورية خلال الأحداث المبررة التي كادت تؤدي بوحدة المجتمع اللبناني ويساس قيام الدولة اللبنانية، وُجدت سورية ولبنان ضرورة تأسيس العلاقات بينهما في معاهدة تنظم هذه العلاقات على الصعد كافة. فتم توقيع «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» (٢٢ أيار ١٩٩١). وقد ركزت هذه المعاهدة على تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين في إطار سيادة كلّ منهما واستقلاله، وذلك بهدف توفير الازدهار والاستقرار، وضمان الأمن القومي والوطني، وتوسيع للمصالح المشتركة وتعزيزها. كما خدّدت المعاهدة الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية للبلدين، انطلاقاً من كونهما عضوين ملتزمين بميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وبموجب المعاهدة أُحدثت الأجهزة التي ستقوم بعملية تحقيق أهدافها، كما خدّدت مهامها. وهذه الأجهزة هي: المجلس الأعلى برئاسة رئيسي الجمهورية، وهيئة المشاورة والتنسيق، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الشؤون الاقتصادية، ولجنة شؤون الدفاع، والأمانة العامة.

وفي إطار المعاهدة، تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات التي يُمكن تلخيصها كما جاء فيها على النحو التالي، (١) إقامة أعلى

وخدّت مدة الاتفاق بستين يوماً حثّاً، ما لم يُطلب أحد الطرفين نقضه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

إلا أنّ تطورات سياسية واقتصادية حصلت بعد توقيع هذه الاتفاقية، ثم تسارعت الأحداث لتؤدي إلى الانفصال التدريجي للمصالح المشتركة. وكانت البداية في اتفاق شتوية عام ١٩٤٣، الذي أصبح بموجبه العلاقة الاقتصادية مقتصرّة على الاتحاد الجمركي دون باقي تلك المصالح. وبعد سلسلة من الأحداث وتداعياتها التي قادت إلى الانفصال الفعلي عام ١٩٤٨، جرى في سورية انتهاج سياسة الحماية الاقتصادية لصناعاتها الوليدة، في حين انتهج لبنان سياسة حرية التجارة، وهو ما قاد في عام ١٩٥٠ إلى الانفصال الجمركي بين البلدين.

لكن المسؤولين في كلا البلدين كانوا يُدركون تماماً أنّه لا يُمكن تجاهل الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين سورية ولبنان. فكانوا يلجأون باستمرار إلى تغطية العجز في الإجراءات الحكوميةّة من خلال عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي كان أهمّها: الاتفاق التجاري بين سورية ولبنان عام ١٩٥٣، المعكّن عام ١٩٦٨؛ والاتفاق الأوّل للوحدة الاقتصادية السورية - اللبنانية عام ١٩٥٥. وهذا الاتفاق الأخير نصّ على قيام وحدة تدريجية اقتصادية كاملة بين سورية ولبنان تُشتمل بصورة خاصة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية العمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي، بحرية التملك والإيصاء والإرث، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والطارات. كما تُضمّن الاتفاق إقامة «المجلس الاقتصادي المشترك للوحدة الاقتصادية السورية - اللبنانية» الذي يتتبع عنه مجموعة من اللجان، ومنها لجنة جمركية وأخرى اقتصادية وثالثة مالية.



معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق. مأسسة العلاقات بين البلدين (١٩٩١)

وقد واجه عملية التبادل التجاري ضمن هذه الاتفاقيات عددٌ من المسائل مثل: (١) الفروقات الناتجة من جداول التعرف الجمركية المتضمنة والمطبقة في كلٍّ من البلدين. (٢) أسعار صرف الدولار الأميركيّ. فلبنان يُقدّم سعرًا تمويليًّا واحدًا للدولار وفقًا للنشرة التي يُصدرها مصرفُ لبنان في مطلع كلّ شهر، في حين أنّ الجمارك السورية تُقدّم أسعارًا تحويليّة مخفّفة. (٣) شهادات المنشأ.

وقد حاولت اللجنة الاقتصادية المشتركة وضع آلية تنفيذ تتجاوز إشكاليّة الرسم الجمركيّة. كما تمّ وضعُ الآلية للتأكد من صحة شهادة المنشأ. وسعت الحكومتان إلى تحقيق أعلى درجات التعاون في مجال تصدير تبادل بعض المنتجات الصناعية، ودراسة إقامة مصنع مشترك لتصنيع التبغ والتبناك، واعتماد لوائح جمركيّة بالمطابقة بين البوند التحريفيّة للسلع الصناعيّة المشمولة بالاتفاقيات ولكن الجهات المعنية في البلدين تجد صعوبة بالغة في التنفيذ. ويعدّ ذلك إلى الإجراءات الإدارية، وعدم وجود مجموعة من العوائق التي تُحوّل دون الارتقاء بعملية التبادل التجاريّ الذي اعتُبر بمثابة الخطوة الأولى لعملية التكامل بين سورية ولبنان.

ثانيًا: في مجال المشروعات الاقتصادية المشتركة. يُعتبر مجال إقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة مبدأ مهمًّا من مداخل إنعاش مسيرة التكامل الاقتصاديّ. إلّا أنّ ما يقف حائلًا دون إقامة مشروعات استثمارية مشتركة معيّنة هو الأمور التالية: (١) الشكوك المتبادلة، والشعور بعدم الأمان والثقة، وعدم وجود المناخ الاستثماريّ اللازم. (٢) عدم توفر الأنظمة والقوانين والإجراءات الإدارية المساعدة، على نحو متكامل ومتناسق. (٣) عدم نضوج أفكار متميّزة لإقامة مشروعات ذات جدوى اقتصادية عالية.

درجات التعاون والتنسيق بين البلدين، بما يُضخّم مصالحيهما الأساسيّة. وعلى أساس المعاملة بالمثل، وصولًا إلى تحقيق التكامل الاقتصاديّ بتحقيق السوق المشتركة على نحو تدريجيّ. (٢) تنسيق الأعباء الداخليّة للسلع الوطنيّة. توجّهًا إلى إطلاق حرية التبادل التجاريّ. (٣) تنسيق السياسات الزراعيّة بما يؤدي إلى تنمية القطاع الزراعيّ. (٤) تنسيق السياسات المشجّعة للنشاط الصناعي. (٥) التبادل والتنسيق في مجالات الطاقة الكهربائيّة والمائيّة والنفطيّة والثروة المعدنية. (٦) تنسيق السياسة السياحيّة (٧) إطلاق حرية العمل والاستخدام والإقامة وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصاديّة والمهنيّة. (٨) التعاون والتنسيق في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعيّة. (٩) دعم النشاط الاستثماريّ بين البلدين. (١٠) تنسيق التشريع الضريبيّ والماليّ.

والآن ماذا على صعيد التنفيذ؟ إلى أين وصلت مسيرة التكامل الاقتصاديّ بين البلدين في إطار هذا الكمّ الكبير من الاتفاقيّات؟

أولاً: في مجال التبادل التجاريّ. كانت الخطوة الأساسيّة والهامة قد أُخذت في مجال مسيرة التكامل الاقتصاديّ عندما تقرّر إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعيّة الوطنيّة للنشأة بين سورية ولبنان اعتبارًا من ١/١/١٩٩٩، حيثُنّ أحكام منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى، على أن يُلحَظ ذلك بتخفيض الرسوم الجمركيّة السارية للفعول بين البلدين على هذه المنتجات برافق ٢٥٪ سنويًّا اعتبارًا من التاريخ المذكور. وبذلك فإنّ التبادل التجاريّ أصبح خاضعًا لثلاث اتفاقيّات هي: اتفاقية عام ١٩٥٣، واتفاقيّة تيسير وتنمية التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركيّة والرسوم ذات الأثر للمعامل بنسبة ٢٠٪ اعتبارًا من ١/١/١٩٩٩، والاتفاق الثانيّ الجديد بين البلدين القاضي بتخفيض الرسوم ذاتها بنسبة ٢٥٪ سنويًّا على السلع الصناعيّة السوريّة أو اللبنانيّة المنشأ المتبادلة بين البلدين.

السلع والمشتقات بين البلدين عن الطريق غير الرسمي (التهرب) لا يُمكن حصره أو إحصائه... هذا إلى جانب ما ينقله المسافرين من/ وإلى كلٍّ من البلدين، من البضائع والسلع المختلفة، يومياً في تنقلاتهم المستمرة بين الحدود.

إنَّ شعار «شعب واحد في بلدين» ليس شعاراً دون محتوى أو بلا أساس فعلي. فالواقع أنَّ هناك تداخلاً جغرافياً ومحيضاً وجغرافياً بين البلدين من الصعب - إنَّ لم يكن من المستحيل - أن تستطیع حدوّه أو قوانينه تجاهله. كالوقوف في وجه انسياب المواد والسلع عبر الحدود، أو انتقال العمالة السورية إلى لبنان. ففي مراحل عديدة، نجد انسياباً كثيفاً للمواد والسلع من لبنان إلى سورية عبر نقاط الحدود الرسمية، بواسطة الأشخاص أو تهريباً عبر طرق التهريب المتعددة، وذلك لتلبية احتياجات السوق السورية التي كانت تُفتقر إلى بعض المواد والسلع لأسباب مختلفة. وكان هذا الأمر في الكثير من الأحيان يتمّ بتفاضي السلطات الجمركية السورية. لهذا نجد أنَّ أسواقاً خاصة أُقيمت في الجانب اللبناني لتلبية احتياجات السوق السورية.

أما انتقال العمالة السورية إلى لبنان فهذا أمر ليس بالجديد. فقد كانت سوق العمالة اللبنانية تحتاج إلى العمالة السورية باستمرار، خاصة في ميدان أعمال البناء وبعض الأعمال الأخرى التي يُخجم اللبنانيون عن القيام بها. وقد استُخدِمَ موضوع «العمالة السورية في لبنان» سياسياً من قبل بعض الفئات اللبنانية، فصوّره على أنّه يشكل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الأخيرة في لبنان، وأنَّ العمال السوريين ينافسون العمال اللبنانيين ويسببون البطالة. إلّا أنَّ ذلك لا ينفي ضرورة قوتنة انسياب العمالة اللبنانية إلى لبنان وتنظيمها، ما دام ممكناً استغلال هذه المسألة للإضرار بالعلاقات بين البلدين، خاصة أنَّ النشاط الاقتصادي في لبنان عموماً لا يستطيع الاستغناء عن العمالة السورية.

ورغم ذلك، فقد بدأ رأس المال اللبناني بالاستثمار في سورية في ظل قانون تشجيع الاستثمار، بالمشاركة مع رأس المال السوري. وحتى نهاية عام ١٩٩٩ بلغ تدفق رأس المال اللبناني ما نسبته حوالي ١٨٪ من إجمالي الاستثمارات العربية في سورية. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية بعد السعودية بين الدول العربية التي لها استثمارات في سورية. وقد توزعت هذه الاستثمارات بين مشروعات النقل والنشاط الصناعي. كما أنَّ هناك عدداً من المشروعات الجديدة التي بدأ خطوات جدية لإقامتها. واستكمالاً للإطار المؤسسي للاستثمار، ومن أجل تغطية الجانب التمويلي، فُكر مجلس الأعمال السوري - اللبناني في إقامة شركة سورية - لبنانية قابضة برأسمال قدره ١٠ ملايين دولار أميركي، يُنتظر أن تقوم بإحداث شركات فرعية مملوكة بكاملها للشركة أو تُسهم في إقامتها مع مستثمرين آخرين.

إشكالية العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان

من استعراضنا التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين نجد أنَّ تطور هذه العلاقات كان دائماً يرتبط بأسرتين اثنتين: الأولى هو التجانب والتنافر في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، في ضوء العلاقات السياسية والسياسة الخارجية لكلا البلدين. والثاني هو الخلفية الفكرية التي تحكم السياسة الاقتصادية، والنهج الاقتصادي المتبع في البلدين؛ ففي حين تنطلق السياسة الاقتصادية في لبنان من نظرية حرية السوق والانفتاح التجاري، تنطلق السياسة الاقتصادية في سورية من الاقتصاد الموجه وحماية الصناعة والمنتجات الوطنية.

ومن هنا، إذ استعرضنا تطور التبادل التجاري الإجمالي بين البلدين بموجب الإحصاءات الرسمية، نجد أنَّ الأرقام تتفاوت بين سنة وأخرى. إلّا أنَّ هذه الأرقام لا تعبّر عن الواقع لأنَّ التبادل في



في إطار معاهدة ١٩٩٦ تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات (ترقيم ٢ اتفاقيات عام ١٩٩٤)

وإدراج المنتجات التي تم تداولها لأكثر من سنتين مثلاً، ومن ثم تصنيفها حسب الاستعمال إلى مواد أولية ووسيلة ونهائية. ومن هنا يُمكن التفرّيق بين المنتجات المتكاملة والمتنافسة، بما يُسمح للمُخطّطين في كلا البلدين بالكشف عن مدى التخصص وأوجه المنافسة بالنسبة إلى المنتجين الصناعيين السوريين واللبنانيين على السواء.

أما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، فعلى التوصل إلى موزانة زراعية، موحدة بين البلدين يُسمح بتنسيق الجهود في ميدان الإنتاج الزراعي بالتركيز على التصدير للخارج، وهو ما يستلزم إقامة مؤسسات خاصة مشتركة للتصدير مزودةً بالتجهيزات المناسبة للفرز والتوضيب والتعبئة، وكذلك بإقامة المؤسسات الصناعية لإنتاج الصناعات الغذائية المختلفة. وهذا ما يُسمح بالغا، حالة التندّر والتنافس غير المجدي بين المزارعين والمنتجين الزراعيين في كلا البلدين.

إنّ التطلع إلى إقامة هياكل إنتاجية مشتركة على الصعيدين الصناعي والزراعي من شأنه خلق فرص جديدة لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إضافةً إلى مساهمة ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

وشمة مجال آخر لتعميق العلاقات الاقتصادية وجعلها أكثر فعالية، وهو المجال المالي والمصرفي، إضافةً إلى خدمات التأمين. ولعلّ المنطق العملي في ذلك هو إيجاد تقارب وتنسيق في الأنظمة المالية والمصرفية، وإقامة المؤسسات المشتركة في الميدان المالي والاستثماري والمصرفي.

إنّنا نعتقد أنّ جهوداً حقيقية لم تُبذل حتى الآن للاستفادة من المناخ السياسي السائد بين البلدين، واستثمار ذلك في دفع عجلة العلاقات الاقتصادية بينهما. ولعلّ هذا الأمر يُتركه تماماً لقيادة السياسية في البلدين، الأمر الذي جعل الرئيس بشار الأسد يتّخذ

أما عن التبادل التجاري، فلا بدّ من العودة إلى طرح مسألة الجدار الجمركي الموحّد. وهذا الأمر ليس ببعيد، بل عودة إلى ما كان موجوداً منذ أكثر من نصف قرن بين سورية ولبنان. وهو أمر يقتضيه لا مستقبل العلاقات الاقتصادية ومسيرة التكامل فحسب وإنما أيضاً التطورات على الساحتين العربية والعالمية. ذلك أنّ هناك استحقاقات هامة تُلّزمها اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة. وكذلك تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية. ولذا فإنّ مسألة إقامة جدار جمركي واحد للبلدين يجب ألا يُنظر إليه من زاوية ما سيجعله من ربح أو خسارة (إنّياً) لهذا الطرف أو ذاك، بل من زاوية مصلحة الاقتصاديين على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار لا بدّ من تحليل نظري لكثائر السكونية للاتحاد الجمركي المنتظر، من خلال مقارنة الإنتاج الصناعي وباقى الأنشطة والخدمات، بما يُقدم عمليةً تيسير التبادل التجاري وتنميته. وهذا جهد كبير على الجهات المعنية في البلدين القيام به، انطلاقاً من أنّ المنافسة في إطار اقتصاد جمركي مُشْتَبَع المنتج الأثر كفاءة وتُطرح للمستهلك سلماً ذات جودة أفضل وأسعار منافسة. وسوف يؤثّر هذا إلى إعادة توزيع للموارد باتجاه أكثر كفاءة، كما سيقلّ وينخفض عبء المؤسسات القائمة ذات الأداء والكفاءة المتدنية. وبالتالي فإنّ لدرجة السلع المتنافسة أو لكثيبتها أهمية في تحديد الآثار الإيجابية وريحية الاتحاد الجمركي، على الرغم من انعكاسها السلبي المباشر على المؤسسات ذات الأداء والكفاءة المنخفضين.

إلى جانب ذلك فإنه توجد في البلدين سلع متكاملة، ومن شأن قيام الاتحاد الجمركي خلق سوق موحدة لتلك المنتجات. كما أنّه سيُخلق مناخاً للاستثمار لسلع متكاملة غير منتجة محلياً، يُمكن إقامتها في ضوء الحماية الجمركية التي يُقرّها فيها قيام الاتحاد الجمركي. ومن هنا فإنه لا بدّ من إجراء مراجعة للتبادل التجاري بين سورية ولبنان على مدى عشر سنوات ماضية على الأقل.

إنتاجية جديدة للاداء الاقتصادي (على غرار ما تم في دول جنوب شرق اسيا) ما يهدد الطريق أمام انطلاقة اقتصادية جديدة تبدأ بين سورية ولبنان. ثم تتوسع باتجاه المنطقة العربية برمتها. فالبعد الاقتصادي القومي يمكن أن يحل الكثير من الإشكالات القائمة حالياً في وجه إدخال تطوير عملي على العلاقات الاقتصادية السورية - اللبنانية: فهو إذ يسمح بتوسيع رقعة السوق، فإنه يسمح أيضاً بتسهيل عملية إعادة هيكلة الصناعة ورفع السوق الواسعة بالمنتجات الزراعية، إضافة إلى أنه يسمح بتحسين أداء المؤسسات التمويلية والخدمية، ويحسن المناخ الاستثماري، ويؤهل مرونة أكبر إلى حركة رأس المال فهل من خطوة جديدة في هذا المجال؟

في لقاء القمة مع الرئيس اميل لحود في بيروت بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٠ (الأمور التالية: ١) إزالة جميع الصعوبات والقيود التي سبق للجانب اللبناني أن طرحها لتسهيل عملية تبادل المنتجات الوطنية المنشأ بين البلدين وتطويرها (٢) الموافقة على اقتراح الجانب اللبناني القاضي بإقامة سد على نهر العاصي في الموقع المناسب، وعلى المشروع المتفق عليه لإقامة سد مشترك على النهر الكبير الشمالي. (٣) إعادة دراسة موضوع جدولة الدين المترتبة على كهرباء لبنان ابتداءً من ٢٠٠٣/١/١، وإعفاء لبنان من نسبة ٥٠٪ من قيمتها الاجمالية. (٤) إعادة النظر بسعر بيع الغاز السوري إلى لبنان على ضوء المقترحات المقدمة من الجانب اللبناني. (٥) التعاون مع الحكومة اللبنانية في مجال تشجيع الزراعة بصفة عامة، وزراعة القطن في البقاع وعكار، واتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة من أجل ذلك. (٦) دراسة إمكانية إقامة مصنع مشترك للفرل والنسيج في عكار، ومصنع مشترك للتبغ والتمباك في البقاع، ومصفايتين مشتركتين لتكرير النفط في طرابلس والجنوب.

لقد جاءت هذه التوجهات لتكسب العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان دفعاً جديداً، باتجاه العملية الإنتاجية، وإشاعة جو من الثقة، وإيجاد مناخ إيجابي يسمح للاقتصاد اللبناني - إلى جانب إجراءات أخرى - بالخروج من أزيمته الراهنة، إضافة إلى ما ينتج عن ذلك من توثيق للعلاقات الاقتصادية وإخراجها من دائرة التبادل التجاري إلى دائرة المدخل الإنتاجي والتنسيق الاقتصادي. وهو أمر لا غنى عنه في مسيرة التكامل الاقتصادي للشعوب بين البلدين.

وعنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة ضم قطر عربي أو أكثر في السعي إلى إقامة ما يدعى بـ «مثلثات النمو»، حيث تجري إعادة هيكلة للاقتصادات الوطنية تستهدف عن طريق إقامة مؤسسات

منير الحمش

باحث اقتصادي سوري، مدير عام المركز العربي للدراسات الإستراتيجية

□ جاد الكريم الجبالي

الطائفية اللبنانية والسياسة السورية

يتنازع اللبنانيين اليوم هاجسان هاجس الأمن وهاجس السيادة وتختلف وجهات نظرهم في مفهومَي الأمن والسيادة اختلافاً هاماً، حتى إنك لتجد مَنْ هو مستعدٌ للتضحية بالسيادة في سبيل الأمن، ومَنْ هو مستعدٌ للتضحية بالأمن في سبيل السيادة. نظرياً، ليس ثمة تعارضٌ بين الأمن والسيادة، بل إنَّ كلّاً منهما يشترط الآخر ويحدده. أما في الواقع اللبناني فالأمرُ على خلاف ذلك، إذ الأمن والسيادة ضدّان. وهذا التضادُّ في الواقع المباشر يشير مسألةً نظريّةً هامّة: فيما إن تكون مقولاتُ الفكر النظري وتجاربُ الشعوب المتقدّمة التي أنتجت هذه المقولات غير عقلانيّة، ولما إن يكون في الواقع اللبناني ما هو غير عقلاني إلى حدّ تبدو معه السيادة والأمن ضدّين متنافريين ومتنافيين. وإنّ نُقْطِئِشْ أن الطائفية هي هذا الشيء غير العقلاني الذي يقبّ جميع المايير والموازن المنطقية، فإنَّ وجودَ القوات السورية في لبنان والسلطة التي تمارسها السلطة السورية على اللبنانيين يرتبطان أوثق ارتباط بهذا الشيء غير العقلاني، ويحتاجان - من ثمة - هذا التعارض غير العقلاني أيضاً^(١) إذ تبدو «سورية» (بحسب تعبير اللبنانيين) الضامنة الوحيدة للامن من جهة، والقوة التي تُنتقش من سيادة الدولة اللبنانية من جهة أخرى. وإنَّ علاقةَ هذا مبدؤها لا يمكن أن تُشعر عن غير ما أشعرْتُ عنه في الظروف الطيفة والإقليمية والدولية التي نشأت فيها: فالحروب الطائفية استمعت «التدخل السوري» وانتهت باتفاق الطائف الذي أريد له أن يعلِّ محلّ ميثاق ١٩٤٣، فاحتفظ الاتفاق المذكور بإشكالية الميثاق نفسها، ولكن

مقلوبةً هذه المرة، بحسب الوقائع التي تراكمت على الأرض، إذ بعد أن كان المسلمون يُشعرون بالفن والهامشية ويطالبون بـ «المشاركة الصحيحة» في الحكم بموجب ميثاق ١٩٤٣، صار المسيحيون هم الذين يُشعرون بالفن والهامشية والإحباط ويطالبون بهذه المشاركة بموجب اتفاق الطائف الذي فرضته نسبة القوى ومنطق القوة في ظروف معلومة

لنقل إنَّ إنَّ القوة والسيادة صنوان، وإنَّ القوة والغلبة والظهور لاتزال تصدّد العلاقات الاجتماعية والسياسية، لا في بلادنا فحسب، بل في كثير من دول العالم أيضاً، ولا تزال تصدّد العلاقات بين الدول على صعيد العالم. (والمنعني الوحيد المعترف به عندنا للقوة هو «قوة الشوكة والغلبة» أو قوة العصبية بتعبير ابن خلدون، أي القوة العسكرية وما في حكمها بلغة عصرنا). ومن البديهي إنَّ إنَّ مَنْ يملك القوة يملك السيادة بالمعنى المراف لوصف اسبينوزا للسياسات ما قبل المدنية بأنَّ «لكلِّ من الحقُّ بقدر ما له من القوة». ولا أظنَّ أن هناك قاعدةً أخرى تضارع هذه القاعدة في قوة نفوذها عندنا، وهي القاعدة التي كانت ولا تزال تجعل السياسة تمارس على أنْها حرب. ويبدو لي أنَّ الأقوى في لبنان اليوم هو السلطة السورية وأتباعها ومحازبوها ومشايخها الذين يستقرون بها في اللعبة «السياسية». لعبة الديمقراطية الطائفية التي تُركّض على الحان الديمقراطية الضمعية الطيبة النُكر، في ظلِّ أوضاع إقليمية ودولية لا تزال مواتية لذلك. وقد نشأ عن منطق القوة والاستتباع، وقبائله منطق الاستقواء والتبعية والولاء، شعورٌ معظم اللبنانيين بوطأة التدخل السوري في جميع

١ - لا شك أن المذاهب والمواقف واقع تاريخي يستحق العناية والاهتمام. وإنَّ جميع المذاهب والمواقف قامت ولا تزال مستمرة بحكم التاريخ - فهي من هذه الزاوية واقعية وعقلانية. ولكن حين تكون الطائفية والمذهبية محوراً للعلاقات الاجتماعية والسياسية تدعو غير عقلانية. وتعدُّ نمو المجتمع، وتكبح سيروية اندماجه القومي والاجتماعي وهو ما يحيل على علاقة الدين بالسياسة، ووضع الطائفية شرطاً ضرورياً لقيام مجتمع مدني حديث يجسّد مفهوم الأمة الحديثة في الواقع.

ومفهوم الشعب، مصدر جميع السلطات، لا مفهوم الله أو المذهب أو تمايش الطوائف والعشائر التي صارت أحزاباً أو الأحزاب التي صارت طوائف وعشائر. السيادة والجمهورية، بالمعنى الذي نكرناه للتق. صيوان، ولذلك وصفتها بودان من تولد بفرنسة (١٥٢٩-١٥٩٦) بأنها «دائمة ومُلكة وغير قابلة للتجزئة، ومقرنة بالقانون بمعناه العام والمجرد... وكلها صفات تدل على عموميتها، وميزتها من الحكم أو مما نسميه اليوم «الحكومة». وما دامت كذلك فليس من الممكن أن تكون فردية، أي شخصية، استبدادية وطغيانية، أو فتوية تقتصر على جزء من المجتمع، وإن تجسدت في ملك أو أمير أو في نخبة أوستقراطية. فهي دائماً بدوام حياة من يملكها (الشعب)، ومُلكة لأنه ليس لها من شرط آخر غير ما يحكم به قانون الله والطبيعة وما تعارف عليه البشرية من مبادئ عامة بحسب بودان.^(٧)

ولا يزال الكثيرون عندما لا يدققون في مغزى الدعوة إلى الحكم المطلق في أوروبا أواخر القرن السادس عشر ويعظم القرن السابع عشر، ولا يتوقفون عند تمييز الحكم المطلق من الحكم الاستبدادي أو الطغياني، ولا يتوقفون - من ثم - عند فكرة سمو القانون في فكر النهضة والتنوير. بل إن فكرة «الدولة الحديثة» لم تحظ بالاهتمام الذي تستحق من المفكرين والسياسيين العرب حتى يومنا، وإلحاحاً أخذناها بعضنا إلى «اداء قهر طغياني» ففي حين كنا ولا نزال في أمس الحاجة إلى بناء الدولة الحديثة، الليبرالية، ثم الديمقراطية، ذهب بعضنا إلى وجوب تدمير الدولة إما لأنها بورجوازية وإما لأنها علمانية ملحدة. وعليه لم تحظ الدولة باحترامنا الذي تستحق، ولم يحظ القانون بالسمو الذي يستحق،

محالات حياتهم. ويحكم هذا المنطق أكل اللبنانيين كل اللبنانيين يوم أكل السوريون؛ فليس بوسع أحدهم أن يخلص الآخر أو ينتصر له أو يخلص من معاناته

يقول بعض اللبنانيين: «السيادة الوطنية هي ألا يتخبط (بضم الياء لتجهيل الفاعل) النواب ويقرعون لوائهم (بضم الحاء لتجهيل فاعل آخر) في غير عاصمة السيادة، ولا حتى في قاعة الرئاستين لقمة البلدين المرتبطتين بمعاهدة أخوة وتعاون وتسميق لا تنص على تعيين السلطة السيادية في كل يلمر من فوق مجهول، بل تكون كل سلطة متاخية مع الأخرى انطلاقاً من القاعدة الشعبية الدستورية لكل من الدولتين، وفق نظام هذه وتلك.^(٨) لكن لا يسعنا سوى أن نتساءل عن القاعدة الشعبية الدستورية لكل من الدولتين، وعن الدولتين: اللبنانية التي نهضت «كلائر الفينيق» من رساد الحرب الطائفية الفذرة وخرابتها؛ والسورية التي ضوت حتى فُقدت مقومات الدولة الحديثة التي كانت أفق تطورها ذات يوم، ولم يتبق منها سوى سلطة القوة. وما الفساد، وقرع الخوات الذي يتباهى به بعض من يمارسونه في البلدين بلا ضجل، إلا خير دليل على مامية هذه القوة، وعلى «واقعية» وعقلانية المبدأ القائل «كل من الحق بقدر ما له من القوة»^(٩)

السيادة والامن ومفهوم الدولة الحديثة

إن الدالة الحديثة لفهوم السيادة المقترنة بالامن دالة غير عربية، بل وأحد من الثقافة الغربية، ومرتبطة بمفهوم الدولة الحديثة (الجماعة السياسية أو الجمهورية، أي للنبي العام المعبر عما هو مشترك بين جميع المواطنين). وهي من ثم مرتبطة بمفهوم المواطنة،

١ - راجع غسان تويني، جريدة النهار، ٢٦ آب (أغسطس) ٢٠٠٢.

٢ - المدافعون عن الأوضاع القائمة يتزعمون بهذا النوع من «الواقعية» والمغلانية، الدائنية، الكلبية.

٣ - راجع جان جاك شولالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاحبلا، ص ٢٨٦.



بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوري في لبنان لم تتحسن العلاقات المتبادلة بين الشعبين

الطائفية تُثقل الدولة، كما أكدت تجربة الحرب الأهلية اللبنانية، وجميع الحروب الأهلية الأخرى والتسلط يُثقل الشعب، كما أكدت تجربة الديمقراطية الشعبية، في عدد من البلدان العربية، وسائر تجارب الاشتراكية الحقة، في الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية وغيرها. وقتل الدولة وقتل الشعب بيدان السيادة والأمن، ويضمان الشعوب المبتلاة بهما على حافة الانفجار، ويُنْتَهجان ما أُحيل إلى تسمية «أزمة البديل» ما لم يُنْضِ مشفقون ومعتنقون هنا وهناك بمسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وما لم تُنْضِ قوى اجتماعية ومجتمعية لها مصلحة فعلية في إعادة الاعتبار للسيادة والأمن، أيّ لصوملية الدولة - دولة الحق والقانون التي تُبْسَط الأمن في جميع أرجاء البلاد (من دون أن تُنْضِ قوى الأمن وتُجْمِع المعتقلين والسجون) وتمثل السيادة. وفي هذا السياق تندرج محاولات المثقفين السوريين الذين بادروا إلى التقاط بارقة الأمل التي لاحت في الليل الطويل، أعني «خطاب القسم» الذي ألقاه السيد رئيس الجمهورية العربية السورية أمام مجلس الشعب، فذاعوا بيان الـ ٩٩، ووثيقة الالف، ووثيقة التوافق الوطني، وكتبتها الوثيقة البرنامجية التي أعلنها لتجسّد الوطني الديمقراطي المعارض، ومشروع ميثاق الشرف للعمل السياسي في سورية الذي أعلنه الإخوان المسلمون في الخارج والذي صار «ميثاق العمل الوطني» بعد أن اقترحه مؤتمر لندن منذ وقت قريب. وألقوا حالة من الحوار في التندبات والنزوات والمثغبات لم تُشْهَد لها سورية مثيلاً منذ ربع قرن. وقد كانوا، ولا يزالون، يراهنون على ألا تكون تلك البارقة وهماً وسراباً خادماً.

ولم نقنع بعد أن القانون هو مبدأ الدولة وأنه هو الذي يُقْصَم من الجهل والهوى^(١)

سيادة لبنان وسورية... والبلدان العربية

يعتقد الكاتب أن سيادة لبنان منقوصة بالطائفية^(٢) وأن سيادة سورية منقوصة بالتسلط - أي بتماهي الدولة والسلطة أو الحكومة التي تُشْكَر السياسة والثروة والقوة والحقيقة والوطنية. ويعتقد الكاتب أيضاً أن المشكلة اللبنانية تكمن في تضامن الطائفية والتسلط وزواجهما الشرعي على المنهج الكاثوليكي، ومن ثم فإن سياسة الطوائف، وبساسة الأحزاب/الطوائف، كانوا ولا يزالون تيّماً للمستبد على النحر الذي كان عليه أمراء الإقطاعية الشرقية. هذا الزواج الشرعي الذي نَجَم عن اضطراب الأمن أدّى إلى إضعاف السيادة وليس هناك مثال أشد سطوحاً على اقتدار الأمن بالسيادة مما جرى ويجري في لبنان - على أن نُكْهَم السيادة على أنها سيادة الشعب. وهذا لا يعني أن سيادة العامل التي ميّزها العدل، أو سيادة النخبة الأرستقراطية التي ميّزها الفضيلة، غير مقترنة إطلاقاً بالأمن، أي بالاستقرار السياسي والرخاء الاجتماعي المستندين إلى «عقد اجتماعي» يُحْفَظ الحقوق والحريات العامة، وإلى توافق على المصلحة الوطنية التي ليس يوسع أي جزم من المجتمع أن يقرّها وحده من دون عسف وإكراه.

١ - مبدأ السيادة المقنون بالأمن، يحكم لقرانه بالقانون الذي يسري على الجميع، هو الأساس الذي بُني عليه مفهوم «سيادة الأمة» وسيادة الشعب ومفهوما «المشاركة السياسية».

٢ - الحق أن سيادة الدول العربية منقوصة بالتأخر لتاريخي وبالهيمنة الأميركية، وإن سيادة لبنان خاصة منقوصة بالهيمنة الأميركية والهيمنة السورية وغير ذلك ولكننا لو حُكِّمنا سائر الهيمنة الخارجية لبقيت سيادة جميع الدول العربية منقوصة بالتأخر التاريخي، الذي يتجلى في مظاهر شتى أبرزها الطائفية في لبنان والتسلط في دول تجرمة «الديمقراطية الشعبية»

هل تجاهل المثقفون السوريون الوجود السوري في لبنان؟

صحيح أنّ قضية الوجود السوري في لبنان، وسياسة الاحتواء والإقصاء التي تمارسها السلطات السورية فيه، لم تندرجا نصّاً في منظورات المثقفين الديمقراطيين السوريين. كما لم تندرج نصّاً قضية الصراع العربي - الإسرائيلي على أهميتها الاستثنائية. وهو ما يحدّ فيه رموز القمع والفساد مدخلاً لنقد المثقفين ثم التشهير بهم وتكفيرهم وتضيؤهم. إلا أنّ موقف المثقفين الديمقراطيين لم يكن ناجماً عن تجاهل هذه القضية أو تلك، بل عن اقتناع المثقفين الديمقراطيين بأنّ العلاقات الداخلية في أيّ دولة هي التي تحدّد علاقاتها الخارجية ومواقفها من سائر القضايا الإقليمية والدولية. ولدى المثقفين السوريين ما يقاونه في الآثار السلبية لسياسات السلطة السورية في لبنان، لا كرمي لعيون اللبنانيين عامة والمثقفين منهم خاصة، بل كرمي لعينيّ ما يعتقدونه المصلحة الوطنية / القومية فحسب. فليس بين المثقفين الديمقراطيين السوريين من يعتقد بأنّ من حقّ سورية أن تقرّر ما هو مناسب أو غير مناسب للبنانيين أو لشعب فلسطين أو لشعب العراق، ولا كفّ عن كونه ييمقراطيّاً. وليس فيهم من يقول أن يزيد عليه أحد في الوحدة الوطنية والوحدة القومية وتحرير فلسطين. بل انصب إلى القول إنّ محور عمل المثقفين الديمقراطيين هو القطع المعرفي والثقافي والسياسي والأخلاقي مع التسلط والاستبداد وغيرها من مظاهر التلّخر التاريخي وعوامله، وتهيئة الحاضنة الثقافية والأخلاقية لمشروع إصلاح يعني يذهب في اتجاه إعادة السياسة إلى المجتمع وإعادة إنتاج عمومية الدولة ومؤسساتها واليّاات عملها. ومن ثم فإنّ العلاقات السورية - اللبنانية أو غيرها إنّما تحدّد بصورة نهائية وقطعية ببنية النظامين السياسيين في البلدين، أو ببنية النظم السياسية في البلدان المعنية.

الطروحة المركزية في هذا المحور هي أطروحة المجتمع المدني الذي يُنتج الدولة الحديثة (الدولة الوطنية / القومية) شكلاً لوجوده

السياسي، وتحديدًا ذاتيّاً للشعب. وقوام هذه الأطروحة نسّق من المقولات التي يستدعي بعضها بعضاً: كحرية الفرد، وحقوق الإنسان، ومفهوم المواطن بوصفه حاكماً ومحكوماً في الوقت ذاته، ومفهوم المواطنة بما هي جملة من الحقوق المدنية والحريات الأساسية والالتزامات القانونية، ومفهوم سيادة القانون وسموّه ومساواة جميع المواطنين أمامه، ومفهوم للمشاركة السياسية التي تحقّق عضوية الفرد/المواطن الفعلية في الدولة أو في الجسم السياسي وتُقضي من ثم إلى التداول السلمي للسلطة، وغيرها من المفاهيم التي تنأى بطروحة «المجتمع المدني» عن الاندراج الواعي أو غير الواعي في ما يسمى «العولة الاجتماعية»، وتناهى بها عن أيّ تدويل يضمها في تضادّ مع الدولة الوطنية أو يجعل منها اليّة من اليّاات انتقاص سيادتها. بهذه التحديدات، وغيرها بالطبع، تختلف أطروحة «المجتمع المدني» عن مفهوم «الجمعيّات غير الحكومية» في كلّ من لبنان والأردن ومصر والمغرب العربي وغيرها، لا بحكم اختلاف الأوضاع فحسب، بل بحكم اختلاف البادئ والأهداف أساساً. وهو ما يفسّر عدم وجود صلات وعلاقات متبادلة بين حركة المجتمع المدني في سورية ومؤسسات المجتمع المدني في لبنان أو في غيره من البلدان العربية أو غير العربية. وحين تحرّر النقابات من سيطرة السلطة التنفيذية ومن هيمنة الأجهزة الأمنية خاصة، ويصنّف قانونيّ ييمقراطيّ للحزب والجمعيّات ينظّم الحياة السياسية والمناشط الاجتماعية، يفدو من البديهي أن تقوم علاقات متبادلة بين هذه المؤسسات المجتمعية ونظيراتها في لبنان أو في غيره من الاقطار العربية وغير العربية. وفي اعتقادنا أنّ بناء علاقات حرة ومتكافئة ونتيجة بين مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيّما الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيّات الوظيفية في سورية ولبنان، من شأنه أن يصبّح مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين والحكومتين، ويؤبّز الصدور التي نشأت بين الشعبين.



كانت السلطات المتعاقبة في سورية تتوجّس شراً من مناخ الحرية في لبنان (تظاهرة في لبنان عام ١٩٧٢)

لدى الجماعات غير العربية والجماعات غير الإسلامية فقد كانت السلطات المتعاقبة في سورية تتوجّس شراً من مناخ الحرية في لبنان، الذي كان ولا يزال رثة المشرق العربي، على ما أصاب هذه الرثة من أدواء، وعلى الرغم من تسوّل الحرية إلى نوع من حرية مشرّعة ذاتيّة، أي طائفياً وحزبياً وميليشيائياً، في حين كانت السلطات اللبنانية وقوى الأمر الواقع تتوجّس شراً من الميل العربي ومن الفزوع اليهودي لدى السوريين، وهذه مفارقة لافتة للنظر، أعني تتألّف الليل العربي التقليدي والميل الديمقراطي العلمانيّ أو تنأشّر عروبة تقليدية أو تقليدية جديدة محافظة ومتمسّكة وديمقراطية طوائفيّة (بكلّ ما تنطوي عليه الطائفيّة من نفي العموميّة وعدم اعترافها بالآخر ومضادّة الدولة الحديثة) تلك هي المسألة.

يبدو من الصعب أن تُنشأ علاقات صحيحة بين الدول العربية ما لم تشقّ العروبة والديمقراطية، أو ما لم تُنشأ الديمقراطية مضمون المشروع القومي النهضوي وإطاره السياسي، ومن الصعب أن تنشأ علاقات صحيحة بين سورية ولبنان خاصّة سوى على انقراض الطائفيّة والتسلّط، ومن ثمّ، فإنّ هيمنة السلطة السورية على لبنان تُضير بسورية كما تُضير بلبنان، وتُقيم هذا التعارض غير المنطقيّ بين الأمن والسيادة في البلدين.

جاد الكريم الجباجي

كاتب سوريّ من مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدني

ولا يضير هذا أن نقول: «بين الشعبين، لكي لا نعيد إنتاج مقولة «شعب واحد في دولتين»، التي تحيل على بلاغة لفظيّة سقيمة، فليس هناك في العالم شعب واحد في دولتين أو في عدة دول، لأنّ مفهوم «الشعب» مطابق لمفهوم الدولة، والصقوقيّون وعلماء السياسة يعرفون الدولة بعناصرها الثلاثة: الأرض والشعب والسلطة السياسية. فمن نقول: «شعب واحد في دولتين» فكأنّا نقول إنّ إحدى هاتين الدولتين يجب أن تزول حتى تستقيم الأمور»^(١) فإنّ شيئاً لم تُلحظ إليه مفهوماً هو اختلاف مفهوم «المجتمع» عن مفهوم «الشعب»، واختلاف هذا الأخير عن مفهوم «الأمة». ذلك أنّ مفهوم «المجتمع» مفهوم سوسيولوجي، ومفهوم «الشعب» مفهوم سياسيّ منذ عرّف اليونانيون الديمقراطية بأنّها حكم الشعب أيّ حكم المواطنين الأحرار؛ ومفهوم «الأمة» مفهوم ثقافيّ، ما لم تتعّين الأمة في دولة قوميّة. (تتعيّن الأمة اجتماعياً في المجتمع المدني، وتعيّن سياسياً في الدولة القوميّة أو الدولة / الأمة). وقد يكون هناك أمة في دولتين أو أكثر، كالأمة العربية وغيرهما كثير، ولكن لا يُشكّن أن يكون هناك شعب واحد في دولتين أو أكثر.

العروبة التقليدية والديمقراطية الطوائفيّة

بعد أكثر من ربع قرن من الوجود السوري في لبنان لم تتحصّن العلاقات القيادية بين الشعبين، اللذين صيغت حياتهما السياسية بدلالة مبدأ التجزئة الإمبرياليّة الذي لا يزال حاكماً على جميع السياسات العربية. فقد كانت هذه العلاقات مشوبة دوماً بتوجّس متبادل، ولا سيّما منذ تسلّح حزب البعث العربي الاشتراكيّ السلطة في سورية. من دون أن ننسى ما أثارته تجربة الوحدة الاندماجية بين سورية ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) من خوف وتوجّس

١ - نحن، بخلاف ذلك، نتعلّق إلى شعب واحد في دولة ديمقراطية واحدة

العلاقات اللبنانية - السورية:

هل قصر المثقفون السوريون واللبنانيون؟ وكيف؟

□ موفّق نيربيّة

هل هناك تقصير بالفعل؟

ليس جديداً ما نُسّعه من عتاب، يصل إلى حدّ الاتهام أحياناً، من أهل الثقافة اللبنانيين لنظرانهم السوريين. يقولون، أولاً، إنّ المثقفين السوريين قصُروا في الاهتمام بالمسألة اللبنانية - ويقصدون بالاهتمام: المشاركة في البحث، وتفكيك مناجي استعصاء المشكلة اللبنانية، وخصوصاً منها تلك التي تتعلّق بسورية. ويقولون، ثانياً، إنّ المثقفين السوريين قصُروا في دعم قضيتهم والوقوف إلى جانبهم في الفاصل الهامّة التي تتعرّض فيها طموحاتهم للتهديد وقضايهم للتعقيد. ويقولون، ثالثاً، إنّ المثقفين السوريين مقصُرون في استنكار ظلم سلطتهم الواقع عليهم، وفي سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها ومحاولات النهوض بها. ذلك العتاب والاثام كانا يتعمّسان في مقالات وأحاديث وندوات وإقادات، جماعية وفردية، مجزّس وأصح وخفيض، هزين ورفيق أحياناً، وحادّ فرح بذاته ويمغاغةً للمخاطب أحياناً أخرى.

هل هناك تقصير بالفعل؟

جواب ذلك متفاوت على الضفّة السوريّة. وهنا لا أطرح إلاّ رأياً شخصياً مهتماً بتحرك مرحلة مزدوجة «الثقافة/ السياسة» على محور العلاقات السوريّة - اللبنانيّة

ينتفض البعض هنا في سورية ويقول «لا» سريعة ونزقة رداً على هذا التساؤل، ويذكّر بمواقف بعض المثقفين اللبنانيين التي شُتبتن أو تُكِلن الرفض والإقصاء والعطرسَة، والتي تضامنت ظواهرها حتى أصبحت عادة وإيديولوجيا وثقافة. وتُقرّف البعض الآخر بـ «نعم» صريحة لا يعني بها نفسه، بل مجموع الكتلة الكبيرة من أولئك «الخبيث» والانتهازيين والخائفين من السلطة أو الطامعين إلى رضاها «البعض الثالث يُجابج بالسؤال، ويستفيض بما يُقرّفه من الأخوة والقرابة، توصيخاً عن إهماله الطويل للمسألة.

١ - حازم صافيّة، وداع الحرورية (لندن: دار المنقلي، ١٩٩٩)، ص ١٤

هناك تقصير. ذلك لأنّ المعارضة والمثقفين في بلد عربيّ إذا أُغفلوا «الإشارة كلّياً إلى وجود عشرات الآلاف من جنودهم في بلد عربيّ آخر، يكونون في مازق.»^(١)

نعم، هناك تقصير. ولكن... نحن كنّا فعلاً في مازق، ولا نزال إلى هذا الحدّ أو ذاك. وقد لا يذكّر اصنفاؤنا اللبنانيين، ولكننا نحن نذكّر، لأسباب عميقة، بعضها علامات على الجدل، وغيباب «وراء الشمس» نحن نذكّر جيداً!

كان يوم السابع عشر من حزيران عام ١٩٧٦ يوماً خاصاً في الحياة السوريّة. في ذلك اليوم، انتقلت الحركة الديموقراطية إلى المعارضة، إنّ جاز التعبير. سنذكر يومها بياناً للجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ السوريّ المعروف لدى الناس باسم «المكتب السياسي»، وأعلن موقفه الرفض للدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان، والتضامن مع الشعب اللبناني والحركة الوطنيّة اللبنانيّة والمقاومة الفلسطينيّة. وفي الفترة نفسها سنذكر بياناً عن عدد من المثقفين السوريين مطالباً برفع اليد عن القواصة الفلسطينيّة.

في فترة قريبة من تلك، كانت النصيحة الشفوية من المرحوم الدكتور جمال الاتاسي ورياض الشّرك القائد الشهيد كمال جنبلاط أن يتّجه أكثر لفتح، والتباحث مع اللبنانيين الآخرين، بدلاً للمخاطر الخارجية، وتركيزاً على الانقياد بالعوامل العنصرية. ويعدّد صدور ذلك البيان، نُقل عن الشهيد جنبلاط قوله بمرارة: «الم يوجد من يتضامن معنا في دنيا العرب إلاّ حزب ونصف!»

كان هناك يومئذ بضعة سجناء سياسيين تمّ اعتقالهم منذ يوم الأرض الفلسطينيّ، والمظاهرة الطلابيّة التي سارت يومها. انتقل اثنان منهم - وهما من الحزب نفسه - إلى سجن المرّة الطويل الأجل، وانتقلت المعارضة بالتدريج بعدها باتجاه بلورة برنامجها



عميد صفور ميائين
سوريي محارمسي،
نقل عن كمال جبيلات
قوله «الم يوجد من
يتصايب معا إلا حرب
وصف»

الأشكال، لم يقل المتكفون والسياسيون اللبنانيون شيئاً من ذلك قد يستغرب اللبناني أن في قلب المثقف السوري غصة ومرارة (مع التفتهم أيضاً) من الصمت اللبناني، وربما لذلك أثره في تعزيز التقصير الذي يجري الحديث عنه. من ذلك مثلاً أن يقرأ السوري في عام ١٩٨١ - وهو عام فائق الأهمية على اعتبار العام الذي سبقه، والآخر الذي لحق به - كتاباً من الحجم المتوسط ويزارعمائة وأربعين صفحة بعنوان **ثروة الفكر الوطني في مواجهة الطائفية**^(١)، ومساهمة عدد ونوع متميز من المثقفين اللبنانيين، ولا يجد سيرة السوريين، بالمعنيين المتدخلين في لبنان، وللمعنيين في سورية^(٢)

ليس الحديث هنا من نوع «الآ لا يتجهن أحد علينا» بل هو محاولة لفهم مسار التقصير وأسبابه. لعل هذا، لا بد من معالجة سريعة لبعض مفاسل المشكلة اللبنانية الهامة... أو هي بالأصح مفاسل سورية - لبنانية، والمفصل الفلسطيني ضلع ثالث ورث أصبح في دنيا مختلفة مع التقادم

مفاسل المشكلة اللبنانية

تتألف النقطة الأولى من أربعة عوامل مختلفة، هي: تراجع الشهادية من حيث كونها مشروعاً لدولة قوية، وهزيمة حزيران مع بروز المقاومة الفلسطينية المنهضة تحت تأثير العجز العربي وضروية الاعتماد على الذات؛ واستنزاف اليمين اللبناني لقوته مع انقاس ليجرالية معادية للشهادية وانعزالية ألقها الطفيلان الفلسطيني؛ وتزايد قوة وفعالية اليسار اللبناني بتأثير الطليان القومي ونزوة طلاب العالم سنة ١٩٦٨ وانغذاعة الفلسطينيين المثيرة للإعجاب و تفادى الحالة الاجتماعية - الاقتصادية.

المطالب بالصورية والديموقراطية. ومنذ عام ١٩٨٠، أصبح الحل «الأمي» للتناقض سائداً. نعم، هناك تقصير، ولكن.

كانت ردود أفعال السلطة في سورية على الأفعال المعارضة حادة، وساد الفصح بصمت عميق وتحذير وبقظة من إلقاء النفس في التهلكة. استعاد السوريون أيام اختراع التفكية منذ قرون بعيدة فعلى الرغم من أن تعبير «الخطوط الحمراء» لم يكن سائداً في اللغة السياسية، فإنها كانت محفورة عميقاً تحت الجلد. وكانت محفورة أعق أمام أية مسألة تفسد الداخل مع الخارج؛ والنزف الأعظم كان عند الخارج الأقرب، لبنان، الذي يشكّل عقدة للسلطات السورية منذ أكثر من نصف قرن، أيام الانقلابات والهاريين. فمنذ القديم، كان لبنان بلد الحرية للخائفين والهاريين السوريين، ومصدراً تواتر وعصبيته لحكوماتهم. هذه الحال كانت من أسباب «التقصير».

من الأسباب أيضاً، أن المسار السوري ابتعد عن اللبناني في الأعوام الستة والعشرين الماضية، وازداد الفارق ما بين الشعبين اتساعاً منذ تلك الفترة. فقد دخلت السلطة لبنان، وخرج الناس العاديون - والمتكفون السوريون جزء من هؤلاء الناس، لا تستطيع طليعتهم مقاومة ذلك الأثر السلبي طويلاً.

وسبب آخر قادم من خلف الجدار، على الجهة الأخرى. فقد مرت العواصف والحرائق في سورية، خصوصاً في مطلع الثمانينيات، وكان لبنان عندئذ فرسة للخر، بتأثير من الاعتداءات الإسرائيلية، وبرز القوى اللبنانية الأقرب إلى سورية، انطلاقاً من الروح الوطنية والإيديولوجيا والاعتزام على تنمية المصالح الأدنى. عندئذ، والديموقراطيون السوريون يتعززون لاعتزازهم من القمع المتعدد

١ - ثروة الفكر الوطني في مواجهة الطائفية (بيروت منشورات مجلة فكر، ١٩٨١)

٢ - واطن المثل العامي «أكل قتل [عسرة] وفرق»، مقادولاً في البليث. وهكذا فإن ما زاد عن حاجتنا من القمع فاض نحو الآخرين في تلك الأعوام

العلاقات اللبنانية - السورية:

هل قصر المثقفون السوريون واللبنانيون؟ وكيف؟

بقراموني.^(٦) ثم كان عام ١٩٧٤ عامًا للحشد والتسلح والتحضير للحرب، وعامًا لفظ الاستبناك مع الإسرائيليين على جبهتي سيناء والجولان، وذلك حتى اغتيال الملك فيصل (عبد الناصر السعودي) قبل اندلاع الشرارة الزهية في ١٢ نيسان ١٩٧٥.^(٧)

النقطة الرابعة تنطوي على ما أصبح اسمه فيما بعد حرب الستين: ما بين الحصف عبر خطوط النحاس، حتى حصار تل الزعتر واجتياحه من قبل «عمور» حزب الأحرار مع مجموعات من الكتائب والتنظيم، وحشور مرافقين ومتفريجين ومتسلحين، والتدخل السوري على نطاق واسع، إلى اغتيال كمال جنبلاط ورحيل ريمون إلك عن البلد. هذا مسائل كثيرًا ما يجري تجنيبها على الرغم من أهميتها الكبيرة في معرفة الحقيقة وتصفية ذيل الماضي

النقطة الخامسة تتضمن زيارة السادات إلى الكنيست الإسرائيلي، واتفاقية كامب ديفيد، وعودة التنسيق ما بين الفلسطينيين والحركة الوطنية وسورية.

السادسة في عام ١٩٨٢، مع الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت، ومجازر صبرا وشاتيلا، وخروج قيادة منظمة التحرير إلى تونس، وانتخاب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية ثم اغتياله، والقتال الفلسطيني - الفلسطيني، وتحلل الأميركيين وغيرهم بالضغط المباشر على الحكومة السورية بدلًا من التلويص السابق الذي تمّ سحبه لفترة من الزمن.

السابعة ركّز وكراً وفكرًا ومعانًا أيام أمين الجميل حتى حكومة ميشال عون وحروب التحرير والإلغاء، إلى اتفاق الطائف برعاية سورية وسعودية وخارجية.

وما نزال في الثامنة.

وتتألف النقطة الثامنة من أربعة فصول اجتمعت في عام واحد هو ١٩٧٠، وهي: لجوء الملك الأردني إلى حسم الصراع مع السلاح الفلسطيني قبل سيطرته نهائيًا، ومن ثمّ انتقال السلطة الفلسطينية إلى لبنان؛ ووفاء عبد الناصر، الضامن الشخصي للحد الأدنى من التماسك والهبة في الأوضاع الإقليمية والقومية والفلسطينية؛ وانتخاب سليمان فرنجية رئيسًا للجمهورية اللبنانية وما حمله معه من توجه إلى إنهاء الشهاية وفروء الدولة من خلالها ومن دون مشروع يستطيع سدّ الفراغ؛ وقيام حركة تشرين الثاني في سورية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد

أما النقطة الثالثة فتبدأ على شيء وتنتهي على غيره. فقد كان العرب يظنون فكرة اعتبار لبنان دولةً مستأنفةً في الصراع مع إسرائيل، ويصممون على أنه دولةٌ المواجهة الأساسية، وبالتالي عندهم، بل لامتصاص احتمال تحكمهم لهذا الحب وذيوله. انذاك، أصبح لبنان المقر الرسمي لمنظمة التحرير، ومسكرًا لتجميع قوى المقاومة وانطلاق عملياتها، ثم هدفًا للعمليات الإسرائيلية المتكررة. وفي أيار (مايو) ١٩٧٣ جرت المعركة الرسمية الأخيرة بين الجيش اللبناني من جهة والمقاومة وحلفائها الطبيعيين من جهة ثانية، فقال سليمان فرنجية للفلسطينيين: «من الطبيعي أن ترد إسرائيل عليكم، ونحن لا نملك القدرة، فعلى من يرغب في التحرك والقتال أن يكون قادرًا على الدفاع عن نفسه» ورأى البعض في ذلك بئسًا وتشريعًا غير رسميٍّ لحمل السلاح الفلسطيني واستخدامه، وهذا بحسب كلام شفيق الحوت.^(٨) وقال فرنجية لبشار الجميل وكيل شعمون: «أنا مضطّر إلى أن أوقف الجيش اللبناني تحت مظلة الضغوط العربية، وأنا أعرف نتيجة هذا القرار. بعد اليوم، ليس هناك من جيش لبنانيّ تستمدون عليه. اعتمدوا على انفسكم» وهذا بحسب كريم

١ - برنامج «الحرب اللبنانية» على موقع قناة الجزيرة في الانترنت.

٢ - المرجع السابق

٣ - راجع جريدة السفير، ١٩٧٥/٤/١٤.



جاء خطاب قسّم
الرئيس اللبناني حاملاً
لبشائر مختلفة. ثم غرق
الكثيرون في الإحباط

السوريّة صعبة، واللبنانيّة على تخوم الاستحالة، ما لم تجتمع
الأرائ على المراجعة العميقة، وتعديد التخوم والاسس، انطلاقاً من
الثقافة والفكر.

في لبنان جاء خطاب قسّم الرئيس ليعود حاملاً لبشائر مختلفة، ثم
غرق الكثيرون في لجة الخيبة والإحباط. وفي سورية جاء خطاب
القسّم حاملاً مثل تلك العلامات للسوريين، وأكثر منه اللبنانيين:

لكنّ الخيبة أمام البطء والتردد وعنف المقاومة كانت كذلك.

تقابل المثقفون اللبنانيين بتطوّر دور نظرانهم في سورية؛ وهذا في
مسطّحه، وربما أكثر مما ينبغي بقليل. وعلى قدر ارتفاع مستوى
التفائل يكون الإحباط فليس على مقدار ما تستطيع الثقافة أن
تؤسّس وحدها للتقدّم بكون الحال، على الرغم من لزوم ذلك بشكل
أوليّ - وهذا لم يحدث وتبلور تماماً - بل أيضاً وقبل ذلك بمقدار
ما تتقدّم السياسة بمعناها الحديث، وتحوّل إلى فعل ينظّم وينظّم
حركة المجتمعات وصنعت ثقمتها. ذلك لأنّ الضمان الوحيد للتغيير
هو قوة وتطور القوى صاحبة المصلحة فيه، وهذه القوى لا تزال
جوعاً يكلها التفكّك والمعجز والقمع والتعلّق بالخارج (باتواعاة)
في لبنان، ويكلها الخوف والشمولية في سورية. وفي العاليتين
يسهم الفقر والغنى الحاصلان على غير ما ينبغي في المجتمعات
التي سبق أن تهرّبت من خيوط التأخر والبنى العتيقة.

كيف يقرأ السوريون ما يقوله اللبنانيون؟

قد لا يدرك بعض اللبنانيين درجة اهتمام السوريين عموماً (قبل
تحجيمهم) بما يجري في لبنان. فالسوريون يرون في كلّ تراجع في
لبنان تراجعاً لآلامهم المباشرة، وفي كلّ تقدّم فيه تقدّماً مقابلاً.

الإخفاق في السياسة

هكذا نرى أنّ العلاقة مع سورية ليست إلّا جزءاً من الاستعصاء
الذي لم يستطع اللبنانيون أنفسهم أن يطوّروا. ويبدو العتاب على
تفسير الثقافة السوريّة تجاهه جزءاً صحتياً منه. إذا ساهم في
تحريك الحوار وتحسين الحراك الإيجابي.

بين اللبنانيين من يريد العلاقة مع فرنسا والغرب عموماً، بل
والانتماء إليهما، ويصل بهذه العلاقة إلى مستوى الأسطورة^(١).
وهناك من يرفض ذلك بشدة ويطلق أسطورة غيرها. ثمة من يريد
الاحتواء بسورية، وثمة من يفر من ذلك بشدة أيضاً. هناك من
يرى في الكيان اللبناني بمكوّناته الجديدة منذ ١٩٢٠ بنيةً أسطوريّة
تصل عنان السماء، وهناك من ينفيها وينفيها في المحيط السوريّ
أو العربيّ. وليس هناك في الأرض «لا غول ولا منقاة ولا خلّ»
وفي، بل وطنيّة ومواطنيّة ومجتمع ودولة وعلاقات خارجيّة
ودودة. تبيّن على الصلصة أولاً^(٢).

كانت الحرب اللبنانيّة إخفاقاً في «الاضطلاع ببنية السياسة»،
بل كانت مزجاً متعادلاً للسياسة^(٣). وما حدث في سورية خلال
فسفرة أطول من الحرب اللبنانيّة هو هذا تماماً، ونظراً أنّه حدث
بشكل أعمق وأشدّ وانكى.

لم تستطع الليبراليّة اللبنانيّة أن تتطوّر باتجاه الديمقراطية
والحدادّة في الدولة والمجتمع، كما يلهم كثيرًا من كلام المكتور
سليم الحص حين يردّد: «في لبنان حركات، لا ديموقراطية» ولم
تستطع ذلك أيضاً الشموليّة السوريّة. الإنسان مسكين هنا وهناك.
لم يستطع التحوّل إلى مواطن بالمفهوم الحديث، ولا الانكفاء إلى
الوهم باستسلام كامل ولأبد. ولكنّ ينبغي الاعتراف بأنّ المسألة

١ - هشام شرابي، المثقفون والحرب والغرب (بيروت: دار النهار، الطبعة الرابعة)، ص ٦٩.

٢ - جريدة الحياة، ٢٨/٨/٢٠٠٠.

٣ - أحمد بيضون، الجمهورية المقطعة (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ٤١٨.

العلاقات اللبنانية - السورية:

هل قصر المثقفون السوريون واللبنانيون؟ وكيف؟

فليس صحيحاً أن حلَّ المشكلة برقع الجدار، أو الخلاص من الهواجس بمشروع للعيش ستة أشهر وظيفية في البلد ومثلها في الغرب الذي يُشيع العيش فيه الرغبة في الحرية والخصاصة الجاهزة^(١) وليس صحيحاً تأسيس «كفاح ثوري» من أجل الاستقلال والسيادة والانفتاح على الغرب والأمان والحرية والعدالة، من دون وظيفية انتماء ومواطن فردية يحظى بحقوقه. ومن دون تنمية مستدامة ومتوازنة وصحيط طبيعي تكون العلاقة معه ودودة بمقدار توازنها وتبادل المصالح من خلالها. فالوظيفية لا تُبنى على نضال طائفة ضد القوة الإسرائيلية الفاشعة، ولا على نضال أخرى من أجل الاستقلال عن سوريا، ولا على نضال ثالثة من أجل استعادة مركزها التجاري وتمويش ضعفها في الحرب، بل على الانتماء إلى وطن نهائي يستوعب مواطنين أحراراً. ولأن يسود فيه القانون واستقلالية القضاء وفصل السلطات، والديموقراطية التي تُصنهر مصالح المجتمع وتساعد على تحديث الدولة وتعزيز قوتها وبناء اجتماع سياسي مستقر^(٢) والعق أن مثل هذا الوطن هدفٌ لكثير من السوريين أيضاً

ما يتعدى «وحدة المسارين»

عندما برقت بشارتُ التسوية في المنطقة، رَجَّحَ تعبير «وحدة المسارين» ثم لم تُدَّ سمح اختياره إلا لناماً. الأهم هو بناء علاقة قائمة على التوازن وتبادل المصالح، تُفتح الطريق الأوسع إلى البرد والأخوة والشراكة. والخيار الوطني الديموقراطي متوازن ومتفاعل في البلدان، إذا اشتمك منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحمى».

موقف تيريمية

كاتب سوري

إنهم يهتمون بالانتخابات اللبنانية ويقرّون تفاصيلها كأنهم يخوضونها بأنفسهم، ويملّون بتراجع التدخل الأجنبي في حياتهم في سورية حين يرون شيئاً من ذلك في لبنان. ويؤجلون ما بين إعادة انتشار القوات السورية في الأراضي اللبنانية وفرض الانتقال إلى الديمقراطية والمواطنة.

ولكنهم أيضاً لا يُفهمون انجرار البعض في لبنان إلى مشاعر وأفعال كأنها العنصرية. قد يفهمون احتمال تهوّر أناسٍ مستبكين بالتعصب والهوى إلى مثل هذا، ولكنهم لا يفهمون امتناع الكثيرين من المثقفين اللبنانيين عن تحصين مطالبهم بتنظيم العمالة السورية في لبنان باستنكار رداة أحوالها. يفهمون المطالب اللبنانيين بإنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، ولا يفهمون تضييق العامل الإسرائيلي الذي يهدّد بالخاطر الدائم على المنطقة بأسرها. يفهمون المطالبين بالاستقلال والسيادة ووقف التدخل الأجنبي السياسي من قبل السلطة السورية في شؤونهم، ولا يفهمون المطالبين للمعاكسة تماماً بل بتأثير جنفهم وذلك انطلاقاً من مصالحهم وأمالهم هم. يفهمون الخوف من وطنين الفلسطينيين، ولا يفهمون الإعمال المزري بحالهم.

في سورية، نحن ندعو إلى تصفية آثار الماضي، وإنهاء حالة الخوف وظيفية الحل الأجنبي. كما ندعو إلى المصالحة الوطنية والاعتراف التقابل والمراجعة والعمل على البرنامج الوطني الديموقراطي. ولا يبدو أن مثل هذا ضروريٌ للبنان فحسب، بل إنه ضروري ما بين السوريين واللبنانيين أيضاً. ولم لا يبدأ ذلك بأهل الفكر والثقافة، في تقابل وحوار وتيسر ونشاط مشترك؟^(٣)

١ - خليل رامز سركيس، الهواجس الإقليمية (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٣)، ص ٤٦

٢ - برهان غليون، نظام الطائفية (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ١٦٣

مثل أساطيره
مثل بلور إيامه
في حفاف السماء
وسحاليه المقلبة.

بغداد

قال : هذا دعي
صوته فوق ظل الكلام
ساعين حلمي وأحفظه
قطرة... قطرة
في أباريق هذا الرخام
وليكن جسدي المقصلة.

♦ ♦

ربما استوقفته مواعيد
ربما قربته إلى بيته حكمة
ربما ما تبقى له ساحل وسفر
قال : لا شأن لي...
واكتفى بالنظر

باتجاه سماء تطوقها الأستلة
ويريق دماء الإجابات فيها
بريق الحجر.

♦ ♦

حين مست أصابعه
زهرة القبيلة
وأضاء القضاء سنا وجهه
جف ليل فليل
على أوجه القتل!

♦ ♦

مثل معذبة
ظل منتصباً
يتلأأ أعلى من الليل
أعلى من الموت
عند ابتداء القضاء
ظل كالنجم لا شيء يومض

الاستشهادي

. ستار عيد الله .

قراءة في ملف «الرقابة في مصر»

لم يحالفني الحظ في الحصول على عدد مجلة الآداب (١٠/٩)، الذي بدأ معالجة ملف الرقابة العربية كي أعرف بدقة الإجابة عن السؤال: «ما الذي يُدفع الآداب إلى فتح هذا الملف الآن؟»

صحيح أن الرقابة غولٌ مخيفٌ ينبغي التصدي له ومواجهته دائماً وفي كل لحظة. غير أننا تعمّدنا ألا نفتتح الملف إلا حينما تزداد هجمة الرقيب أو القاصع على الإبداع. وفي حدود علمي، لم يكن العالم الثاني من الألفية الجديدة حاملاً لأحداث فادحة تفوق غيرها من الأحداث في السنوات السابقة، أي أنها لم تُشهد تحولاً نوعياً يَعمل الآداب تفضيلاً للعديد من ملفاتها للموضوع.

اتخيل - إذن - أن قللاً أعفَى مما يبدو ظاهرياً كأن وراء فتح الملف. واتصور أنه قلٌّ نابغٌ من اللحظة الخطيرة التي تعيشها، ويستشعر مدى خطورتها كلٌّ مثقّف حسّاسٍ وواعٍ وملتزم. وهذه الخطورة تتمثّل في الهجوم الشرّس الذي تتعرّض له شعوبنا وثقافتنا وقيمنا، وعن ثم جوهر وجودنا في هذه الحياة

لقد كان هذا التهديد قائماً عبر المخطط الاستعماري طوال تاريخنا الحديث غير أن نقطة نوعيّة فادحة حدثت له بعد الحادي عشر من سبتمبر، إذ أعلن الغربُ الاستعماريّ بقيادة الولايات المتحدة الأميركية أن العرب عدوٌّ لا بدّ من إبادته أو وضعه في معسكرات جوانتانامو. وفي هذا السبيل ستستخدم الولايات المتحدة وحلفاؤها كل وسائل القمع المادي والمعنوي، وبكل ألوانه وأطيافه، ومنها الإعلامي والثقافي والتعليمي. وفي مثل هذه الحالة يستشعر المثقّف العربي أن من العبث - بل ومن الغباء السياسي والإنساني - أن ننظر السلطات العربية، التي يُفترض إدراكها للمخطط الذي سيطر عليها هي أيضاً، تمارس قمحها علينا وتمنعنا من إطلاق كل طاقاتها في مواجهة هذا المخطط. لذلك فإنّ نضال المثقّفين ضدّ القمع ومن أجل الحرية الحقيقية، تلك التي نريدها بشروطنا نحن لا بالشروط الأميركية، ينبغي أن يتصاعد حتى نحصل عليها فنعيّن حقاً ونقاوم حقاً.

اتصور، إذن، أن فتّح هذا الملف، وفي هذه اللحظات الصعبة بالذات، هو خطوة جريئة وشجاعة من أجل الحرية وفي مواجهة الأعداء - كل أعداء الحرية. ولذلك ليس مفاجئاً أن يتسلّح الأعداء

♦ - كاتب مصري.



بما يتكلمون من ادوات، فيُمنع العُدُ الخاصُ بالرقابة في مصر من دخول مصر (أول الأمر وقبل حملات الإزالة الثقافية)، ثم يُمنع من دخول بعض البلدان العربية الأخرى، وأن بهاجم من بعض كُتّاب السلطة، وأن يُعتقل أحدُ كُتّابه. ليست تلك معركة ضخمة تستحق أن تضاح مهما كانت التضحيات؟

هكذا إنَّزاً أبداً بتحية الصديق العزيز سماح إدريس لهذه المبادرة، ومن ثم تلبية صديقي أحمد القميسي الذي أشرف على إعداد هذا الملف المتميز والممتاز الذي ضمّ - عبر ست وستين صفحة - عدداً مهماً من الدراسات والشهادات والتحقيقات، لكُتّاب من مختلف الاتجاهات ومن زوايا نظر متعددة أثّرت الموضوع إضاهةً وفهماً ومحاولة لتقديم الحلول. ولأنني كنت قد تطلّعت للمشاركة في الملف، فسوف أنتهز فرصة هذا التعقيب لأقدم مساهماتي، من خلال استعراض أهمّ الآراء التي وردت فيه وبإيجازٍ معها عبر محاور أربعة هي: مفهوم الرقابة، ومظاهرها، وجنودها، والحلول المطروحة والممكنة.

يبدأ مُؤلّف الملف بتعريف الرقابة باعتبارها شكلاً خاصاً من أشكال القمع يراعى مجال الفكر والتعبير. وبهذا المعنى ينتشر، على مدى مؤوّل الملف، الإعلان عن كون الرقابة ضدّ الحرية - حرية الفكر والإبداع والتعبير، في الصحافة والسينما والأدب والتعليم - وعن أنّ الرقابة تقوم على مجموعة من المعايير والضوابط التي تُعرضها القوى المهيمنة على المجتمع حفاظاً على مصالحها. ومن ثمّ فهذه المعايير والضوابط تُكسّس الأراضع الاجتماعية، أي طبيعة العلاقة بين القوى المهيمنة والقوى المهيّمنة عليها، وعليه، فإنّ تغيير هذه العلاقة ينبغي أن يؤدي إلى تغيير المعايير والضوابط. وهذا التغيير النسبي أو الجزئي هو ما تُرصدّه بعض الدراسات في الملف، وهي كلها - كما الشهادات - تؤكد أنّ التغيير كان جزئياً، فلم يُحدّد تملّؤ حقيقي في قانون الرقابة وممارستها، إن لم يكن هناك حراكٌ في الاتجاه المعاكس

وفي حين تُنطلق الشهادات وبعض الدراسات من رفض قاطع للرقابة بكلّ أنواعها، نجد دراساتٍ أخرى تُقرّ بضرورة وجوب الرقابة، بدعوى أنّ لا مجتمع أو جماعة بغير رقابة أو ضوابط. وهنا تندرج القضية الإشكالية، وهي إشكالية الحرية والضورة، فيقيد كُتّاب الملف في اتجاهين متماكسين: فهناك من يرى أنّ العلاقة الحتمية بين طرفي التناقض هي التعارض، في حين يرى

آخرون أنّ العلاقة ليست تعارضاً بل هي تناقض. والفارق بين مصطلحي «التعارض» و«التناقض» هو أنّ التعارض دائم وأبدي ولا حلّ له، في حين أنّ التناقض اختلافاً أو صراعاً يُمكن أن ينتهي بانتصار أحد الطرفين. وفي هذا السياق، يأتي القولُ الشهير الذي يرمّز الحرية باعتبارها «فهمُ الضورة» مهماً ومفيداً.

وفي تقديرِي أنّ محاولة الملف «فهمُ الرقابة» هو صراع جادٌ من أجل الحرية. غير أنّ المفاهيم التي قُدّمت للرقابة في مصر ظلّت فوقيّة إلى حدّ كبير، فلم يتدنّى أحدٌ مقولة جاك روسو عن نشأة الشرّ في العالم، ونلك حين جاء، رجلٌ وأقام سوراً حول قطعة أرض ودّعَمَ أنّها ملكه. معنى ذلك أنّه لا يُمكن فهمُ طبيعة الرقابة ونظورها (أو عدم نظورها) ما لم نربطها بالمُكيّة. إنّ لكلّ جماعة أو مجتمع ضوابط وإشكالات من الممارسات الرقابية، وهي جميعاً لحماية المُكيّة وإنّ رفعت شعارات القيم والأخلاق، فهذه القيم والأخلاق نفسها هي شكلٌ من أشكال المُكيّات المعنوية وإن كانت تعبيريّاً عن مُكيّات مادية. وفي كلّ جماعة أو مجتمع شمة دائماً صراعٌ وقاتبات يُكسّس صراع المُكيّات، بين من يتكلم أكثر ومن يتكلم أقلّ أو من يُطسّحون إلى المُكيّة. ومن الطبيعي أنّ الأقوى هو الذي يستطيع أن يُدرّس رقابته على الآخرين وعلى رقابته

على هذا الأساس لا أعتقد في دقّة رجُلٌ مشكلة الرقابة في مصر الآن إلى طبيعة الطبقة الطفيلية الجديدة التي يرى حسن عطية أنّ «مصانها الفكرُ الليبرالي»، وطريقتها بعيداً عن المعرفة، ونجاحها قائمٌ على تسليع كلّ شيء، بما فيه الإبداع. «(ص ٧٨) فهذه الطبقة لا تُعرف أصلاً ما هو الفكر الليبرالي، ولو كانت تُعرف لما كان طريقتها بعيداً عن «اللعرفة». أما «التسليع» فهو ليس خاصيةً لتلك الطبقة وحدها، وإنّما لكلّ الرأسمالية في كلّ مكان.

كذلك لا أميل إلى تحميل المثقفين كلّ المسؤولية، كما ورد في كثير من الدراسات والشهادات بل لا أميل، أولاً، إلى التعامل مع المثقفين كتكتلة واحدة: فهناك دائماً، وفي مختلف العصور، مثقفون ونُفُعا بلا هوافة مع حرية الفكر والإبداع والتعبير. كذلك لا أريد، ثانياً، الإشارة إلى تناقضات المثقفين من دون الربط مع العلاقة المركّبة بينهم وبين السلطة منذ بداية العصر الحديث، أي من دون التعامل معهم كتكتلة اجتماعية لا كتكتلة أخلاقية مُطلقة.

نراه نحن، أي بوصفه هوئينا الثقافية والحضارية والقومية، التي تتحقق بتكامل مؤسسات الدولة المصرية التي تقوم على مؤسسات ديموقراطية بحق ومستقلة بحق. كما تقوم على اقتصاد واسع ومتوازن يتكامل فلسفة واضحة حول «الكيفية والمستفيدين» (ص ٥٧) وهذا الحل هو أيضاً الحل الذي يراه عبد الغفار شكر حلاً لازمة جماعات المجتمع المدني، مضيفاً إليه بُعداً جذرياً حين يدعو إلى «تنمية مستدامة، تنمية بالمشاركة، يلعب الناس فيها دوراً أساسياً» (ص ١٦). وهذا الحل، في تقديره، أكثر جذرية وفعلاً من تلك الحلول التي تزاوج بينها كتاب الغلات والشهادات في الملف: بين سوابق بضرورة الرقابة وإن بفهم جديد (مثل حسن عطية) أو رفض تام لها (شان إدوار الخراط وبهجة حسين ومحمد هاشم).

صحيح أن الذين يرفضون الرقابة يُصدرون على أن يكون البديل هو قيمة العمل نفسه وجودته أو موقف القراء منه. وهذه بدائل صحيحة ونافعة، غير أنها لن تكون ناجزة وفعالة ما لم يكن هناك من المبدعين والنقاد والقراء من يستطيع أن يرفض نفسه الخاص من الرقابة. وهنا نعود إلى ما بدأنا به

فالرقابة قائمة مادامت هناك ملكية، أي طبقات. وإن نستطيع إلغاء رقابة الطبقة الوسطى من داخل الطبقة الوسطى. وإذا أردنا الحرية فعلينا أن نكف عن «الفضولة» والتشعيب وعن غير ذلك من التصرفات التي دانها رئيس تحرير الأديب في افتتاحيته بمصطلحات قاسية ولكنها صحيحة. إلا أن هذا الطريق لا يعني سوى شيء واحد، هو الخروج من إهاب الطبقة الوسطى وفكرها إلى حرية شعوبنا وخيالها المنطلق الذي نعرفه جيداً في إبداعها الشعبي. إن نستطيع مواجهة رقابة السلطة، وإن نستطيع مواجهة مخطط التدمير العرالي الذي يُعد لنا، إلا بالعودة إلى طاقة شعوبنا والعمل معها، والتواصل في الوقت نفسه مع شعوب العالم الحرّة التي بدأ واضعاً أنها انطلقت في «حركة مناهضة العولمة» من أجل عالم أفضل حرّ وعادل.

مرة أخرى، تحية لمجلة الأديب ونضالها من أجل حريتنا الحقيقية.

القاهرة

لقد نشأ المثقفون المصريون المحدثون في إطار السلطة وبقوار منها، وأقصد هنا سلطة محمد علي. ثم حكموا خصائص الطبقة الوسطى المصرية، بما فيها الولاء الدائم للسلطة، حتى لو تصارعت فئاتها أحياناً. ولكن أهم خصائص تلك الطبقة هو ما أسميته من قبل بـ «التبعية الذهنية» لنموذج سابق، غريباً كان أم ماضوياً. وهذا يفسر لنا أنه ليس هناك تناقض حقيقي (طبيقي) بين المثقفين، كلغة اجتماعية ذات مصالح، والسلطة، بل هم جزء منها اجتماعياً. وأما التناقض الفكري بينهما فيُفسر بسهولة لصالح السلطة، لأن افكار المثقفين عن الحرية لم تكن يوماً أصيلة بل مستمدة من نموذج سابق، الجبرائلياً كان أم اشتراكياً غريباً أم إسلامياً أم مسيحياً من الماضي.

في هذا الضوء، نلهم - ومن دون إدانة أخلاقية - تراجع أو تهاون المثقفين، أو بعضهم، في الممارك التي خيضت ضد حرية الفكر أو من أجلها. وفي هذا الضوء أيضاً نلهم أشاع الجهات الرقابية في المجتمع ككل، لتتجاوز جهتي الرقابة الرسميتين: الرقابة على المنشآت الفنية التابعة للمجلس الأعلى للثقافة، والرقابة على المطبوعات الأجنبية التابعة لوزارة الإعلام، ولتحتد (حسب حسن عطية) إلى مؤسسات دينية (كالأزهر) وغير رسمية كالإخوان المسلمين (بالمفاسية تأسست الجماعة سنة ١٩٢٨ لا سنة ١٩٤٠ كما يشير الكاتب) وغيرها من الجماعات الدينية الإسلامية أو مسيحية، وإلى المؤسسة الأمنية، وبعض الجهات الإعلامية وخاصة بعض الصحف، بالإضافة إلى العاديات والتشاليد والأعراف السائدة والأهم من ذلك هو الرقابة الداخلية التي ألح عليها كتاب الشهادات بصفة خاصة، باعتبارها أخطر أشكال الرقابة إذا استُشغل لها المورد.

هذا الأسراع والانتشار للجهات الرقابية، وتحويل البنية العامة للرأي العام إلى الطابع المحافظ تعود كلها إلى تراجع الصراع الفكري بين المثقفين والسلطة وتحويله إلى تحالف. وفي الوقت نفسه فإن التحالف الاجتماعي والفكري بين السلطة والجماعات السلفية قائم رغم بعض الشعارات المخالفة لهذه الحقيقة. وهذه التحالفات كلها قائمة على أساس تحويل المجتمع من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك يقوم على علاقات السمسرة للشركات الأجنبية والجهات الأجنبية بصفة عامة: مجتمع يتفكك وتكاد تحكمه الجهات الأجنبية بأشكال مختلفة، كما توضح مقالة عبد الغفار شكر في عدد الأديب نفسه.

هذا الفهم، الذي يشير إلى بعض منه إدوار الخراط في شهادته هو الذي يدعو الناقد السينمائي أحمد يوسف إلى أن يُشتم دراسته بالتمسك «بحماية النظام العام» أي الرقابة - لكن كما

ملاحظات على ملف «الرقابة في مصر»

أثبتت السلطات المصرية، بمصادرتها العدد الأخير من مجلة الآداب البيروتية، مصداقية ملف الرقابة في مصر الذي صوّرت المجلة بسببه، رغم التراجع السريع عن هذه المصادرة التي أثارت موجة من الرفض والاستنكار في مصر وخارجها.

غير أنّ ملفات الآداب عن الرقابة في مصر وفي غيرها من البلدان العربية وجدت أيضاً من «بينها» بزعم أنّ الآداب إنَّما تقدّم «السياسة الأمريكية»، وفي «هذا التوقيت بالذات» «ألمة إبانة للوطن العربي»^(١) وكان السياسة الأمريكية بحاجة إلى مثل هذه الأداة من مجلة ثقافية، أو كان الواقع الفعلي للعالم العربي لا يقمّ هذه الأداة لكل من شاء كل يوم وكل لحظة نحن، إنَّما حكمة مؤداهنا أننا لا ينبغي أن نكشف عيوبنا أمام قوى تترسّ بنا. غير أنّ هذا يعني عملياً أن لا نكشف عيوبنا لأنفسنا، ومن ثمَّ أن نَحْجُر عن القضاء عليها، وأن نَحْجُر عن النهوض للصراع من موقع أفضل مع القوى المترسّسة بنا. وهذه الحقيقة «حكّاء الحكام والسادة والأغنياء الذين يتسلّمون بكل أشكال السيطرة الطبقية، من رقابة وغيرها، لواد كل حقيقة تُضخ طبيعة النظم التي يقوم عليها استغلالهم وامتيازاتهم».

هذه الرقابة تمارسها شبكة من المؤسسات المتباينة تملك سلطات إدارية وقانونية ونفوذاً وسلطة فوق القانون، من خلال المظهر والقصر والمصادرة والقمع والتشهير والتشريد والتكثيف. وقد تمكّن هذه المؤسسات مباشرة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ أو في المؤسسات التعليمية؛ أو في الأزهر الشريف وبالأخص مجمع البحوث الإسلامية به؛ أو في الصحافة «القومية» والحرية والمستقلة؛ أو في القضاء الذي يطبق أحكام الدستور والقانون اللذين لا يضمنان الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ أو في التأخر الثقافي والإيديولوجي والسياسي من العصر والحدائق لدى الجماهير العريضة ولدى أكثر فئات المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة؛ أو في الرقابة الذاتية التي تمكّن التكثيف المفروض مع أوامر هذه المؤسسات ومع الإيديولوجيا السائدة. وبطبيعة الحال فإنّ المصادرات والحنوف والملاحقات الرقابية، التي تتكرّر الإشارة إليها في الملف، إنَّما هي نماذج صارخة

لظاهرة يومية واسعة النطاق وشاملة والحقيقة أنّ الرقابة والرقابة الذاتية لا تقتصران على المنتجات الثقافية والأدبية والفنية والإعلامية، إنّما بالأحرى وجهان لعملة امتثال السكان جميعاً في حياتهم بكل جوانبهم لمتفضيات السيطرة الطبقية ومراعاتهم الشاملة الدائمة لهذه المتفضيات من جهة، والمصارعة إلى قمع كل تمرّد على هذه المتفضيات من جهة أخرى

أولاً: في الأبحاث

يقدم الملف ثلاثة أبحاث: الأول عن الرقابة على الصحافة المصرية، والثاني والثالث عن الرقابة على المنشآت الفنية. ولكنّ فاته أن يخصّص بعضاً من قوانين الرقابة على المطبوعات، ولا يُعنى عن مثل هذا البحث واقع أنّ الشهادات التسع، بل وقصيدة وفاء المصري التي تدور حول نشر ديوان، تنصبّ على كُتُب لأصحاب الشهادات أو لعيرهم من الكُتّاب باستثناء قصة نُشرت في مجلة.

يستعرض كرم يحيى الكيّات الأصلية والمستحدثة التي جرى الاعتماد عليها عند إلغاء الرقابة الرسمية على الصحف في شباط (فبراير) ١٩٧٤، ومنها الدستور الذي يُجيز فرض «رقابة محدّدة» في زمن الحرب أو في حالة الطوارئ على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام؛ ونوعيّة القيادات الصحفية التي تخفّرها الدولة وسيطرة الدولة من خلال اختصاصات مجلس الشورى على ملكيّة الصحف؛ والوضع شبه الاحتكاريّ للمؤسسات التي تملكها الدولة وتُشرّف عليها؛ والرقابة الذاتية التي تمارسها المؤسسات والأفراد؛ وحشد من القوانين الجديدة المُتّبعة للحريات. ومن خلال شرح النّيات وأسايب ممارسة هذه الأنواع من الرقابة، يقدم للمقال صورة نابضة بالحياة وشهادة دقيقة وجريئة عن العصر.

ويركّز حسن عطية على مناقشة قوانين وممارسات جهاز «الرقابة على المنشآت الفنية» التابع لوزارة الثقافة، ثمّ يعدّ الأجهزة أو التخلّلات الرقابية الأخرى. ومع تأكيد عطية رفضه التأمّ القوانين الرقابة القائمة وممارساتها، فإنّه يصول استشراف موقف إزاء الرقابة يُجمّع بين حرية الفرد وحرية المجتمع، كما سوف نرى.

* كاتب مصري

١ - تعليق الآداب، هنا إشارة إلى مقالة نُشرت في جريدة القاهرة، بتاريخ ميلاد زكريّا، في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢.

ويؤيد أحمد يوسف دعوى أن الرقابة تحمي الإبداع والمبدعين. ويصور التزني المساوي للسينما المصرية الناشئ في جانب كبير منه عن الرقابة في كل مراحلها. ويؤكد أن لا مجال لأي سينما حقيقية في المناخ السائد الآن في صناعة السينما في مصر.

ثانياً: في الشهادات

تقدم هذه الشهادات التسع تجارب كانت في معظمها ازمنة مدوية بلغت أحياناً حد المساة. غير أنها معروضة هنا بقتلهم أبطالها أو ضحاياها. بلحاسبهم إزاء اغتيال كلماتهم وأفكارهم وأعمالهم، أو إزاء تسلل الرقابة إلى داخل نواتهم لتضيق هناك فتراً من المنبع.

ويتلقى في هذه الشهادات بالمصادرة، والصنفر قبل النشر، وبملاحقة من ينشر للغير، ويتفادي الرقابة مع الوقوع بالتالي في براثن الرقابة الذاتية، وبمعجزة تضاد الرقابة الذاتية ذاتها والوقوع من ثم في براثن رقابات أخرى عديدة، وبقراءة الفترات الجامعية، وبملاحقة أساتذة الجامعات. وتتلقى كل الرقابات في صورة كتيبة مثيرة للبول والشهر وعظام الأمور: فلا أحد يتخلف عن الركب. لا جامعة القاهرة، ولا الجامعة الأمريكية، ولا الأزهر الشريف، ولا للقضاء، ولا للستور، ولا أجهزة الدولة، ولا الصحافة، ولا الأحزاب، ولا النقابات، ولا القوى الاجتماعية الأخرى وتعتبراتها السياسية الإيديولوجية - وبالأخص الإسلام السياسي

وكانت المساة الأكثر ترويحاً وخطورة هي تلك التي تعرض لها نصر حامد أبو زيد (١٩٩٣ - ١٩٩٦) على يد جامعة القاهرة والإسلام السياسي والقضاء المصري والصحافة، من التشهير والتكفير وإهدال الدم والتفريخ عن الزوجة والعزل عن التدريس وصحب كتبه من الجامعة. ولم تتخلف الجامعة الأمريكية عن الركب إذ تعرضت سامية محرز (١٩٩٨ - ١٩٩٩) لحملة واسعة النطاق من التشهير والافتراء ومحاولة العزل عن التدريس، على يد الجامعة والصحافة ومجلس الشعب، وذلك لقيامها بتدريس رواية الخبث الحافي لعمد شكلي ضمن نصوص أخرى. وكانت الجامعة الأمريكية أيضاً عام ١٩٩٨ بطة مساة أزمة تدريس كتاب محصن لماكسيم رومسون، التي انتهت بمنع تدريس الكتاب وسحب نفسه من مكثبات الجامعة وعدم التجديد للمدرس الفرنسي والتشهير به. وقبل ذلك بكثير لم يتلخر الأزهر الشريف، ممكلاً في مجمع البحوث الإسلامية، ومستعيناً بمباحث أمن الدولة والنيابة العامة والقضاء المصري والصحافة، عن بذل جهود حثيثة

• - تعتبر الأدب عن هذا الخط الذي تكدر في مكثين من المعد السابق، وجاء الاسم صحيحاً في مرة واحدة فقط (ونك في مقدمة الملف).

انتهت بمصادرة كتاب **مقدمة في فقه اللغة العربية** (١٩٨١) للويس عوض، أحد كبار نقاد العالم العربي ومفكره؛ فكانت مصادرة كبرى، إذ جرى اغتيال وحشي للبحث العلمي الحر ولكتاب كان يُمكن أن يكون عاملاً من عوامل تطور علوم اللغة العربية. وكانت المصادرة أيضاً من نصيب رواية **وليمة لأعشاب البحر** لجير حيدر (٢٠٠٠) بعد تشهير الإسلام السياسي بها ونشوب معركة سياسية حادة بينه وبين الدولة. وقدم حمدي أبو جليل (بالجم) لا بالخاء كما جاء في الملف* شهادته عن سجنه بعد اتهامه بالترويج لأزداء الألبان باعتباره مسؤولاً مع إبراهيم اصلان عن «أفاق الكتابة» التي نشرت **الوليمة**. كما كانت المصادرة من نصيب «الروايات الثلاث» في يناير ٢٠٠١: **قبل وبعد** لتوفيق عبد الرحمن، وأحلام محرومة لمحمد حامد، و**ابناء الخطأ الرومانسي** لياسر شعبان الذي يقدم شهادته في الملف عن صدمة المصادرة التي انتهت به إلى قناعات جديدة - كما يقول - بشأن المؤسسات والمثقفين والثقافة وصرىات الإبداع والبدع والمجتمع.

والحقيقة أنني لا أرى مبرراً حقيقياً لإشارات متكررة في الملف إلى قبول طه حسين بإجراء تعديلات في كتابه **في الشعر الجاهلي** باعتبار مثل هذا الموقف تنازلاً أو تخاذلاً مرفوضاً. إلا يعني البديل عن هذا التنازل المحسوب حرمان الثقافة المصرية والعربية من ذلك الكتاب الذي كان عاملاً من العوامل الحاسمة في تطورها الحديث والمعاصر؟ أركان الأفضل أيضاً أن نُحرم أدبنا المصري والعربي من تلك المجموعة القصصية الرائدة **حيطان** عالية لإدوار الفراء، التي رُوِّيت ونُشرت بعد الحنف ولم تُنشر مكتملة إلا في الطبعة الثالثة؟ وهل كان من الأفضل أن نُحرم أدبنا من رائعة صنع الله إبراهيم **تلك الراحلة** (١٩٦٦) التي صورت ولم يُمنع بنشرها إلا بعد حذف مشاهد جنسية وإشارات سياسية ولم تُنشر كاملة إلا عام ١٩٩٨؟

على أن الشوفينية الذكورية لا تتخلف بدورها عن الركب، وقد تعرضت لها نعمات الجعدي التي تروى في شهادته تجربة الأيم، إذ عانت مهوماً شرساً بدعوى أن قصة قصيرة نُشرتها في مجلة **إبداع** (بعد الحنف أيضاً) كتابة جنسية بذينة. فكان أن حوصرت الكاتبة، وقوطعت، وتعرضت للإدانة الأخلاقية وللتحرش الجنسي وارقابة اجتماعية ذكورية، وحرويت في مكان العمل، وتوقفت حياتها الأسرية. كما تعرضت للشوفينية الذكورية ذاتها بهجة حسي، التي تقاتل رقابة الناشر بطبع رواياتها على نفقتها الشخصية في دار نشر خاصة، وتقاتل رقابة الدولة بفصل

بالذاته في مواجهة قوى الإسلام السياسي ومثقفها والأحزاب التي تعاونت معها، وإن كانت رواية الوليعة قد صورت على كل حال. أما في الأزمة الثانية فقد تحركت الدولة لتفادي معركة جديدة مع الإسلام السياسي، وقامت بمصادرة الروايات الثلاث بما يتفق مع موقف الإسلام السياسي بداعي «سحب البساط من تحت أقدامه» كما يقال. ووقفت الدولة ومثقفوها هنا أيضاً مع الدولة - ولا غربة في هذا بظبيعة الحال.

لسنا هنا إزاء المثقفين كمجموعة اجتماعية متجانسة واحدة ترتبط بطريقة واحدة فقط وتسمى إلى تحقيق المصالح ذاتها، بل نجد انفسنا إزاء الدولة التي كان لها مثقفوها الأكثر عدداً والأعلى صوتاً والأقوى سيطرة على وسائل القمع والإعلام، في حين أن قوى الإسلام السياسي كان لها أيضاً مثقفوها في جماعاتها المباشرة أو في أحزاب تعاونت أو تضامنت معها في معركة الوليعة. ولهذا فليس من شأن المثقفين مواقف المثقفين أن يؤثري إلى أي دھشة أو صدمة أو مرارة.

غير أن كل هؤلاء ليسوا هم المقصودين في الملف في أغلب الأحيان بتعبير «المثقفين». فالمثقفون في الملف هم تلك النخبة أو الجماعة الواسعة من المفكرين والكتاب والأيام والفقهاء والنقاد في مجالات متنوعة. ورغم تعدد الانتماءات الطبقيّة والتوجهات الإيديولوجيّة لهؤلاء المثقفين أيضاً، ورغم أنهم لا يتخذون موقفاً موحداً من كل شيء، وبصورة مستمرة، فإن من الظلم أن نزعّم أنهم لم يقفوا ضدّ المصادرة ومع حرية الإبداع في الأزمتين. ولا ينبغي أن ننسى أن الدولة صادرت رواية الوليعة ولم يقف ورأسا هؤلاء المثقفون. وكان وقوفهم ضدّ المصادرة في الأزمة الأولى اقربى بما لا يقاس بحكم طبيعة المعركة، لا لأنهم مرتبطون بالدولة، بل لأنهم ضدّ المصادرة سواء على أساس قوانين وأجهزة الرقابة والقمع التي تمثل الدولة أو على أساس مقتضيات إيديولوجيات الإسلام السياسي. في الأزمة الأولى وقف هؤلاء المثقفون مع الحرية وضدّ المصادرة التي طالب بها الإسلام السياسي ونقّذتها الدولة، وكانت وقفتهم قوية بحكم ضخامة حجم هذه الأزمة وبحكم مغزاها السياسي. لكنّ مجادلتهم كانت أقل في الأزمة الثانية بسبب حجمها الأقل، وبسبب ملاسات أحاطت بها. وعلى كل حال فإن مستوى نشاط هؤلاء المثقفين في سبيل الحرية وثيق الارتباط بمستوى حركة قوى المجتمع ككل في سبيل الحرية الاجتماعيّة والسياسيّة.

ويميل أحمد الخميسي إلى الرجوع بظاهرة الضعف التاريخي لوقف المثقفين إزاء الدولة إلى خروجهم من عباءة هذه الدولة في عهد محمد علي لخدمة الأسطول والجيش والتصنيع ومختلف

ضعف التوزيع، وبالتالي بسبب عدم انتباه الرقابة كما تقول، بل حققت معجزة تغادي الرقابة الذاتية بإرادة حديدية إذ كثبت ما أصلا قلوبها وعقلها. غير أنها سرعان ما وقعت فريسة رقابة ذكورية جاهلة شطقت أحداث الروايات على كاتباتها.

وتقدم سمية رمضان تجربة كاتبة لم تصادر الرقابة إبتاجها ولم شطّفت منه شيئاً، وظلت تعلن أنها لم تراقب. غير أنها تكتلف، مع المزيد من التلألأ، أن هذا الظن ذاته لم يكن سوى الرقابة ذاتها ذلك أن الرقابة الذاتية خلقت وقلمّ التخلّص من رقابة الدولة والمجتمع!

ولا يفوتني التنويه بالقصيدة الاحتجاجية المحتبة اللاذعة «مشور سري» لوفاء المصري التي تخرب من «الرقابة الداخلي» التي غير الخارجي/التي جوه الداخليه، فتقدّر طبع «الديوان العورة» في الصرّ.

ثالثاً: المثقفون والحرية

ينطلق أحمد الخميسي في تقديمه للملف، وهو من إعداده أيضاً، من رصد لما يقتره تناقضاً في موقف المثقفين إزاء الرقابة بين أزمة الوليعة وأزمة الروايات الثلاث. ففي رايه أنهم يقفون في الأزمتين مع الدولة ممّنة في وزارة الثقافة والحكومة. في الأزمة الأولى كانوا مع حرية الإبداع وضدّ المصادرة، وفي الأزمة الثانية صاروا ضدّ حرية الإبداع ومع المصادرة. ويرى في عدم تماسك مواقف المثقفين اليوم استمراراً لتفريده وضعفه منذ بزوغ الفكر المصري الحديث (كما يتّصل في رفض علي عبد الرزاق إعادة طبع كتابه الإسلام وأصول الحكم، وقبول طه حسين تعديل كتابه في الشعر الجاهلي، والتزام نجيب محفوظ عدم نشر روايته أولاد حارتها في مصر إلى يومنا هذا). على أننا لا نجد انفسنا، وفقاً لهذا التصور، إزاء «تناقض» بل إزاء ثبات في موقف المثقفين: فهم مع الدولة في حركتها وفي اتجاها ذاته رغم الصراع أحياناً، كما يقول أحمد الخميسي نفسه في موضع آخر في تقديمه. أما تناقض مواقفهم إزاء حرية الإبداع أو إزاء المصادرة فإنه يُمكن تفسيره بتناقض موقف الدولة نفسها إزاءها في الأزمتين. وهذا التناقض هو الذي سيكون من المطلوب تفسيره، بالإضافة إلى ضرورة البحث عن تفسير لهذا الارتباط الأثري بين المثقفين والدولة.

أعتقد أن مرّ وقفوا مع الدولة في الأزمتين هم، في المحلّ الأول، مثقفوها. فالمصاحفة شبة الرسميّة مثلاً هي صحافة الدولة التي تخضع لإنشائها وتعمل بتوجيه منها، ولا غربة في أن تعاونت معها أحزاب أخرى لها مثقفوها. وكان كل هذا في أزمة الوليعة

هذه الأمة ذات يوم إلى الحلاق بالغرب والعصر الحديث والحضارة الرأسمالية. غير أن هذه الأمة الجديدة التي تكوَّنت في إطار سيطرة هذه الحضارة لم تتمثلُ رسالتها مطلقاً في انتشارها كحضارة إلى مناطق جديدة من العالم، بل تملَّأت دوماً في إخضاعها لسيطرتها واستغلالها ونهبها. ولهذا فإنَّه لم يكن بمستطاعها اللحاق بالغرب والحضارة الرأسمالية كإطار للنضال في سبيل حضارة مستقلة

رابعاً: مع الحرية ضدَّ الرقابة

في عالمنا الثالث أخذت السيطرة الطبقيَّة إبعاداً مخيفاً من إنكار أبسط الحريات والحقوق على الشعوب. وينطبق هذا بطبيعة الحال على مصر وبغيرها من البلدان العربية. مع اختلافات كمية مهمة في بعض النواحي، لا في مجال الرقابة بكلِّ أنواعها فحسب، بل كذلك في كل وسائل هذه السيطرة الطبقيَّة

وإذا أخذنا الرقابة لا بمعنى الرقابة المباشرة قبل النشر أو العرض أو بيعهما، بل كرقابات هي محصلة السيطرة الطبقيَّة والإيديولوجيات والشوفينيَّات الاستعمارية والرجعيَّة والظلامية، فإنَّها موجودة في كلِّ مكان في العالم. غير أنَّ كلَّ شخص ذي ضمير حي لا يُمكن إلا أن يفتِّح ضدَّ القمع بكلِّ أشكاله، ضدَّ الرقابة بكلِّ أشكالها في البلدان العربيَّة وفي كل مكان من العالم ولا جدال في أنَّ الحريات (النسيبة أيضاً) التي تحقَّقت في بلدان الشمال إنما كانت محصلة نضالات وتضحيات، وهي تظلُّ في خطر، بل صارت الآن مهددةً بأخطار كارثيَّة، ما لم تتواصل النضالات والتضحيات. وبدلاً من الخوف القاتل من الدعوة إلى الحرية وكلمتها الفوضوي، أو كلِّ من المحذور أن تُخسِّي إلى الفوضى، ينبغي أن نطالب بإلغاء جميع القوانين المُقيِّدة للحريات والحقوق الديمقراطية، لا الاكتفاء بإلغاء القوانين أو المواد القانونية المُتمِّلة بالرقابة ومهما.

وهنا نعود إلى أحمد الخميسي الذي يؤكِّد - بإدراك عميق لإبعاد المشكلة المُتصلة بالكلِّ الاجتماعيِّ الاقتصاديِّ - استحالة تصوُّر «جزيرة حرةٍ للادب وسط بحرٍ من القمع الاجتماعيِّ والسياسيِّ». ويؤكِّد أيضاً وقوعه المبدئيِّ ضدَّ كلِّ أشكال الرقابة في سياقٍ إطار أوسع من الحريات الديمقراطية

غير أنَّ الملفَّ يُضلل أيضاً أراءً أخرى تلقف مع الحرية بالعزيمية والإصرار نفسهما لكثيرٍ أفكاراً جديرةً بالاحترام والنقاش. فمثلاً يحاول حسن عليَّة استشراف مفكر من الرقابة يُجمَع بين حرية الفرد وحرية المجتمع، فيرى أنَّ الموافقة على وجود الرقابة لا يعني الحجر على الإبداع بقدر ما يشير إلى أهميَّة حماية المجتمع

المهن، وإلى ارتباطهم إلى يومنا هذا بصلته الرُّجُم هذه في ظلِّ مجتمعات قامت فيها الدولة دائماً بالدور الأساسيِّ مستخدمةً المثقفين أداةً لنشر سياستها، فيما تشيِّب المثقفون بالدولة أساساً لاستمرار وجودهم من الناحية الماديَّة والأدبيَّة. ولا شك في رأيي أنَّ الإنتلجنسيا، أيَّ المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة، ينتمون رغم استقلالهم النسبيِّ إلى الدولة والطبقة الحاكمة. بل هم الدولة. لا حيث يكون للدولة دورٌ أساسيٌّ فحسب، بل في كلِّ الأحوال. فأعضاءُ الإنتلجنسيا، الذين تُخلِّقهم الطبقة في مجرى نشأتها وصعودها وسيطرتها، إنما تتكوَّن منهم مختلفُ أجهزة الطبقة الحاكمة وولائها، وهم أدواتُ قمعها وسيطرتها، وهم الذين ينظِّمون وتنفِّذُها الاقتصادية. وهنا يمكن القولُ مع جرامشي إنَّ كلَّ البشر مثقفون، غير أنَّ البشر لا يمارسون جميعاً وظيفة المثقفين في المجتمع. وهنا يبرز مفهوم «المثقفين العضويِّين» الذين تُخلِّقهم الطبقة الصاعدة أو الأساسية في مجرى نشأتها وتطورها وسيطرتها كطبقة، وهناك بطبيعة الحال مفهوم «المثقفين التقليديِّين» الذين كانوا من قبل مثقفين عضويِّين لطبقات دالت وولائها. وهكذا ستكون لدينا (إلى جانب المثقفين التقليديِّين) مجموعات بالغة التنوُّع من المثقفين العضويِّين: أولئك الذين يُشتمون إلى الطبقة الحاكمة، وأولئك الذين يُشتمون إلى طبقة اجتماعيَّة تتكوَّن كطبقةٍ لذاتها وأعيانٍ بمصالحها الكبرى، وأولئك الذين يُشتمون إلى هذه أو تلك من الطبقات أو الفئات الاجتماعيَّة الأخرى ذات المصالح المتضاربة والإيديولوجيات المتضاربة.

غير أننا رأينا أنَّ هؤلاء المثقفين أو الإنتلجنسيا ليسوا المقصودين في الملف. ولهذا ينبغي أن نراهم بين المثقفين بالمعنى النوعيِّ الضيق (المفكرين والأدباء والفنَّانين) من خلال انتماء قسم منهم إلى الطبقة والدولة و/أو السلطة كمثقفين عضويِّين، وانتماء قسم آخر إلى الطبقة العاملة كمثقفين عضويِّين شيوعيين أو نقابيين، وانتماء القسم غيرهما إلى المثقفين التقليديِّين أو إلى المثقفين العضويِّين لقوى ذات إيديولوجيات تقليديَّة أو رجعيَّة

وفي رأيي أنَّه بدلاً من الإسراف في جلد الذات بتصورٍ طاقية لا يملكها ولا يُمكن أن يملكها المثقفون وحدهم، ثم وصوِّر تضانهم واستكانتهم بالقياس إلى هذه الطاقة المتروكة، ينبغي أن تُقلَّص إلى الرسالة التاريخية الكبرى التي حقَّقتها المثقفون بالمعنى الضيق المتمثِّل في الكتاب والأدباء والفنَّانين. فهؤلاء هم الذين أعادوا خلق الأمة العربيَّة التي كانت غارقة في تآخُر القرون الوسطى حتى خلال القرن التاسع عشر وخلال عقود طويلة من القرن العشرين، فأخرجوا إلى الدنيا أمةً جديدةً كانوا هم الذين منحوها وعيها بنفسها والعالم وثقافتها الحديثة وولائها الحديثة. وقد تطلَّعت

تشمله سيطرة الطبقة الحاكمة على مجموعاته الاجتماعية وإفراده. والحقيقة أن الرقابة ضرورية لا لتحقيق حرية الفرد أو المجتمع أو التوازن بينهما، بل لتحقيق السيطرة الطبقيّة على المجتمع والفرد ولقمع كلّ محاولة لتحريرهما.

أما الغزو الثقافي فلا جدال في أنّه قائم، لا من منظور المنطق الذي يرى في كلّ فكر أو أدب أو فنٍّ قصاد من الخارج غزوًا ثقافيًا، بل بأن نأخذ في الاعتبار هذا التدفق الفوري المتواصل للصور والمعلومات وثقافة اللاتقافة عبر وسائل الاتصال الحديثة. غير أن الرقابة لا يُمكن أن تكون الأداة المقبولة لمقاومة هذا الغزو الثقافي، لا لأنها عاجزة وغير فعّالة في هذا المجال فحسب، بل أيضًا وقبل كلّ شيء، لأنّه لا يحقّ لأيّ رقيب أن يحدّد للشعوب التي تهدّد العولمة الأمريكية هويّتها معايير التمييز بين الثقافة العالميّة التي ينبغي أن تحُرب بها واللاتقافة التي يُحطّمها إلينا الغزو الثقافي من الخارج (ومن الداخل). ولا يُمكن أن تزدهر ثقافتنا من خلال رؤية دفاعيّة تحاول حمايتها بمنع الغزو الثقافي، بل إنّّه لا سبيل إلى ازدهارها إلّا في إطار من الحرية الحقيقيّة والتفاعل مع ثقافات العالم. وإن يتحقّق النمو الحرّ والتفاعل الحرّ عن طريق إحلال لجنة أو مجلس حكماء من المثقّفين محلّ مختلف أنواع الرقابات القائمة وأجهزتها. فذلك لن يحقّق سوى إضافة شكل أو جهاز جديد إلى الرقابات القائمة.

القاهرة

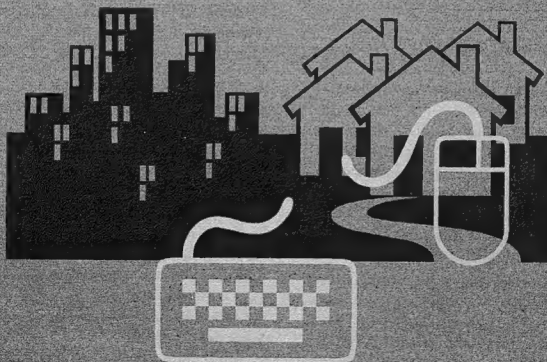
من الفاسد من الإبداع، ومن هنا ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظّمة للرقابة المجتمعيّة ليصبح للمثقف دورٌ فعّال فيها وليسير جهازُ الرقابة ذاته مجلسَ حكماء من المثقّفين الجائدين. غير أنّه يعود فيشير إلى أنّه لا يُمكن ضمانَ حكماء هؤلاء المثقّفين مادامت الدولة هي التي تختارهم وهي التي تدير الرقابة. ويؤكد أنّ الرقابة إنّما هي بالفعل شرٌّ لا بدّ منه في مجتمعاتنا العربيّة في عصر يغزونا فيه الآخرُ بقوّة التكنولوجيا وتُدار فيه مؤسساتنا الثقافيّة والتعليميّة بقول مستنكبة.

ويقدّر أحمد يوسف زعمُ كلّ مؤسسة رقابية أنّها لا تراقب الإبداع بل تحميه، أو أنّ الرقابة تقمّع وتحسم في إن واحد، فيستعرض الحصار المرّ الذي تعانيه السينما المصريّة من الرقابة. غير أنّه يؤكّد وجود وجه آخر يتمكّل في أنّنا نقبل الرقابة، بل نطالب بها «بصرارة صانقة» في مواجهة العولمة، بوصف هذه العولمة في جانبها الاقتصاديّ والسياسيّ إيديولوجيا تستخدّمها الولايات المتحدة لفرض الأمركة على العالم. وهنا تبرز فكرة رقابة على السينما تمكّلها سلطة مستقلة منتخبة من داخل صناعة السينما والمثقّفين بل ربما من الجمهور أيضًا. وعلى هذا النحو صارت الرقابة ضروريّة لتحقيق التوازن بين تجريدين هما حرية الفرد وحرية المجتمع، وكان المجتمع ليس هو المجتمع الطبقيّ الذي

الأداب

مرجع المثقف العربي

تصل الآن إلى كل بيت عبر الإنترنت



www.adabmag.com



رواية

زينة بي غندور

العسل

ترجمة نائل ديب

دار الآداب